الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022 – 2024) – السنة الثالثة 2024 - الدورة البرلمانية العادية (2023 – 2024) – العدد: 21

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 1 والخميس 15 ذو القعدة 1445
الموافق 9 و23 ماي 2024

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 17 ذو الحجة 1445
الموافق 23 جوان 2024

فهرس

1 ـ **محضر الجلسة العلنية الثامنة والثلاثين** ..... **ص** 03

- أسئلة شفوية.

2 ـ **محضر الجلسة العلنية التاسعة والثلاثين** ..... **ص** 26

- أسئلة شفوية.

3 ـ **ملحق** **ص**47

- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثامنة والثلاثين
المنعقدة يوم الخميس 1 ذو القعدة 1445
الموافق 9 ماي 2024

الرئاسة: السيد علي طالبي، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
– السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني؛
– السيد وزير الري؛
– السيد وزير التجارة وترقية الصادرات؛
– السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بتكليف من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، أتشرف برئاسة هذه الجلسة. أرحب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم وبالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة وبأسرة الصحافة والإعلام.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16–12، المعدّل والمتمم، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في طرح الأسئلة الشفوية المبرمجة والاستماع إلى الأجوبة عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد لزرق بطاهر، لطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، فليتفضل مشكورا.

السيد لزرق بطاهر: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12، المعدّل والمتمم، يشرفني سيدي الوزير المحترم، أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه.

سيدي الوزير، نحن نرى أن بعض الإطارات السامية للدولة من نواب وموظفين، وبالأخص مع الزيادات التي قررها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، والتي تصل إلى 47 ٪ في نهاية سنة 2024، يعانون ولاحظنا طوابير داخل مراكز البريد بسبب تسقيف سحب أموالهم إلى قيمة 200000 دج.

وعليه، ما سبب تسقيف سحب المبالغ بقيمة 200000 دج؟ ولماذا لم يتم مراجعتها أو رفعها إلى قيمة أعلى؟ علما أن التسقيف الجاري العمل به أملته الأزمة المالية التي مرت

بها البلاد وكذا الأزمة الوبائية، وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزرق بطاهر؛ الكلمة للسيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

زملائي السادة أعضاء الحكومة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم، سيادة عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح سؤال شفوي تستفسرون بموجبه عن أسباب تسقيف السحوبات المالية نقدا، عبر المكاتب البريدية بمبلغ 200000 دج.

بداية، بودي أن أتوجه إليكم بالشكر الجزيل على سؤالكم الذي يتيح لنا تقديم التوضيحات اللازمة حول هذه المسألة وهذا الإجراء، فبالتنسيق مع جميع الأطراف الفاعلة وبهدف تسخير كل الإمكانيات والوسائل من أجل توفير السيولة النقدية على مستوى الشبكة البريدية، على مستوى كامل التراب الوطني، يعني أذكّر أن هذه الشبكة البريدية تقارب الآن 4300 مكتب بريد عبر التراب الوطني.

تم اتخاذ ـ وبصفة مستمرة ـ العديد من التدابير والإجراءات، من بينها تسقيف السحوبات المالية نقدا إلى 200000 دج يوميا، يعني المبلغ الأقصى الذي يمكن سحبه نقداً من مكتب البريد هو 200000 دج أو 20 مليون سنتيم يوميا، والتي أثبتت نجاعتها منذ الشروع في تطبيقها.

الحمد لله، أعضاء المجلس قد تابعوا معنا خلال السنوات القليلة الأخيرة، حتى في مواسم الأعياد أو شهر رمضان المبارك الذي يكون فيه الإقبال والطلب على السيولة جد مرتفع، من خلال الإجراءات، الحمد لله، أنها أثبتت نجاعتها وسمحت لنا بتوفير السيولة عبر كامل التراب الوطني لكل فئات المجتمع، وستواصل كل الجهات المعنية، إن شاء الله، متابعة المعطيات النقدية دوريا وبصفة مستمرة وسيتم بناءً على هذه المتابعة اتخاذ الإجراءات المناسبة في حينها.

نحن نواصل مراقبة كل المعطيات، بما فيها عدد زبائن بنك الجزائر وبما فيها أثر كل القرارات التي تفضلتم بذكرها، لكي نرى، مرة أخرى، إذا كان لابد من تحيين هذه الإجراءات، أكيد سنقوم بتحيينها، لكن بالمقابل يهم التنويه إلى أنه بالنسبة للمبالغ المالية التي تفوق قيمتها 200000 دج، يمكن أولا استعمال وسائل الدفع الكتابية المتاحة، على غرار الصكوك المصادق عليها، وعلى غرار التحويلات من حساب إلى حساب آخر، وكذا تحصيل الصكوك البريدية من خلال نظام المناقصة الإلكترونية (La télé-compensation) ما بين المؤسسات المالية، ومن جانب آخر، وهذه فرصة بالنسبة لي لكي أطلب مساعدة كل أعضاء المجلس، من أجل رفع هذا التحدي، كلنا مع بعض، بهدف الحد من تداول النقود الورقية.

استطاع قطاعنا الوزاري أن يساهم في تحقيق نتائج جد مشجعة في تعميم الدفع الإلكتروني، لاسيما من خلال خدمات الدفع عبر الإنترنت أو عبر تطبيق بريدي موب، وذلك بواسطة البطاقة النقدية الذهبية، التي تجاوز اليوم عدد حامليها 13 مليون مواطن، والتي تسمح بتسديد مختلف الفواتير، كالهاتف، الماء، الكهرباء، الغاز، تعبئة رصيد الهاتف النقال ودفع اشتراكات الإنترنت الثابت، إلى جانب دفع خدمات التأمين، واقتناء تذاكر السفر، مثلا، من خلال شركة الخطوط الجوية الجزائرية وغيرها من الخدمات التجارية وحتى الإدارية، لاحظتم ربما ـ السادة أعضاء المجلس ـ خلال الدخول الجامعي الأخير، أكثر من 1.7 مليون طالب وطالبة استطاعوا دفع مستحقات التسجيل ومستحقات الإيواء أو النقل باستعمال هذه البطاقة وباستعمال الدفع الإلكتروني.

إذن، اقتناء تذاكر السفر وغيرها من الخدمات التجارية وحتى الإدارية التي تتيح الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت والتي يتزايد عددها بوتيرة متسارعة خلال الفترة الأخيرة.

تلكم هي، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أهم عناصر الإجابة التي ارتأينا موافاتكم بها، ردا على سؤالكم الشفوي.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أرحب بالسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، الكلمة للسيد لزرق بطاهر إن كان يريد التعقيب.

السيد لزرق بطاهر: شكرا؛ نشكر وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية على هذا الرد، كذلك نشكركم على الاستراتيجية المتبعة في هذا القطاع، ونحييكم ونحيي عمال البريد.

لكن، سيدي الوزير، ما نريد قوله، أن يكون بمقدور الموظف سحب راتبه كاملا فقط، لأن سياسة السيد رئيس الجمهورية، التي تدعو إلى كرامة المواطن، ألا يقف في الطوابير – وهذا هو المؤسف– خاصة بعد الزيادة في الأجور من طرف رئيس الجمهورية والتي وصلت نسبة 47 ٪ والتي ربما ستصل بحلول 2025 إلى نسبة 100 ٪. بمعنى أن هناك ناس سيصل راتبهم إلى أكثر من 200000 دج، حيث لا يمكنه سحب راتبه كاملا أو إجراء تحويل من حساب إلى حساب آخر، وننتظر من 4 إلى 5 أيام ونكتب ما نحتاجه، ينقصنا وبعضنا دخلته مبالغ الإيجار، هناك إطارات أخرى مثلا قضاة في المحكمة العليا، سأعطي مثالا: القضاة في المحكمة العليا عندما يصلهم (Rappel) فيلزم عليهم الذهاب من 4 إلى 5 مرات لاستخراجه تاركين عملهم، ونقف في طوابير يوميا في مراكز البريد، يعني هذا شيء مؤسف، وكما نقولها، السيد الوزير، «عيبنا في وجهنا»، ونحن نشكركم على الاستراتيجية المتبعة من طرفكم، ونشكر عمال البريد الساهرين خاصة في الأعياد ويعملون أكثر من أوقات دوامهم، لكن الشيء المؤسف أنه يلزمنا من 5 إلى 6 أيام لاستخراج رواتبنا، كالقضاة والإطارات السامية، ونبقى ننتظر في الطوابير، وعندما نقوم بتحويل مالي من حساب إلى حساب آخر (Transfert de compte à compte) يُطْلبُ منا الانتظار أربعة أيام، وحين ندفع الفواتير بواسطة البطاقة الذهبية يقولون لك إنه من لديه فاتورة تتجاوز 200000 دج يمنع عليه دفعها.

لهذا، سيدي الوزير، رجائي منكم ـ وهذا طلب المواطنين، وطلب الإطارات ـ بعد زيادات رئيس الجمهورية وهم فرحون بذلك، لكن لا يستطيعون سحب أموالهم.

لهذا، السيد الوزير، رجاءً، رجاءً، يمكنكم اتخاذ هذا الإجراء في القطاع، ولا أظن أنه سيعطلكم، لأنه صحيح، سابقا كان هناك مشاكل في السيولة، والآن، الحمد لله، الجزائر تجاوزت المشكل، وما دام كذلك، نتمنى، على الأقل، أن تتبعوا استراتيجية السيد رئيس الجمهورية، حتى يتعافى القطاع؛ ونرجو منكم، السيد الوزير، أن تفكروا في هذا الإشكال، لمنفعة المواطن وكل الجزائريين حتى يستطيعوا على الأقل سحب راتبهم كاملا في مناسبات الأعياد، وألا يترددوا على البريد من 3 إلى 4 أيام.

وشكرا لكم، السيد الوزير، وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزرق بطاهر؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ أجدد شكري للسيد عضو مجلس الأمة على اهتمامه بهذه المسألة، مرة أخرى، بريد الجزائر يقدم خدمة لأكثر من 20 مليون زبون، واجبنا أن نوفر أحسن الظروف لكل هؤلاء الزبائن، وإن شاء الله، كما تفضلت في إجاباتي، هناك متابعة مستمرة للأرقام، للوضعية، وطبعا الحكومة لن تتأخر في اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل توفير أحسن خدمة لكل مواطنينا ولكل فئات مجتمعنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع، والكلمة للسيد عبد الحق براهيمي لطرح سؤاله.

السيد عبد الحق براهيمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

السادة الحضور، في هذا المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تشهد ولاية أولاد جلال بجميع بلدياتها بعض النقائص الخاصة بقطاعكم وهي كالآتي:

1 ـ نقص كبير في المراكز البريدية وخاصة بلدية الدوسن.

2 ـ نقص فادح في العمال، عدم فتح مناصب جديدة في القطاع، إضافة إلى غياب عدد كبير من العمال وهم كالآتي، سيدي الوزير:

ـ ستة عمال تم تحويلهم للمديرية الولائية،

ـ عاملان تم تحويلهما إلى ولاية بسكرة،

ـ عاملان في عطلة مرضية طويلة المدى،

ـ ثلاثة عمال استفادوا من التقاعد،

ـ عاملان تم فصلهما.

وبالتالي، العدد 15 عاملا سحبوا من شباك البريد، وبالتالي هذا يضع ضغطا كبيرا على عمال البريد ولا يستطيعون تقديم خدمتهم للمواطنين كما ينبغي.

3 ـ مكتب بريد القباضة الرئيسية، أولاد جلال، لا يعمل بالتناوب، كما هو معمول به بالقباضات الرئيسية عبر التراب الوطني.

4 ـ نقص في الموزعات الآلية للنقود عبر كامل الولاية.

وعليه:

– ما هي الاستراتيجية المنتهجة من طرف قطاعكم لمعالجة هاته النقائص؟ وهل تم رصد ميزانية لبناء مراكز بريدية جديدة بالولاية؟

تفضل، سيدي الوزير، بالرد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحق براهيمي؛ الكلمة للسيد وزير القطاع، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على محمد أشرف المرسلين.

تحية طيبة مجددا للسيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة والسادة زملائي أعضاء الحكومة.

لقد تفضلتم، سيادة عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح سؤال شفوي تستفسرون بموجبه عن الإجراءات التي يعتزم قطاعنا الوزاري اتخاذها، للتكفل بالانشغالات الخاصة بقطاع البريد على مستوى ولاية أولاد جلال، وهذا على غرار نقص المكاتب البريدية بالولاية، لاسيما ببلدية الدوسن، نقص عمال البريد، نظام عمل القباضة الرئيسية ونقص الشبابيك الآلية للنقود، فضلا عن الاستفسار عن مدى رصد ميزانية لبناء مكاتب بريدية جديدة بالولاية.

أود، في البداية، أن أجزل لكم الشكر نظير العناية التي تولونها لترقية الخدمات البريدية ومرافقتنا في مسعى تقديم الأفضل منها ارتقاءً لتطلعات المواطنين الكرام، لاسيما مواطنينا في ولاية أولاد جلال، وكرد على سؤالكم، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بالتوضيحات وعناصر الإجابة الملائمة لما تطرقتم إليه في سؤالكم.

أولا، فيما يخص نقص المكاتب البريدية بولاية أولاد جلال، لاسيما ببلدية الدوسن، أنهي إلى فاضل علمكم، السيد عضو مجلس الأمة، أن الخدمات البريدية بالولاية تقدم عبر 19 مكتب بريد موزعة عبر تراب الولاية، يضاف إليها مكتب بريدي متنقل يقدم الخدمات البريدية نفسها كأي مكتب قار، وهذا بكثافة بريدية عبر الولاية قريبة من المعدل الوطني، كما ستدعم الشبكة ذاتها بإنجاز مكتبين بريديين تم تسجيلهما على مستوى كل من بلديتي أولاد جلال سيدي خالد؛ وبالنسبة لبلدية الدوسن، إضافة إلى المكتبين البريديين قيد الخدمة على مستواها، يعني «الدوسن»، «الخافورة»، تعكف مصالحنا المحلية بالتنسيق مع السلطات الولائية توفير الشروط اللازمة من أجل تمكين فتح مكتب بريد «غياضة» هناك مكتب بريد جاهز، وربما بعض الشروط اللازمة من أجل دخوله حيز الخدمة لم تتوفر بعد، فمصالحنا المحلية بالتنسيق مع السلطات المحلية، ترفع هذه التحفظات من أجل فتح مكتب بريد ثالث بعد المكتبين اللذين ذكرتهما، وهذا سيزيد من تعزيز شبكة مكاتب البريد بولاية أولاد جلال.

ثانيا، وفيما يتعلق بالنقص المسجل في عمال البريد، من المهم التنويه، في سياق عام، على المستوى الوطني، إلى أن عمليات التوظيف لم تتوقف البتة بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، أبدا لم تتوقف عمليات التوظيف، وهو الشأن بالنسبة لمؤسسة بريد الجزائر، التي وظفت خلال سنة 2022 ما يتجاوز 210 عمال على المستوى الوطني، وارتفع هذا العدد سنة 2023 ليتجاوز 580 عاملا، إذن، لم تتوقف عملية التوظيف في قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

ولم تتوقف في مؤسسة بريد الجزائر.

وفيما يخص مكاتب بريد ولاية أولاد جلال، تم في إطار تنفيذ المخطط السنوي للتوظيف في مؤسسة بريد الجزائر لهذه السنة، سنة 2024، خلال الأربعة أشهر المنقضية من هذه السنة تم توظيف 5 عمال، نصبوا واستلموا مهامهم على مستوى أماكن تعيينهم، هذا وستعمل مؤسسة بريد الجزائر على تدعيمهم عند الاقتضاء، ووفقا لاحتياجاتها، مؤسسة بريد الجزائر هي مؤسسة اقتصادية (EPIC)، وطبعا، عليها مواكبة الاحتياجات من اليد العاملة والعمال بصفة مستمرة وهي ليست مقيدة بتوظيف مناصب شغل، كالوظيف العمومي أو.. هذه مؤسسات اقتصادية، يعني لديها مخططات عمل خاصة بها، تلائم بين الموارد البشرية الموجودة واحتياجات الخدمة.

ثالثا، وبالنسبة لنظام عمل القباضة الرئيسية، سيتم تجسيد نظام عمل القباضة الرئيسية بالتناوب، كما تفضلتم، في إطار عملية إعادة تصنيف المكاتب البريدية التي شُرع فيها، ضمن جملة من الشروط والمعايير الموضوعية، 4300 مكتب بريد موجود في الشبكة البريدية، يتم تصنيفها حسب عدة درجات، هذا التصنيف مبني من خلال معايير علمية، من جملتها، ربما، المعطيات الديمغرافية، عدد العمليات، موقع مكتب البريد، فهناك عملية قد بدأنا فيها، أكثر من 700 مكتب بريد أعيد تصنيفه والعملية متواصلة، إذا كان مكتب بريد القباضة الرئيسية تتوفر فيه شروط العمل بالمناولة، وأنا واثق أن هذا هو الوضع، سيتم تحيين التصنيف (La classification).

رابعا، عن نقص الشبابيك الآلية للنقود، تجدر الإشارة إلى أن الحظيرة الحالية لهذه الأجهزة، على مستوى ولاية أولاد جلال، تبلغ 9 أجهزة قيد الخدمة، بما فيها الفضاء الحر للخدمة الذاتية (L'espace libre-service) يعني من سنة 2023، مع الأسف، السؤال طويل وفيه عدة نقاط، وأنا من واجبي أن أستوفي الإجابة على كل النقاط، فعذرًا إن تجاوزت الوقت، قلت، كما سيتم تزويد مكاتب بريد ولاية أولاد جلال، شأنها شأن باقي ولايات الوطن، بأجهزة إضافية ضمن حصة مستقبلية، تعكف مؤسسة بريد الجزائر على إتمام إجراءاتها، هناك مناقصة جديدة لبرمجة نحو 1000 موزع آلي، إن شاء الله، إجراءات المناقصة ماضية وإن شاء الله في القريب العاجل سنتمكن من خلال 1000 جهاز إضافي من تعزيز شبكة الموزعات الآلية لبريد الجزائر، للتذكير، فشبكة الموزعات الآلية لبريد الجزائر (Les distributeurs automatiques)، كانت لا تتعدى 1400 جهاز، وخلال سنتي 2022 و2023، ارتفعت بنسبة 42 ٪، طبعا هذا غير كاف، لهذا نحن ملتزمون بالمواصلة، لكن في الوقت نفسه نطلبً منكم تقدير المجهود الذي تقوم به الدولة، من خلال ارتفاع الحظيرة، ربما بقينا 10 سنوات لكي نصل إلى 1400 جهاز، لكن في سنتين رفعناها بنسبة 40 ٪. ومن جانب آخر، وبالموازاة مع مساعي قطاعنا لتكثيف الشبكة البريدية، يجدر التذكير أن قطاعنا الوزاري يولي اهتمامًا خاصا لتشجيع، مرة أخرى، آليات الدفع الإلكتروني دون التنقل إلى المكاتب البريدية، حيث تم إطلاق عدة خدمات عن بعد، على غرار خدمات الدفع عبر الإنترنت بمختلف الوسائط أو عبر تطبيق «بريدي موب»، وأنا كنت قد تفضلت خلال السؤال الماضي وأعطيت عينة عن كل الخدمات التي تمكن مواطنينا اليوم من مكان إقامتهم أو عملهم أن يستفيدوا منها، دون عناء التنقل إلى مكتب بريد أو إلى وكالة تجارية من أحد الموردين لهذه الخدمات.

وأخيرا، بالنسبة للنقطة المتعلقة بمدى رصد ميزانية لبناء مكاتب بريدية جديدة بالولاية، فإضافة إلى ما سلف ذكره، بالنسبة لمشروعي إنجاز مكتبين بريديين بكل من بلديتي أولاد جلال وسيدي خالد، سيتم العمل على تسجيل إنجاز مكتب بريدي من الدرجة الأولى، ضمن مخططات تنمية مؤسسة بريد الجزائر.

تلكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أهم عناصر الإجابة التي ارتأينا موافاتكم بها، ردًا على سؤالكم الشفوي.

شكرا، مرة أخرى، على كرم إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ فليتفضل السيد عبد الحق براهيمي، إن كان لديه تعقيب.

السيد عبد الحق براهيمي: شكرا.

سيدي الوزير، تكلمت عن مركز بريد «غياضة» الذي تواصلتم مع السلطات المحلية من أجل فتحه! هل يعلم السيد الوزير أن منطقة «غياضة» تبعد عن بلدية الدوسن بـ 18 كلم؟ وهذه منطقة معزولة ويجب فتح مركز بريد بها وإلا فالمشكل

لن يحل في بلدية الدوسن، كونها منطقة تبعد عنها بـ 18 كلم، وبالتالي يلزم فتح مركز بريدي آخر في بلدية الدوسن بالضبط.

أما بالنسبة للعمال، السيد الوزير، نحن أقل شيء نطلبه هو تعويض 15 عاملا، الذين خرجوا من هذا القطاع أو حُولوا إلى مناصب أخرى أو تم استدعاؤهم للمديرية الولائية من أجل فتحها، وهذا كان حلا صائبا في وقته، لكن بعد 3 سنوات، السيد الوزير، أصبح فيه ضغط كبير على القطاع والعمال أصبحوا غير قادرين على تأدية عملهم، 15 عاملا تم سحبهم من الشبابيك وهذا ليس بالأمر السهل!

نرجع إلى بلدية الدوسن، هل تعلم أن مركز البلدية يحتوي شباكه على عاملين، والخافورة، كما كنت تقول، فيه عامل واحد؟ أي ثلاثة عمال في خدمة نحو 40000 ساكن، وعندهم صراف آلي واحد، وللأسف دائما فيه عطل، وشكرا.

بارك الله فيك السيد الوزير، نشكرك، مرحبا بك عندنا، على الأقل تقف على القطاع، يعني لترى وتعاين مباشرة، شكرا على إجابتك، أرجو من الله أن يقدرك، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحق براهيمي؛ الكلمة مجددًا للسيد الوزير.

السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

أجدد شكري وامتناني للسيد العضو على المرافقة التي يقوم بها للقطاع من أجل – كذلك – تمكيننا من تصويب، ربما، بعض القرارات، وتصحيح ما يجب تصحيحه؛ كما كنا نتكلم، السيد العضو، ولاية أولاد جلال، على غرار الولايات العشر الجديدة التي استحدثت في السنوات القليلة الأخيرة، استفادت من برنامج خاص، نتمنى، إن شاء الله، أن ساكنة الولاية، قد استحسنت كل الاستثمارات التي قام بها القطاع في الولاية الفتية، كما قلت، بعد سنتين أو ثلاث سنوات، حان الوقت لنعيد مراجعة هذه المخططات، وإن شاء الله، يقدر الله تعالى وآتي لزيارة أولاد جلال، ومع بعض نجد كل الحلول للصعوبات الموجودة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الآن ننتقل إلى قطاع الصناعة والإنتاج الصيدلاني، والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورًا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا؛ لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعًا.

سؤالي موجه إلى معالي وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، في فحوى السؤال أقول:

وسط التحولات والمتغيرات الدولية، زاد الاهتمام والطلب العالمي على صناعة الصلب والتعدين، من منطلق أنها عماد كل الصناعات وأساس قيامها، وفي بلادنا سجّلنا تحقيق قفزة نوعية في الكم والنوع بخصوص صناعة حديد الخرسانة ولفائف الحديد، غير أن الملاحظ أن منتوجات الصلب الأخرى تكاد تنعدم محليا، خاصةً مع تراجع أداء مصنع الحجار بعنابة، الذي يحتاج إلى سياسة استراتيجية للنهوض به إلى ذلك النقص المسجل في مادتي الألمنيوم والنحاس اللتين تعدان من أهم مدخلات الصناعات الحديثة، اللتين يتم استيرادهما من دول عديدة، ما انجر عنه زيادة مستمرة في أسعارها في السوق المحلي.

السيد الوزير، لا شك أن قطاع الصناعة من القطاعات الحيوية التي يولي لها السيد الرئيس الأهمية البالغة، وهو ما عبّر عنه في كثير من المناسبات واللقاءات مع الفاعلين في المجال، فهل تم إعداد استراتيجية للنهوض بهذه الصناعات بالغة الأهمية وسط تسابق دولي كبير للاستثمار في القارة الإفريقية وبشكل خاص في دول تحتوي على مناجم كبيرة غير مستغلة؟

في الأخير، تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرًا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حققت صناعة الحديد والصلب في الجزائر قفزة نوعية كبيرة، بعدما تمكنت من تحقيق ما يقارب مليار دولار من الصادرات، رقم سيساهم في تنويع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الاتجاه إلى الأسواق الدولية.

لقد تبنت الدولة استراتيجية للنهوض بالقطاعات الصناعية الكبيرة، على غرار صناعة الحديد والصلب، من خلال استغلال كل الإمكانيات الصناعية والبشرية، قصد التخلص من تبعية هذه الشعبة للمدخلات الاستراتيجية، خاصة بعد دخول مشروع غار جبيلات مرحلة الإنتاج، وهو ما سيغني الصناعة الجزائرية عن استيراد خام الحديد والصلب.

في هذا الإطار، عملنا على مرافقة كل المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال صناعة الحديد والصلب، التي تعاني من صعوبات وعراقيل، وذلك من أجل حماية المنتوج الوطني من الواردات العشوائية.

وتعمل السلطات العمومية في إطار تمسكها بمكاسبها الاقتصادية والاجتماعية، على مرافقة مركب سيدار الحجار الذي يعتبر رائدا في صناعة الفولاذ، لتمكينه من استعادة مكانته ضمن النسيج الصناعي الوطني، والإسهام في الإنعاش الاقتصادي الوطني المنشود، من خلال تجسيد مخطط التطوير والتنمية الذي يعتبر اليوم ضروريا لمواكبة التحولات التكنولوجية والطاقوية باستعمال الغاز الطبيعي، حيث يعتبر الهدف الأساسي من مخطط تطوير المركب هو الزيادة في قدرة الإنتاج وكذا التنويع في منتوجات الحديد والصلب، ذات القيمة المضافة العالية والجودة الرفيعة.

ولتنمية مشاريع تحويل المواد الخام من الألمنيوم والنحاس إلى مواد أولية وتصنيعهما، نحن بصدد الدراسة والبحث، على المدى القريب، في إطار الشراكة مع الشركة القابضة (IMETAL) ومؤسساتها، حتى تتمكن من تقليص فواتير الاستيراد وتأمين السوق المحلية.

وتجدر الإشارة، أنه تم مؤخرا وضع حجر الأساس لاستغلال مشروع منجم الزنك والرصاص بتالة حمزة بوادي أميزور ببجاية، والذي يحتوي على احتياط قابل للاستغلال يقدر بـ 34 مليون طن لمدة 20 عاما، ما سيساهم في تطوير هذه الشعبة، وأشكركم على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أرحب بالسيد وزير التجارة وترقية الصادرات، والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ والشكر موصول لمعالي الوزير على رده.

وكما جاء في سؤالي، فإن الحقيقة أن قطاع الصناعة وبالتحديد إنتاج الحديد يسهم بشكل كبير في مداخيل الدولة ونعول كثيرا على منجم غار جبيلات مستقبلا، لزيادة مداخيل الجزائر والابتعاد شيئا فشيئا عن المحروقات. منبع السؤال أن بعض المنتوجات، كالألمنيوم والنحاس، مثلا، اللذين ذكرتهما في السؤال، لحد الساعة، لا زلنا نستورد هاتين المادتين، وبالتالي وجب الاهتمام أكثر بهاتين المادتين مقارنة باهتمامنا السابق، مثلا، لفائف الحديد، أو حديد الخرسانة الذي يستعمل في البناء، فهذا هو منبع السؤال، وشاكرا لكم معالي الوزير، ردكم، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ والكلمة مجددًا للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: شكراً.

إذا نتكلم، أولا، على صناعة الألمنيوم، تعرف أنه في الجزائر لا توجد البوكسيت (Bauxite)، وهي المادة الأولية التي تنتج الألمنيوم، قمنا مع (IMETAL) بشراكة وسيكون فيها شراكة مع إخوان خواص، ومنتج (Bauxite) في إفريقيا سأتكلم عليه فيما بعد، لكي تكون هناك صناعة في هذا الميدان، ولكن يجب أن نعلم أن صناعة الألمنيوم، بالأخص، انطلاقا من (Bauxite) هي صناعة ملوثة، يجب أن تكون هناك كل الاحتياطات في هذه الصناعة، إذا انطلقنا فيها بالجزائر، حتى تحافظ على البيئة، لأننا نعرف والاختصاصيون يعرفون بأن صناعة الألمنيوم انطلاقا من (Bauxite) فيها ما يدعى بـ (Les boues rouges)، وهذه المادة تلوث المحيط كثيرا

وبالأخص الأودية.

أما فيما يخص مركب الحجار، وتابعتم كل المجهودات التي قمنا بها ليكون فيه انطلاق حقيقي للإنتاج في هذا المركب، رغم كل هذه المجهودات لا يزال فيه نقائص، النقائص هذه سنواجهها بمخطط لتغيير التكنولوجيا الموجودة في هذا المركب التي تتركز على استعمال الفحم، ونعرف حاليا بأن تطوير هذه الصناعة يتركز على استعمال الغاز، والحمد لله، في الجزائر هذا لا ينقصنا، وقد قمنا بدراسة، وإن شاء الله، سيكون في السنتين المقبلتين تغيير لتكنولوجية هذا المركب؛ هذا القطاع.. يعني قد شاهدتم منذ ثلاث سنوات أن الجزائر تحولت من بلد مستورد إلى بلد مصدر، لكن ما يزال هناك احتياجات في بعض الأنواع، بالأخص (la tôle) التي يستلزم وجودها لتكون سندا لصناعة السيارات، وهناك في وهران مركب سينطلق في إنتاج هذه المادة قبل نهاية سنة 2024، وشكرا على اهتمامكم، السيد العضو.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد محمد العربي سليماني لطرح سؤاله، فليتفضل مشكورًا.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا للسيد رئيس للجلسة المحترم، بسم الله والصلاة السلام على رسول الله، «ربّ اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لسانِي يفقهوا قولي».

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة، السادة الوزراء الموقرون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني المحترم:

إن ما توليه الدولة الجزائرية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، للتوجه إلى المشاريع الصناعية وخلق مناطق نشاطات؛ وكذا مناطق صناعية جديدة وإعطاء الموافقة لعدة مصانع للدخول حيز الخدمة لا ينكره إلا جاحد، لكن نرى في بعض الولايات أن هناك مناطق نشاطات مجسدة منذ سنوات، لكنها تفتقر إلى أدنى مرافق الحياة، مثل الغاز والكهرباء، والتهيئة، كقنوات الصرف الصحي، الأرصفة والطرقات.

وعليه، سؤالي هو كالتالي:

ما مصير منطقة النشاطات، 160 قطعة بولاية المنيعة، هذه المنطقة التي أنشئت سنة 1988، وإلى غاية اليوم تفتقر إلى أدنى الشروط لتجسيد المشاريع، مما يساهم في توفير اليد العاملة، وإطلاق حركية في هذه المنطقة؟

شكرا جزيلا، سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد العربي سليماني؛ والكلمة للسيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: شكرا للسيد الرئيس.

الإجابة على هذا السؤال ستكون قصيرة، إن شاء الله، لأن السؤال، لا نقول لا يعنينا، لكن للتوضيح سأجيب الأخ؛ عضو مجلس الأمة.

الأمر يتعلق بمنطقة النشاط، 161 قطعة بالمنيعة، والتي أنشئت سنة 1987، طابعها القانوني (ملكية خاصة للبلدية).

أما فيما يتعلق بتهيئة هذه المنطقة، فإن القانون الجديد رقم 23 – 17، الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، ينص، خاصة على أن العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة، تتم تهيئته من طرف وكالة عمومية مختصة في مجال العقار الصناعي والسياحي والحضري، وفيما يخص نوع هذه المناطق، فإن هذه المنطقة ملك خاص للبلدية، وإن عملية تهيئتها تقع على عاتق السلطات المحلية، لاسيما مصالح بلدية المنيعة.

مشكورين على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ فليتفضل السيد محمد العربي سليماني، إن كان لديه تعقيب.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا سيدي الرئيس.

لما قال السيد الوزير إن الجواب سيكون قصيرا، فرحت، ظننت أنه سيقول «مبارك عليكم» لقد عالجنا الإشكالية، فإذا بي أحبط إحباطا شديدا، هذه البلدية راسلها سكان المنطقة، وردت عليهم بأنها ليست في نطاقها؛ على العموم، معالي الوزير، نحن نلتمس منك، وأنت الذي يُشهد لك بالنهوض بأي قطاع تترأسه والرقي به، أن تحاول مساعدتنا في هذه المنطقة، تحت غطاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، هذه ستكون بصمة ولك الأجر فيها، هذه المنطقة، معالي الوزير، سوف تخلق مناصب شغل، وفيها مصنعان وحيدان، هما مصنع المياه «القولية وسلسبيل»، وهذا ما يوجد بولاية المنيعة، لا يوجد ولا مصنع من دون هذين المصنعين للمياه العذبة المشهورين عالميا، والحمد لله يا رب.

نحن نلتمس منك إعطاءه نظرة من تحت إشرافك، وننتظر منك أيضا زيارة إلى ولاية المنيعة، تشرفنا، إن شاء الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد العربي سليماني؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني: أنا حاولت إجابتك حسب القانون، الآن اهتمامنا، بصفة عامة، بولاية المنيعة، وتكلمنا في الفترة الأخيرة عن المطحنة بالمنيعة، والأمور تسير على ما يرام وإن شاء الله، سيكون فيها خير.

طلبت مني مساعدتكم في تهيئة هذه المنطقة، سنأخذ طلبكم بعين الاعتبار، إن شاء الله، وسنتدخل مع الوكالة الوطنية للاستثمار لكي نرى كيف نستطيع مساعدتكم، وأعدك، إن شاء الله، أنه سيكون هناك تدخل من طرفي، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الري، والكلمة للسيد عبد الحميد بوشرمة لطرح سؤاله الشفوي.

السيد عبد الحميد بوشرمة: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد وزير الري، يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي نصه:

إن تجميع، معالجة وإعادة استخدام المياه المستعملة لم يعد خياراً، بل حلا حتميا يندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، التي كرسها الدستور الجديد لسنة 2020، لاسيما المادتان 21 و64 منه، وتضمنها مخطط عمل الحكومة المستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية، لكن للأسف، ورغم كل ما سبق ذكره لا تزال المياه المستعملة بولاية جيجل في المنطقة التي تضم خمس بلديات وأكثر من 300000 نسمة، هي: الأمير عبد القادر، الطاهير، الشقفة، القنار وسيدي عبد العزيز، تصب مباشرة وبشكل فوضوي ودون معالجة في الأودية التي هي: واد جن جن، واد بوقرعة، واد النيل، واد الشقفة، وادي بارتشون وبوحاديد، وعلى مستوى المسطحات المائية الطبيعية: غدير بن حمزة بالقنار نشفي، ومنطقة الرجلة بالطاهير، والشواطئ المتواجدة على امتداد الشريط الساحلي للبلديات المذكورة آنفا، بسبب غياب بنية تحتية لتسيير هذه المياه المستعملة، يعني التجميع والمعالجة وإعادة الاستخدام على مستوى هذه المنطقة، بالرغم من انتهاء الدراسة الخاصة بكل من مشروع إنجاز مجمعات التطهير ومحطات الاسترجاع سنة 2008، وكذلك مشروع إنجاز محطة التصفية بالقنار نشفي سنة 2019.

إن هذا الوضع قد نتجت عنه أزمة بيئية حقيقية تتفاقم آثارها باستمرار، ومن المؤكد أنها ستلقي بظلالها على قطاعات عديدة منها: الصحة العمومية، السياحة، مصادر المياه الجوفية بالمنطقة، التي تعتبر المصدر الرئيسي لتزويد ساكنة هذه البلديات بالمياه الصالحة للشرب، فضلا عن آثارها غير المرغوبة على قطاع الفلاحة ومخرجاته والتي تشتهر به المنطقة.

السيد الوزير، على ضوء ما سبق ذكره، فإن سؤالنا هو

كما يلي:

لماذا لم يتم تسجيل عملية خاصة بإنجاز البنية التحتية الداعمة لتسيير المياه المستعملة في هذه المنطقة المذكورة أعلاه لحد الآن، أي سنة 2024، يعني إنجاز مجمعات التطهير ومحطات الاسترجاع كشطر أول وإنجاز محطة التصفية بالقنار نشفي كشطر ثان؟ ومتى سيتم التكفل بذلك باعتبار أن الدراسات منتهية بالنسبة للشطر الأول سنة 2008، وبالنسبة للشطر الثاني، المحطة سنة 2019؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام، السيد الوزير، وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحميد بوشرمة؛ الكلمة للسيد وزير الري.

السيد وزير الري: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلي وزير التجارة وترقية الصادرات،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية، أن أعرب لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عن فائق عبارات تقديري وامتناني على سؤالكم القيم الذي طرحتموه علينا، والذي يعبّر عن الاهتمام الذي تولونه لقطاع الري، والخدمة العمومية التي يوفرها نظير ارتباطها الوثيق بالحياة اليومية للمواطنين.

وفي هذا السياق تساءلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، حول جانب نوليه أهمية بالغة في قطاع الري، ألا وهو التطهير، حيث ذكرتم بأن بعض بلديات ولاية جيجل، وهي الأمير عبد القادر، الطاهير، الشقفة، القنار وسيدي عبد العزيز، تعاني من ظاهرة المصبات العشوائية للمياه المستعملة والتي ينتهي بها المطاف في الأودية التي تمر بهذه البلديات، أو بالأوساط الطبيعية المتواجدة بها، وتعود هذه الظاهرة، كما تفضلتم بذكره، إلى انعدام أنظمة التطهير بهذه البلديات.

وفي هذا الصدد، أعلمكم بأن القطاع يعمل على تسجيل وإنجاز عدة مشاريع وبرامج تنموية للتكفل بالمياه المستعملة، وذلك عبر إنجاز أنظمة للتطهير في شتى ربوع الوطن، وبفضل استثمارات الدولة في هذا الجانب تحسنت الخدمة العمومية للتطهير، وتم رفع نسبة الربط الوطنية بشبكات الصرف الصحي إلى ما يفوق 92 ٪.

ورغم هذه الإنجازات المهمة، لازالت بعض مناطق الوطن تسجل نقائص في هذا الجانب، مثل بعض البلديات بولاية جيجل.

وبالعودة إلى البلديات التي ذكرتموها في سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، والتي تقع شرق ولاية جيجل، كما أشرتم، فإن القطاع بادر بإعداد دراستين، كما تفضلتم، تخصان كلاّ من مشروع إنجاز مجمعات التطهير ومحطات ضخ المياه المستعملة، وكذا دراسة إنجاز محطة لتصفية المياه المستعملة ببلدية القنار التي سوف تتكفل بمعالجة المياه الناتجة عن هذه البلديات والقضاء على كل مصباتها العشوائية.

وكانت هذه المشاريع محل اقتراح ضمن مختلف البرامج التنموية السابقة، ولكن للأسف، لم تحظ بالموافقة.

يعلم الجميع أن كثيرا من المشاريع الهيكلية، وكثيراً من المنشآت القاعدية تم إنجازها بالنسبة لجانب التطهير في قطاع الري، لكن الجزائر، كما يعلم الجميع، بلدنا قارة، اللهم بارك، تم إنجاز الكثير، والكثير ما يزال ينتظر الإنجاز، إن شاء الله. فعلا هناك الكثير من النقائص، ولكن أؤكد لك أنه ضمن قانون المالية لسنة 2025، سيتم اقتراح هذين المشروعين بالنسبة لولاية جيجل وأعددنا ملفا قويا، إن شاء الله، حتى يحالفنا الحظ ويتم تسجيله.

وتجدر الإشارة، بأن قطاع الري كان قد أطلق برنامجا هاما يخص إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة في الفلاحة والصناعة، وكان محل عرض من قبلنا في مجلس الوزراء، وحظي بالموافقة، أين أسدى السيد رئيس الجمهورية، تعليمات تخص التسريع في إنجاز هذا البرنامج للوصول إلى إعادة استعمال ما يعادل 60 ٪ سنويا من المياه المستعملة المصفاة، مع العلم أن قطاع الري انطلق حاليا في تجسيد المرحلة الأولى من هذا البرنامج، بقيمة 34 مليار دينار، يعني إذا لم يسجل في قانون المالية سنة 2025، إن شاء الله، أعدك بأنني سأحاول أن يكون في المرحلة الثانية التي ستكون خلال شهرين أو ثلاثة أشهر ويتم تقديمه، عندنا الموافقة المبدئية على هذا المشروع، على المستوى الوطني، فيه غلاف

مالي يفوق 150 مليار دينار، الشطر الأول تم تسجيله والشطر الثاني، بإذن الله، إذا رأينا أنه لن يكون في قانون المالية سنة 2025، سيتم تسجيله في إطار البرنامج الوطني لإعادة استعمال هذه المياه المستعملة المصفاة.

تلكم هي أبرز التوضيحات التي أردت أن أفيدكم بها، كرد على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، والتي أتمنى أن تلقوا فيها إجابة كافية ووافية على سؤالكم.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة للسيد عبد الحميد بوشرمة، إن كان لديه تعقيب.

السيد عبد الحميد بوشرمة: شكرا سيدي رئيس الجلسة، الشكر موصول كذلك إلى السيد وزير الري المحترم على الرد المقدم من طرفه، بخصوص سؤالنا الشفوي هذا، وهذه بشرى خير، إن شاء الله، يتم تسجيل المشروعين ولو على أشطر، يعني الشطر الأول المتعلق بإنجاز مجمعات تطهير ومحطات الاسترجاع، والشطر الثاني، إنجاز محطة تصفية بالقنار نشفي، لعلمكم السيد الوزير، وأنتم ابن القطاع، هذا المشروع في حالة تجسيده وإنجازه، سيسمح بالقضاء على المصبات الفوضوية للمياه المستعملة وكذلك حماية مصادر المياه الجوفية التي أغلب البلديات تتزود بالمياه الصالحة للشرب منها، فضلا عن حماية البيئة الطبيعية في هذه المنطقة كالوديان، والمسطحات الطبيعية والشواطئ، فضلا عن تعزيز ما يسمى بالاقتصاد الدائري، الذي سيوفر من خلاله المياه أو الموارد المائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، طبعا وهذا مشروع تسعى الحكومة إلى تسجيله في إطار مقاربة التنمية المستدامة وموجود، طبعا، في مخطط عمل الحكومة، كذلك، السيد الوزير المحترم، اسمح لي، في الإطار نفسه، لأستغل هذه السانحة لكي أتكلم على محطات التصفية الموجودة على مستوى جيجل، والتي هي قيد الخدمة، وهي محطة التصفية بالرابطة ومحطة التصفية بالميلية، ممكن أنها تحتاج للصيانة وتجديد أجهزتها، لتحسين ودعم قدرتها، كمًا ونوعًا، من حيث المعالجة، كذلك كأولوية ثانية، التي يمكن أن تكون مستقبلا، وهي محطة التصفية بمنطقة العوانة، فمجمعات التطهير منجزة ومحطات الاسترجاع منجزة واختيار الأرضية موجود لإنجاز محطة التصفية، ومنطقة العوانة مشهورة بشواطئها الخلابة ويعرفها كل الجزائريين، ويمكن أن تكون مستقبلا، قطبا سياحيا وطنيا، وحتى إقليميا، في إطار مقاربة تنويع الاقتصاد الجزائري، التي تسعى الحكومة إلى تجسيده، حبذا، كذلك، أن تؤخذ هذه المحطة بعين الاعتبار مستقبلا.

شكرا للسيد الوزير، بارك الله فيك، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الري: شكرا للسيد رئيس الجلسة المحترم.

مرة أخرى، أتقدم بالشكر الجزيل للسيد العضو على هذا السؤال الذي أوافقه تماما وأشاطره الرأي في أهمية النقاط التي رفعها، خاصة أن ولاية جيجل هي منطقة سياحية بامتياز، هذا جانب مهم، يؤكد على أهمية تسجيلنا لهذه المشاريع الخاصة بمحطات التصفية، حتى تكون ولاية جيجل كعادتها، أقول كعادتها، واجهة جيدة للتسويق الجيد للسياحة، سواء الداخلية أو حتى الخارجية، كذلك أشار إلى نقطة مهمة جدا وهي حماية الطبقات المائية من التلوث وكذلك حتى الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، إذن جوانب التطهير عندها أهمية بالغة بالنسبة لنا في قطاع الري، لأن لديها اتصال مباشر بصحة المواطن، وكل ما له علاقة مباشرة بصحة المواطن بالنسبة لنا يعتبر ذا أولوية، وكما وعدتك، بإذن الله، سنسجل هذه المشاريع، لا أقول سنتكفل بجوانب التطهير في كل ولاية جيجل، هنا تصبح مزايدات من طرفي، وأنا أتكلم الحقيقة فقط، لكن فيه سلم أولويات سيراعى على المستوى الوطني، وسيراعى على مستوى الولاية بحد ذاتها، فيه سلم أولويات سيُحترم، لكن تأكد أننا سنتكفل بجانب التطهير بأسرع كيفية ممكنة، إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة للسيد يوسف لعراب لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف لعراب: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السيد وزير الري المحترم،
السادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الأسرة الإعلامية،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير الري:

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12، المعدل والمتمم، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

متى يتم تسجيل عملية «جهر» للسدين الشافية وماكسة، وذلك للحفاظ على كمية التخزين لأن سمك الأوحال في تزايد، مما يقلل كمية المياه المطلوبة لتلبية حاجيات ولايتي الطارف وعنابة؟

تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام، سيدي الوزير، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الري، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الري: شكرا للسيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة الحضور، تحياتنا المتجددة.

لا يسعني في البداية إلا أن أعرب لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عن فائق عبارات شكري وعرفاني على سؤالكم القيم، الذي تفضلتم بطرحه علينا، والذي يدل على الاهتمام الذي تولونه لقطاع الري، لاسيما اهتمامكم بمنشآت حشد المياه؛ وتعتبر السدود أبرز هياكل الحشد، بحيث تساءلتم حول الإجراءات المتخذة من قبل القطاع في سبيل نزع الأوحال عن سدي الشافية وماكسة بولاية الطارف، واللذين يعدان المونين الرئيسيين لولايتي الطارف وعنابة بالمياه الصالحة للشرب ومياه السقي الفلاحي.

وفي هذا الصدد، أود أن ألفت عنايتكم بأن ظاهرة التوحل التي أشرتم إليها، والتي تهدد معظم السدود، تعد ظاهرة طبيعية بحتة، تمس كل السدود دون استثناء، وهنالك نسب مقبولة وطبيعية للتوحل، مقارنة بسنوات الاستغلال وقدرات التخزين الأولية، مما يستوجب اتخاذ كل الإجراءات للتصدي لهذه الظاهرة الطبيعية.

وبالنسبة للسدين، موضوع الانشغال، فأود أن أعلمكم بالتفاصيل التالية:

– بالنسبة لسد الشافية، والذي يعتبر أحد أكبر السدود بالولاية، بقدرة تخزينية تعادل 171 مليون م^3، حيث وصلت نسبة امتلائه حاليا إلى 30 ٪، (46 مليون م^3)، أما نسبة التوحل فهي 9.18 ٪، وتعتبر نسبة منخفضة مقارنة بسنوات الاستغلال وحجم التخزين الخاص بهذا السد، الذي وضع حيز الخدمة سنة 1965، أي 59 سنة من الاستغلال، بعد 59 سنة نجد 9 ٪ فهذا مقبول، وعليه، سنقوم باقتراح تسجيل عملية ضمن قانون المالية لسنة 2025 تخص نزع الأوحال عن قناة تفريغ العمق بالنسبة للسد، والتي وضعت خصيصا لتصريف السيول التي تصل للسد والمحملة بالأتربة.

ـ بالنسبة لسد ماكسة، والذي تبلغ قدرته التخزينية 30 مليون م^3، وقد وصلت نسبة امتلائه حاليا نحو 63 ٪، (18.34 مليون م^3)، وحجم الأوحال به يقدر بـ 6.3 مليون م^3، وهي نسبة مرتفعة، نوعا ما، مقارنة بحجم التخزين وسنوات الاستغلال منذ وضعه حيز الخدمة سنة 1996 يعني 28 سنة، ونظراً لهذه الوضعية، سوف نقترح، في خانة الأولويات، تسجيل عملية لنزع الأوحال عن هذا السد ضمن قانون المالية لسنة 2025.

وعلى صعيد آخر، أعلمكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأن قطاع الري بذل، ولا يزال يبذل مجهودات معتبرة في سبيل الحد من ظاهرة توحل السدود عبر الوطن، من خلال إطلاق حملات لنزع الأوحال، نذكر منها: الحملة التي تم إطلاقها ما بين 2012 ـ 2018، والتي نتج عنها نزع ما يفوق 16 مليون م^3 من الأوحال، عبر ثلاثة سدود وهي: سد بوحنيفية بولاية معسكر وسد فم الغرزة بولاية بسكرة وسد القصب بولاية المسيلة.

كما تم إطلاق حملة أخرى ما بين 2020 و2025، تهدف إلى نزع الأوحال عن سدود: فم القيس بولاية خنشلة، سد فرقوق بولاية معسكر، سد القصب بولاية المسيلة، سد زردازة بولاية سكيكدة، سد جرف التربة بولاية بشار، سد مرجة سيدي عابد بولاية غليزان، سد غريب بولاية عين الدفلى،

والتي ستساهم، فور الانتهاء منها، إذ لاتزال العملية جارية لحد الآن، في نزع ما يفوق 30 مليون م^3 من الأتربة والأوحال، مما يزيد من قدرات التخزين بذات السدود، مع العلم أن هذه السدود الأكثر تضررا من ظاهرة التوحل عبر الوطن.

وفي السياق ذاته، تعكف الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، بشكل دوري، على القيام بحملات تشجير بأحواض السدود، وذلك للحد من ظاهرة التعرية، التي تعد أبرز أسباب توحل السدود، يعني أردنا الذهاب إلى حلول استباقية، نقوم بالتشجير على مستوى أحواض السدود، حتى نعطل عملية التوحل، لا نستطيع القضاء عليها نهائيا، لأنها ظاهرة طبيعية، فبدلا من ارتفاع حجم الأوحال والأتربة خلال 8 أو 10 سنوات، سيكون بعد 15 أو 20 سنة، عندما تكون عملية التشجير مدروسة وعلمية.

تلكم هي أبرز التوضيحات التي ارتأيت أن أفيدكم بها كرد على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، والتي أتمنى أن تكون ردا كافيا على سؤالكم القيم، أشكركم على كرم الإصغاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ فليتفضل السيد يوسف لعراب، إن كان لديه تعقيب.

السيد يوسف لعراب: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

شكرا للسيد الوزير على عناصر الرد المقنعة، حقيقة مقنعة، كانت لدي فكرة أردت توضيحها بخصوص السّدين، لكن وجدتك على علم بالسّدين، إذن بارك الله فيك على هذا الإجراء المتخذ، وزد على ذلك، سأضيف بخصوص سد بوخروفة، حيث قد جئت وزرتنا، السيد الوزير، وأعطيت توصيات وتعليمات، حقيقة، الأعمال به جارية وإن شاء الله، تكون هناك سرعة في الإنجاز، لأنه هام جدًا، لماذا؟ لأن ولاية الطارف منطقة فيضية، وهو سيحافظ على فيضانات ولاية الطارف، وحماية مياه الأمطار، بالطبع، بارك الله فيك، مشكور، إجابة مقنعة، وشكرا على الإجابة، السيد الوزير، بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد يوسف لعراب؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الري: سأرد بخصوص سّد بوخروفة فقط، أشكره، مرة أخرى، على تطرقه إلى نقطة مهمة وهي حشد الموارد المائية، والتي تعتبر حجر الزاوية بالنسبة لقطاع الري، خاصة في ظل الظاهرة التي أصبح يعرفها القاصي والداني وهي التغيرات المناخية، لكنه تطرق إلى نقطة مهمة جدًا، التي هي إكمال أو استكمال ما تبقى من إنجاز سد بوخروفة، الذي فاقت نسبة التقدم به 80 ٪. بالفعل هو انشغال ومشروع خاص بكل الساكنة هناك، خاصة، كما تفضل السيد العضو المحترم، أن هذا السد لديه أكثر من فائدة: حماية السهول، المنطقة والمدن من الفيضانات، كذلك الأهمية الكبيرة الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، بغض النظر عن الفلاحة، كذلك سيدخل في التحويل الكبير للمياه إلى سد ولجة ملاف، التي ستمون المشاريع الاستراتيجية الهيكلية، وهي الفوسفات، هنا نرى الأهمية البالغة لهذا المشروع، وقد زرت وتكفلت بهذا المشروع ووعدت بأن تنطلق الأشغال به في أقرب وقت، قمنا باتخاذ كل التدابير، المجمع الذي يشرف على الإنجاز والذي فيه شركة أجنبية، اشترطت بعض الأمور، ما زلنا في دراسة الإجراءات الإدارية والقانونية، لكن عندي أمل كبير، إن شاء الله، خلال الشهرين القادمين سيعرف الانطلاقة، كنت أتمنى أن تكون الانطلاقة مع مطلع سنة 2024، لم نوفق، قمنا بكل الأشياء اللازمة، لكن كما قلنا، نحن في مراحل متقدمة، لكي ينطلق في أقرب وقت وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة الآن للسيد مراد لكحل لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة المحترم،
السادة الوزراء الأكارم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم.
السيد وزير الري المحترم،

يرتبط قطاعكم المحترم ارتباطا وثيقا بقطاع الفلاحة ويلعب دورًا بالغ الأهمية في النهوض به وفي الرفع من قيمة الناتج المحلي من المحاصيل الزراعية، غير أننا نلاحظ غياب أو على الأقل، عدم وضوح منهجية ومخطط مدروس، فيما يتعلق بالمساحات المسقية والتوسيع منها. ونحن إذ نتحدث عن ذلك، نذكّر بأن السيد رئيس الجمهورية قد جعل من النهوض بقطاع الزراعة، ضمن أولى الأولويات وكثيرا ما شدد على ذلك، لذلك يبدو أننا بحاجة، فعلا، إلى التوجه وفق مخطط مدروس إلى توسيع المساحات المسقية والعمل على توسيع مواردها المائية، من سدود ومياه جوفية، وموارد أخرى أكثر استدامة، وإن الاعتماد على موسم الأمطار في كل مرة يفوّت علينا تحقيق المنشود ويعصف بمساحات واسعة من المحاصيل، خاصة في ظل الجفاف والتغيرات المناخية التي تشهدها البلاد، مما يجعل التوجه إلى حلول بديلة، حتمية لابد منها.

سيدي الوزير المحترم، على ضوء ما ذكرنا، ما هي آفاق قطاعكم في هذا المجال؟ وهل تسعون إلى وضع خطة وتبني استراتيجية للتوسيع من مساحات الأراضي المسقية، والبحث عن موارد مائية أكثر استدامة؟

شكرا على كرم الإصغاء وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الري للرد على السؤال، فليتفضل مشكورًا.

السيد وزير الري: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

تحياتنا المتجددة.

في المستهل، أتقدم إليكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بخالص عبارات الشكر والعرفان على سؤالكم القيم الذي طرحتموه علينا، هذا السؤال الشامل والملم، لهو دلالة على إحاطتكم الدقيقة بكل التحديات التي تواجه قطاع الري، وكنتم قد أشرتم في سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، إلى الارتباط الوثيق الموجود بين قطاعنا وقطاع الفلاحة، وتساءلتم حول استراتيجية القطاع وخطته في سبيل توفير مياه السقي بشكل مستقر ومستدام، وكذا توسعة المساحات الفلاحية المسقية.

وعليه، نشاطركم الرأي تماما فيما ذكرتموه، إلا في شيء واحد، وهو أنه لا يوجد استراتيجية، بل يوجد استراتيجية، وسوف أوضح؛ وكما قلت، نشاطركم الرأي تماما فيما ذكرتموه، بحيث يرتبط قطاع الري بقطاع الفلاحة، فعلاقتهما هي علاقة وجودية، ولا فلاحة وأمنا غذائيا من دون ماء.

وفي هذا الصدد، يبذل قطاع الري جهودا كبيرة في سبيل توفير مياه السقي للفلاحين، بحيث يقوم القطاع بتخصيص ما يزيد عن 70 ٪ من المياه التي يحشدها سنويا لصالح الفلاحة.

زد على ذلك، يقوم قطاع الري بتقديم تسهيلات معتبرة فيما يخص منح رخص حفر الآبار الموجهة للسقي، حيث تم إعداد تعليمة وزارية مشتركة بين قطاعنا وقطاع الداخلية والجماعات المحلية، وكذا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقضي بتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح الرخص، وتخفيف الوثائق المطلوبة بالملف، ناهيك عن تقليص فترة المعالجة إلى شهر واحد كأقصى تقدير، وهو ما أثمر عن منح عدد كبير من الرخص للفلاحين عبر الوطن، مما لاقى استحسانهم، وهنا أفتح قوسا، رغم التسهيلات التي قمنا بها وهذه التعليمة، لكن ما يزال في كثير من الولايات، الناس دائما يطرحون النقطة الخاصة برخص حفر الآبار، هنا وعدت، وآخرها في ولاية خنشلة البارحة، لكي نبحث مع زميلي وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الفلاحة والتنمية الريفية، من أجل استصدار ما يمكن استصداره ، لأننا نعمل دائما في إطار القانون، وهذا لا يمنع أن نبحث عن الحلول البديلة من أجل الاستجابة لطلبات ورغبات إخواننا الفلاحين.

ورغم هذه المجهودات، إلا أن قطاعنا لا يزال يواجه تحديات كبرى في ميدان توفير مياه السقي، لاسيما في ظل استمرار الآثار السلبية للتغيرات المناخية، وتراجع نسب التساقطات المطرية، مما أدى إلى انخفاض في منسوب عدد كبير من سدود الوطن، وهو ما قلّص من الحصص الموجهة للسقي الفلاحي، أمام حتمية توفير مياه الشرب للمواطنين، هنا كذلك أفتح قوسا، عندما تسيّر الندرة، فأنت تسيّر مادة نادرة، ومن المستحيل أن تجد الرضى، رغم ذلك، أنا أقول، ما دام يوجد المحاصيل الفلاحية والزراعية في الأسواق، فذلك يعني أنه تم سقيها كلها بمياه الجزائر، أغلب المياه الموجهة للفلاحة الآن هي مياه جوفية، من سنة

إلى سنة، أربع أو خمس سنوات الأخيرة، تناقصت نسب المياه السطحية، وعندما نتكلم عن المياه السطحية، يعني نتكلم عن مياه السدود، هذا ما جعل كثير من الفلاحين يتوجهون إلى حفر الآبار، هنا بذلنا مجهودات إضافية لنوفر المياه ونوجه المياه بكميات إضافية.

نرجع إلى الاستراتيجية الآن، يعتمد القطاع على توفير مياه غير التقليدية، عندما نتكلم عن المياه غير التقليدية، نتكلم، أولا، عن المياه المستعملة المصفاة، ونتكلم، ثانيا، عن تحلية مياه البحر، يتكلم أحدهم ويقول: ما علاقة تحلية مياه البحر بمياه السقي الفلاحي؟ أقول له: بينهما ارتباط وثيق، لماذا؟

رغم الكميات المتناقصة من مياه السدود الموجهة للفلاحة، لكن ما زالت هناك كميات معتبرة، نحن عندما نوفر مياه الشرب، انطلاقا من محطات تحلية مياه البحر، المياه التي كانت توجه مسبقا لمياه الشرب سنوجهها للفلاحين، ليتحصلوا على كميات إضافية، وهذه هي الاستراتيجية، وهذا ما نجده في مجلس الوزراء، أظن في 14 نوفمبر 2023، السيد رئيس الجمهورية بتوجيهات منه، حدّد أنه يجب الوصول إلى هدف إعادة استعمال 60 ٪، يمكن للبعض أن يتساءل، أنت كم تنتج من محطات التصفية؟

نحن حاليا ننتج 1 مليار م3 في السنة، ممكن أن يقول شخص، لماذا لا نستعملها كلها؟

في كثير من الدول نسبة 4 ٪ أو 5 ٪ لا يستعملونها، نحن حددنا أهدافا من هنا إلى سنة 2026، لكي نصل إلى نسبة 60 ٪، وأنا أؤكد من هذا المنبر ومن هذه الهيئة الموقرة، بالفعل لو يعرف الناس وخاصة إخواننا الفلاحون قيمة هذه المياه، فهي ثروة حقيقية، لكن أريد أن أؤكد لكم أنه حاليا على مستوى الوطن، إعادة استعمال هذه المياه شهد قفزة نوعية، والفلاحون في كثير من المناطق ذهبوا مسرعين لربط مستثمراتهم انطلاقا من محطات التصفية، وأؤكد لكم شيئا، بعد فترة وجيزة ستذهب لأخذ المياه من محطات التصفية فلا تجدها! لأن الكمية التي تنتجها محطات التصفية محدودة، أعطيكم على سبيل المثال، مستثمر بولاية المدية في السنة الماضية، كان محصوله مهددا بالزوال، وتكلمت معه عندما زرت ولاية المدية وسألته، قلت له: حقيقة وصراحة، أجبني، ما هي أهمية هذه المياه التي أخذتها؟ قال لي «إنسان ميت وعاد للحياة»، وعنده استثمارات ضخمة، يعني ليست بالقليلة، وحاليا بولاية المدية، هناك آخرون يريدون أخذ هذه المياه، وهذا شيء مبشر، لأن إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة، هي خيار حقيقي وناجع، هذا موضوع مهم جدًا، لأن حتى السادة أعضاء مجلس الأمة عندهم دور ذو أهمية كبيرة، لأنه باستطاعتهم إيصال هذه الرسالة، وأعلم أن الكثير منهم على علم بهذا الشيء، لماذا؟ عند إعادة استعمال هذه المياه، انطلاقا من المنشآت القاعدية للتصفية، فإننا نثمنها، نحن ماذا نفعل؟ نحن نصنع وننجز محطات التصفية بأموال طائلة، هذا زيادة على تكاليف الاستغلال، الطاقة الكهربائية شيء عظيم، زائد تكاليف الصيانة، كذلك كتلة الأجور، متى نستطيع القول إن هذا المشروع مفيد، ويوجد عائد استثماري، أي نستطيع أن نثمنه؟ نستطيع قول ذلك عند أخذ هذه المياه وإعطائها للفلاح، إذن فقد دخلت في الدورة الاقتصادية، هنا، بالفعل، يصبح مشروعنا كاملا ومتكاملا.

شكرا جزيلا، أتمنى أن إجابتي كانت كافية ووافية، هذا دون أن أنسى، أنه بالإضافة إلى استعمال المياه غير التقليدية، كذلك التحويلات الكبرى، عندنا ثلاث دراسات كبرى بموجبها سيتم تحويل المياه من المناطق الأكثر وفرة إلى المناطق الأقل وفرة، لنرى، مياه البحر تنزل 150 كلم تسقط في الهضاب، من الجنوب تصعد إلى الهضاب، خاصة الطبقة المياه الألبية الجوفية (Les nappes albiennes) ، هذه واحدة، كذلك فيه جانب مهم آخر.. أطلت.. عذرا السيد رئيس الجلسة.. هو أن نستعمل أنظمة سقي مقتصدة للمياه، عندما يقول أحدهم: ما أهمية استعمال السقي بالرش أو السقي بالتقطير؟ عندها أهمية كبيرة، نحن عندنا تقريبا 11 مليار م^3 في السنة، تقريبا 70 ٪ أو 73 ٪ أو 74 ٪ تذهب للفلاحة، هنا عندما نسقي بطريقة تقليدية (L'irrigation gravitaire)، في الهكتار، متوسط، حسب المناخ والتربة ونوعية المحصول المسقي، تكون جرعة الري تقريبا 5000 م^3 في الهكتار، في السنة ، لكن عند السقي بأنظمة سقي مقتصدة للمياه، كالرش المحوري أو السقي بالتقطير، تستطيع أن تنزل حتى 2500 م^3، بمعنى، تسقي مساحات أكبر بكميات أقل، هنا يوجد عندنا المياه غير التقليدية، تحويلات المياه من الأكثر وفرة إلى الأقل وفرة، استعمال أنظمة سقي مقتصدة للمياه، هذه هي الاستراتيجية ونتمنى أن ننجح فيها، بتكتل جهد الجميع وقبل أن أختم، سعيد جدًا بتواجدي في هذه الهيئة

الموقرة في كل مرة، شكرا للسيد رئيس الجلسة.
«تصفيق»

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ فليتفضل السيد مراد لكحل، إن كان لديه تعقيب.

السيد مراد لكحل: شكرا لك معالي الوزير المحترم على هذا التوضيح، طبعا نثني عليك كثيرا، وفي الواقع هناك بوادر إيجابية، بدأنا نلمس ثمارها مع ما نراه من موسم الحصاد، خاصة في صحرائنا المحروسة، والمنتوج الوفير للمساحات المسقية بفضل جهود الدولة الجزائرية، ومسعى السيد رئيس الجمهورية، ولله الحمد، غير أننا نؤكد على ضرورة الاستمرار في هذا المسعى، ومضاعفة الجهود لتوفير مساحات أكبر وأكثر استدامة، ونحن بدورنا نثني كثيراً على مجهوداتكم وأنتم على رأس القطاع، وعلى الحركية التي أحدثتموها في قطاعكم ونحن مطمئنون حق الاطمئنان، خاصة مع ما ذكرت من مخرجات محطات التصفية التي تعتبر مكسبا بيئيا وموردا اقتصاديا متجدداً، لذلك نحن مطمئنون جداً بعد سماع الإجابة ومتفائلون بمستقبل الجزائر وأمنها الغذائي، عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ ننتقل الآن إلى قطاع التجارة وترقية الصادرات، والكلمة للسيد الطاهر غزيل لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي نصه:
لا يخفى على سيادتكم المحترمة، المجهودات المبذولة من طرف السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ومختلف السلطات العمومية، للرقي بالجزائر إلى مصاف الدول الكبرى تجاريا، غير أنه لاحظنا في الآونة الأخيرة أن طائرات الخطوط الجوية الجزائرية أضحت مكتظة بتجار الحقائب «البزناسية»، «تجار الكابة».
السؤال المطروح، السيد الوزير المحترم، هو:
متى يتم إعادة النظر في الإغلاق التجاري وتجميد رخص الاستيراد لبعض المواد ذات الاستهلاك الواسع لإيقاف هاته الظاهرة؟

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير التجارة وترقية الصادرات، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
زميلتي وزيرة العلاقات مع البرلمان،
أسرة الإعلام،
إطارات الهيئات الوزارية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بداية، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أشكركم على الاهتمام الذي أبديتموه لقطاع التجارة وترقية الصادرات، المتضمن انشغالكم المتعلق بالإجراءات المعتمدة من قبل دائرتنا الوزارية في مجال ضبط الواردات.
في البداية، وجب علينا الرجوع إلى سنوات مضت، أين سجل الميزان التجاري لبلادنا أرقاما خيالية، تجاوزت وارداتنا أكثر من 60 مليار دولار أمريكي، ما وضع بلادنا أمام محك الاستدانة الخارجية ومما أدى إلى اللجوء إلى التمويل التقليدي الذي أثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي واستفحال معدلات التضخم.
منذ سنة 2020، أي منذ انتخاب السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، اعتمد مخطط عمل الحكومة، المنبثق عن برنامج السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، على حوكمة وعقلنة سياسة الواردات من خلال الحدّ من الاستيراد العشوائي الذي – لا محالة – لا ولن يخدم الاقتصاد الوطني.
وعلى هذا الأساس، تم تكليف قطاعنا الوزاري بتأطير شق الواردات، من خلال إجراءات وتدابير علمية وعملية،

من شأنها تحقيق معادلة تُوازن بين الاستيراد والإنتاج الوطني لبلوغ الاكتفاء الذاتي وضمان استقرار السوق.

قبل التطرق إلى التدابير المعتمدة في هذا الشأن، وجب التذكير أن باب الواردات يتضمن أربعة فصول، تسجل فيها مختلف عمليات الاستيراد، كل حسب صنفه وتتمثل في:

1 ـ نشاط استيراد التجهيزات (Equipement).

2ـ نشاط الاستيراد في مجال التسيير (Fonctionnement).

3 ـ نشاط استيراد البيع على الحالة (Revente en l'état).

4 ـ باقي النشاطات، كما كانت تسمى في الميزانية وفي تركيبة الميزانية (Autres).

وعليه، تجدر الإشارة أن عملية تأطير الواردات، كمرحلة أولى، تخص فقط الاستيراد من أجل البيع على الحالة، حيث سجلت هذه الأخيرة سنة 2023، 14 مليار دولار خاصة بمنصة قطاع التجارة فقط، والباقي خاص بمنتجات ومواد غير خاضعة لهذه المنصة من مجموع 44 مليار دولار، أي، الجزائر استوردت في سنة 2023، وأشكرك مرة أخرى، السيد العضو المحترم، على إعطائنا هاته الفرصة للتوضيح، ليس فقط لهذا المجلس الموقر، بل حتى لكل المنظمات العالمية، التي اليوم تترصد الجزائر، أنها أغلقت أبواب الاستيراد، فشكرا لك على إتاحة هاته الفرصة لكي نقول من 44 مليار دولار التي استوردتها الجزائر من مجموع صادراتنا 54 مليارا، أي استوردنا 44 مليارا، منها 14 مليارا في إطار البيع على الحالة.

من هنا نستنتج أن الإجراءات المعتمدة تستهدف فقط تلك الموجهة للبيع على الحالة والتي تتضمن بعض المنتوجات التي يحتويها نسيج الصناعة الوطنية، مما يستدعي إقرار تدابير لحمايتها والحفاظ على مناصب الشغل وإدراجها في سلاسل القيم للرفع من القيمة المضافة.

وفي هذا الصدد، ومن خلال مقاربة اقتصادية، تم إعادة النظر في الأطر المعتمدة في عقلنة عمليات الاستيراد من خلال:

ـ أولا، إجراء إحصاء اقتصادي لكل قدرات الإنتاج الوطني، لتكون بمثابة قاعدة بيانات وبنك للمعلومات، يعتمد عليه اتخاذ القرار، لأن السيد رئيس الجمهورية قد قال: يجب ألاّ نستورد المنتجات المنتجة على المستوى الوطني، ويجب استيراد كل ما لا ننتجه، وإذا كان فيه منتوج غير كافٍ، يجب تكملة هاته العملية، باستيراد ما ينقصنا من الإنتاج الوطني، ولكي نعرف ذلك، قمنا بإحصاء للاقتصاد الوطني ـ قلت ـ لتكون بمثابة بنك للمعلومات وقاعدة نعتمد عليها في اتخاذ هذه القرارات.

ـ ثانيا، رقمنة شهادة الاحترام، تعرفون جيدا أن شهادة الاحترام (Certificat de respect)، هي وثيقة ضرورية للاستيراد، وبالتالي رقمنتها تضفي نوعا أو كثير من الشفافية، من خلال إطلاق منصة رقمية، من شأنها إضفاء الشفافية وتكوين بنك معلومات، يساهم في تحديد وبدقة برامج الاستيراد ومستويات وقدرات التخزين، بالإضافة إلى تحديد موقع كل مستورد قصد تسهيل عملية الرقابة.

ثالثا، قمنا كذلك بتطوير المنصة الرقمية المخصصة لمتابعة طلبات الاستيراد للمواد الأولية والسلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على الحالة، من خلال تبسيط إجراءات منحها إلكترونيا، بعدما كان المتعامل الاقتصادي يتنقل إلى المصالح المركزية للوزارة، كما تم على مستوى هذه المنصة إطلاق نظام إلكتروني جديد لتشفير البيانات (L'anonymat de la demande de l'importation)، اعتبارا من الأول من ماي 2024، وذلك في إطار رقمنة القطاع وتعزيز شفافية منح وثيقة التوطين البنكي وتأمين بيانات المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في هذا المجال. قمنا كذلك بالسماح للبنوك الجزائرية بالولوج إلى المنصة الإلكترونية للتأكد من صحة الوثيقة وتحميلها.

للعلم، فإن قطاعنا الوزاري قد عالج خلال سنة 2023، وهنا ندخل ـ تقريبا ـ في صلب موضوع سؤالكم، هذه التوطئة قدمتها من خلالك فهي فرصة للحديث عن التجارة الخارجية، كيف جاءت في برنامج السيد رئيس الجمهورية، وكيف تعالج حاليا ببرنامج متكامل وبرؤية شاملة.

في سنة 2023، قمنا بدراسة 32550 فاتورة لـ 7772 مستوردا أي ما يعادل ـ كما سبق وذكرت– 14 مليار دولار أمريكي، مقارنة بسنة 2022، أين تم معالجة 16000 فاتورة لـ 4631 مستوردا، بقيمة 3.8 مليار دولار، أي بين سنة 2022 وسنة 2023 تم اكتمال المنهجية الوطنية في ضبط الواردات وانتقلنا من 3.4 مليار إلى 14 مليار دولار بزيادة تقدر بـ 380 ٪، ومن خلال هذه المعطيات يتضح أن الهدف هو تأطير الواردات وليس تجميدها، كما تدعي بعض المنظمات الجهوية والفضاءات الأجنبية، التي تريد الضغط على صادرات الجزائر واستنزاف قدراتها من العملة الصعبة.

هذه الإجراءات ساهمت في توسيع النسيج الصناعي، حيث شهدنا تحول العديد من المستوردين إلى مصنعين في السوق الوطنية، هنا أفتح قوسا، معذرة، سيدي رئيس الجلسة، كل من كان يستورد أمورا تافهة، وكانت تسبب ثقلا على ميزانية الدولة، اليوم، الحمد لله، أصبحوا مصنعين، بل أكثر من ذلك، أصبحوا مصدرين، من كانوا ينتجون كل ما هو حلويات، شكولاطة، هؤلاء اليوم.. نحن نصدر 49 مليار دولار من مجموع الواردات، كنا نستورد 300 مليون دولار، اليوم عندنا اكتفاء ذاتي وطني، لكن أكثر من ذلك، نصدر ما قيمته 49 مليون دولار في هاته المادة فقط، على سبيل المثال لا الحصر، قلت إن كل هؤلاء المستوردين تحولوا إلى مصنعين، مما سمح بخلق الآلاف من مناصب الشغل وذلك نتيجة للتدابير المنتهجة التي أقرتها الدولة لضبط الواردات، حيث شكلت قاعدة بيانات فعلية، ساعدت على اتخاذ القرارات المناسبة، وفق مقاربة دقيقة في مجال التجارة الخارجية، مما سمح بترشيد فعلي للواردات التي تقلصت من 60 مليار دولار، خلال السنوات السابقة إلى 44 مليار دولار خلال سنة 2023، وستكون، إن شاء الله، هاته السنة، سنة 2024، أقل من السنة الماضية، أي سوف تتقلص، (On ne fait pas des économies, On fait de l'économie)، يعني هو ليس اقتصادا في صرف الأموال، بل هو مخطط اقتصادي واستراتيجية اقتصادية مدروسة ومتكاملة، مع تحقيق، لأول مرة في تاريخ الجزائر، نتائج جد معتبرة في مجال التصدير خارج المحروقات، بما يقارب 7 ملايير دولار. الكثير يتساءل، شدّدنا على الاستيراد، فما هي النتائج العكسية؟ صحيح أن الطائرات ممتلئة، صحيح أنه يوجد عديد من القطاعات التي يستوجب اليوم تتضافر جهودها كي نقضي على هاته الظاهرة، لكن فيه كذلك ظواهر إيجابية، منها، أننا عندما لا نستورد 1 دولار، معناه أننا ننتجه، لكن أكثر من ذلك، فقد صّدرنا 7 ملايير دولار، وهذا ما يبرهن على أن مقاربة السيد رئيس الجمهورية أعطت ثمارها، ومنذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لم نتجاوز في أحسن الحالات 1.8 مليار دولار في صادراتنا، السنة الماضية وصلنا 7 ملايير دولار، هذا ما يبرهن للجميع على نجاح هذه المقاربة، وكذلك تنوع الإنتاج الوطني المُدرُّ للثروة والخلاق للقيمة المضافة.

السيد عضو مجلسَ الأمة المحترم،

السيدات والسادة،

ختاما، يجدر التنويه بالأهمية القصوى التي يوليها السيد رئيس الجمهورية للتجارة الخارجية، حيث ولأول مرة تم تأسيس المجلس الأعلى للواردات والذي وضع تحت سلطة السيد الوزير الأول، مكلف بإرساء سياسة ضبط وترشيد الواردات، مع الحفاظ على النسيج الوطني وتوجيه الاستثمار إلى الشُعب الإنتاجية، في سبيل تقليص فاتورة الاستيراد، من أجل تنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسية المنتوج الوطني.

شكرا على حسن الإصغاء وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على كل هذه التوضيحات؛ فليتفضل السيد الطاهر غزيل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيد الوزير على هذه الإفادات التي رأيناها، ولكن سيدي الوزير، أنت لم تتطرق إلى سؤالي أو تطرقت إليه، هكذا، فقط، يعني بعد منع استيراد بعض المواد في عدة مجالات، بحجة إنتاجها وطنيا، وهذا شيء نفتخر به، وهو القرار الذي وضعه رئيس الجمهورية، والذي يقول: إن أي منتوج ينتج محليا يجب ألاّ نستورده، ولكن لاحظنا ارتفاع أسعار المنتوجات المنتجة محليا، وهذا راجع للاحتكار بمتعامل واحد أو اثنين، الحمد لله الجزائر قارة، ثم نجد متعاملا أو اثنين ينتجان هذا المنتج، وترتفع الأسعار، وعند خروجنا إلى بلدان أخرى نجده بثمن بخس، وهنا في الجزائر، أي المصنوع محليا نجده غالي الثمن، هذا الشيء لاحظناه.. رئيس الجمهورية قال عن الوفرة، يجب أن يكون الإنتاج محليا، لكن إن كان متعامل أو اثنين لا يفيان ولا يكفيان، فما علينا إلا أن نستورد، لأننا ذهبنا إلى خارج الوطن ورأينا، السيد الوزير، هذا الكلام ما دمت لم تتطرق إليه، أنا أتطرق إليه، نرى كل الواقفين عند واجهات المحلات جزائريين، ينظرون إلى الأشياء، لكنهم لا يستطيعون إدخالها إلى الجزائر، تأتي معنا إلى المطارات نجدها مكتظة، الحقائب تذهب فارغة وتعود مملوءة، كان الله في عون عمال المطار، وكان الله في عون الجمارك الجزائرية، يجب وضع حّد لهذا الأمر، لأنه محرج أمام الضيوف والسياح ! في بلدان تعتبر من العالم الثالث لم ننتظر في المطارات 4 و5 ساعات، وجلسنا هنا في مطار هواري بومدين 4 ساعات و5 ساعات ننتظر أمتعتنا! لم

نعرف أين الخلل؟ يجب أن نعلم وزيرنا، وزير التجارة، وهو بدوره يبحث عن الخلل ويحرك الأمور، هذا المشكل واقع ونحن نعاني وكل التجار يعانون، عندما تسألهم يقولون إن الأمر مشدد علينا ولهذا نقوم «بتجارة الكابة» أو «البزنسة»، لكن هذا ليس حلا، الجزائر الجديدة، الجزائر التي انتخبنا رئيس الجمهورية من أجلها، ورئيس الجمهورية يواصل، يوفر لكل الجزائريين.. لكن نرى بعض الأشياء في مطاراتنا، سيدي الوزير، أنظروا في هذا الأمر، لأنك لم تجبني على السؤال، وأتمنى ألاّ تجيبني، لكن في الواقع، أتمنى لمن يذهب للسفر أن يسافر بأريحية، يجب أن تجدوا حلا للتجار، لا نبقى هكذا! التجار يدخلون مبالغ ضخمة من دون فواتير أو ضرائب! لا يوجد شيء وأنتم ترونهم وصامتون، ونحن نراهم.. ماذا أقول لك؟! السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: شكرًا للسيد العضو المحترم، على هاته التوضيحات والتعقيبات، والتي أشاطرك الرأي في جزء منها، لكن في الجزء الآخر الذي فيه كثير من العموميات التي لم.. أنا تطرقت إلى برنامج، تطرقت إلى استراتيجية وطنية، وهذه الاستراتيجية، مستحيل أن تضغط زراً بشأنها، فتصبح الأشياء مثل ما تحب أن تراها أنت، أو كما أريد أن أراها أنا، وكما يجب أن يراها الجزائريون والسيد رئيس الجمهورية، العبث الذي حدث يكمن في التجارة الخارجية غير المنظمة لمدة عقود من الزمن والاستيراد العشوائي الذي تم في الفترات العديدة من تاريخ الجزائر، لا نستطيع أن نعالجه خلال ثلاث أو أربع سنوات، نصفها كان معطلا، جراء وباء كورونا، كما تعلم، لكن دعني أقول لك، في هذه المقاربة، أنا سايرتك وجاوبتك أحسن جواب ولم أجبك أنت فقط، جاوبت كل الصفحات والمواقع، التي هي اليوم تحسد الجزائر لأنها عرفت انطلاقة اقتصادية حقيقية، اليوم المقاربة أو التساؤل المطروح، هل نفتح الاستيراد لكي لا يكون تجار «الكابة»، ولكي لا تذهب طائراتنا فارغة وتعود ممتلئة، أو أن تكون لدينا مقاربة ونتضامن جميعًا؟ اليوم، أنا في المجلس الموقر، حيث يجب أن نحلل هذا النقاش بكل جرأة وبكل مسؤولية، هل نريد أن نستمر في ضخ أموالنا وعملتنا الوطنية، التي تعتمد أساسا على صادراتنا، من خلال سعر البترول أو ننوع صادراتنا؟ اتخذنا القرار الأصح والذي يمكن جدًا أن يسبب لنا مشكلات، وبالفعل سبب لنا مشكلات، اليوم العديد من الدوائر تضغط على الجزائر لكي تتراجع، وأنت تعرفها، كعضو بمجلس الأمة، يعني، عيب أن أوضح لك من هي الدوائر التي تضغط على الجزائر للتراجع عن بعض القرارات السيادية التي اتخذناها، لا نستورد أشياء ننتجها في بلدنا، اليوم بعض الجهات تقوم بضجة إعلامية كبيرة، تقول بأن الجزائر يجب أن تتراجع وفيه حديث عن غلق المجال التجاري، وقد تكلمت عنه في سؤالك، هذا ليس بغلق، سيدى الكريم، عندما تستورد الدولة 44 مليار دولار، هذا ليس بغلق، ودعني أرسل لك لكي تعرف بأن الدولة الجزائرية اليوم في إطار سياستها.. يعني عندما نتكلم عن التجارة الخارجية، لا نتكلم عن البيع والشراء فقط، نتكلم عن حركية اقتصادية، لا نستطيع توفير منتجات إذا لم يكن هناك عجلة اقتصادية ومخطط اقتصادي، لا نستطيع التكلم عن عدم الاستيراد إذا لم يتوفر المنتوج الوطني، لا نستطيع التكلم عن التصدير إذا لم يتوفر الإنتاج، لا نستطيع التكلم عن الإنتاج إذا لم تتوفر بيئة للاقتصاد الوطني، وأنتم مشكورون، صادقتم على قانون الاستثمار الذي هو ضمن الاستراتيجية الوطنية، حيث إننا بذلك نقوي الإنتاج الوطني للتقليص من الاستيراد والمحافظة على العملة الصعبة، التي يجب أن تبقى في بلدنا، سعر البترول، ماذا لو اليوم يغلق! لأنه ليس بمقدورنا أن نحافظ على سعر برميل البترول، لكن بمقدورنا أن نطبق الحكمة التالية: «لا خير في أمة لا تأكل مما تنتج ولا تلبس مما تخيط»، إذن قمنا بهذا الأمر مرغمين، بلدك عندها مواقف شجاعة على المستوى الدولي، بلدك عندها مواقف في تشجيع القضايا العادلة حول العالم، وبالتالي نحن مستهدفون، ويستحيل أن يكون لنا سيادة على قرارنا السياسي إذا لم تكن لنا سيادة على قرارنا الاقتصادي، لهذا عندنا خيار نتمسك به «نزيرو شوية السنتورة»، والأشياء التي بمقدورنا أن ننتجها في بلدنا سننتجها؛ البارحة، إذا لاحظتم كان هناك ضجة إعلامية كبيرة على مادة من المواد، لا أذكرها، حتى لا أوجه إصبعي إلى تلك الجهة مباشرة، مادة تنتجها الجزائر، واليوم بدأنا بإنتاجها، كنا نستورد منها 2 مليار دولار، عندما بدأنا التصدير، وأتكلم عن البنزين، دعني أتكلم عن المازوت،

اليوم بدأنا بالتصدير، يوجد بعض الجهات اليوم أصبحت تتهم الجزائر بالغلق وكذا وكذا.. إذن، نحن مرغمون، أخي، أننا ندير مشكلة أبنائنا الذين يذهبون في الطائرات ويجلبون معهم هواتف نقالة أو «كابة» أو علبة شوكولاطة لبيعها، أتفق معك على أنه يجب إيقافها، لكن بدأنا هذا المسار سنة 2022، حاولنا أن نسيطر على الوضع سنة 2023، لكن نحن في برنامج 2024، وهنا، أنت مشكور على ذكرك قضية هيكلة الأسعار، عندما تقول لي.. أنا عندما أتيت للقطاع قلتها، قلت، عندما نحمي منتوجا وطنيا هذا لا يعني أنه عندما ننتج هذه «قارورة المياه» بسعر بيع 10 دج نحميها، فإن منتجها يبيعها بـ 100دج، وهذه قلتها أول ما.. وهي مسجلة، وضعنا برنامجا ومخططا شاملا لكي نتحكم في الأسعار، كيف نتحكم بالأسعار؟ حتى نصبح دولة متطورة في إطار التجارة الخارجية وحتى في إطار السيطرة على الأسعار داخليا، علينا أن نتتبع هياكل الأسعار، واليوم بدأنا بتتبعها، واسمح لي أن أقول لك، السيد العضو، إننا نسمع «صوتين للجرس»، يعني خطابين، يوجد بعض الأعضاء يقولون: أنتم تضغطون على المتعاملين ونرجو التعامل معهم بروّية، لأن سعر التكلفة وهيكل التسعير مشدّدان، ويوجد بعض الإخوة مثلك يقولون: إنه عند حماية المنتوج الوطني، فإن الأسعار تلتهب، إذن توجد هاتان المقاربتان أو المدرستان، نحن نريد أن نفّعل الأطر القانونية حتى نسيطر على القدرة الشرائية للمواطن، والحمد لله، أنت تلاحظ أن قيمة الدينار بدأت في الارتفاع، لماذا؟ لأن الصادرات أكثر من الواردات، ورأيتم كيف انخفض التضخم، خاصة في شهر رمضان، وكل المواد واسعة الاستهلاك موجودة وبقوة في السوق الوطنية، وهذا بشهادة المواطنين وليس بشهادة الدوائر التي لا تريد الخير للجزائر، واستقلال وسيادة الجزائر على اقتصادها وعلى عملتها الصعبة وعلى تنميتها الوطنية، شكرا لكم.

«تصفيق»

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة الآن للسيد حمزة بوحفص.

السيد حمزة بوحفص: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السيد وزير التجارة وترقية الصادرات المحترم،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
سلام الله عليكم.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال الشفوي التالي نصه:

ورد في القانون رقم 04 ـ 02 المؤرخ في: 2004/06/23 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية مجموعة من الممنوعات، حماية لمصالح المستهلك وهي الممنوعات التي أوكلت مهمة معاينتها لمصالحكم، ومنها ما ورد في أحكام المادة 27 بعنوان ممارسات تجارية غير نزيهة:

ـ تقليد العلامات المميزة لعون اقتصادي منافس أو تقليد منتوجاته أو خدماته أو الإشهار الذي يقوم به، قصد جلب زبائن هذا العون بزرع شكوك وأوهام في ذهن المستهلك، حيث إن المتجول، سواء في الأسواق الكبرى أو المحلات، يلحظ يوميا ملايين المنتوجات التي ينطبق عليها الوصف السابق، من خلال تعمد كثير من المنتجين إضافة حرف أو إنقاصه من اسم منتوج ما، لإيهام المستهلك أنه المنتوج نفسه، وفي أحيان أخرى استعمال شعارات مشابهة للأصلية على منتوجاتهم، وفي أحيان أخرى وضع ملصقات وشعارات لبلد أجنبي مصنع على منتوجات وطنية، وهي ممارسات يصعب فرزها من المستهلك للوهلة الأولى وتحدث التباس كبير لديه، وبذلك يصبح النص القانوني السابق مجرد حبر على ورق ويكون المستهلك قد وقع ضحية خداع والمنتج الأصلي ضحية استغلال لمجهوده ووقته.

لذلك يطرح التساؤل التالي:

ما الذي تنوي مصالحكم القيام به لحل الإشكال السابق، لخلق مطابقة بين ما ينص عليه القانون وما يجسده الواقع، حماية، في الأخير، لحقوق المستهلك والمنتج الأصلي؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير التجارة وترقية الصادرات، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيد رئيس الجلسة،

زميلتي، السيدة الوزيرة المحترمة،

أسرة الإعلام،

مرة أخرى، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعني، السؤال تقني وفي صلب الموضوع ويتعلق بجانب قانوني مهم، ومهم جدا في الجزائر، وهذه الظاهرة موجودة وأشكر السيد العضو على طرحه هذا السؤال.

أود، في مستهل جوابي هذا، السيد حمزة بوحفص، عضو مجلس الأمة المحترم، أن أجزل لكم الشكر الخالص نظير الاهتمام الكبير الذي تولونه لقطاع التجارة وترقية الصادرات، اهتمام تجلى في تساؤلكم القيم حول الإجراءات المتخذة لمتابعة تقليد العلامات المميزة لعون اقتصادي منافس، في إطار حماية حقوق المستهلك والمنتج الأصلي، أما بعد؛

يشرفني أن أحيط علم سيادتكم أن مراقبة الممارسات التجارية في السوق الوطنية تعتبر من المهام الرئيسية لمصالح وزارة التجارة، كما جاء في سؤالكم، وهذا صحيح، حيث يتم وضع برامج عمل متواصلة وعلى مدار السنة، تنظم تدخلات أعوان الرقابة على مستوى كامل التراب الوطني.

وفي هذا الإطار، فإن المخالفات التي ذكرتموها في نص سؤالكم هي وغيرها من المخالفات تسجل فعلا، وللأسف، على مستوى أسواقنا، وتكشف عنها مصالح الرقابة لوزارة التجارة باستمرار ويتم اتخاذ الإجراءات العقابية تجاه مرتكبيها، وفق ما تنص عليه القوانين المعمول بها في هذا المجال.

حيث نصت المادة 27 من القانون رقم 04 ـ 02 المؤرخ في 23 يونيو 2004 المعدّل والمتمم، الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، على أن تقليد العلامات المميزة لعون اقتصادي منافس أو تقليد منتوجاته أو خدماته أو الإشهار الذي يقوم به، قصد كسب زبائن هذا العون إليه بزرع شكوك وأوهام في ذهن المستهلك، يعتبر مخالفة موصوفة بممارسة تجارية غير نزيهة، ينجر عنها اتخاذ إجراءات إدارية ومتابعات قضائية ضد المخالفين.

وردا على مضمون تساؤلكم، المتعلق ببيع السلع المغشوشة والمقلدة على أنها أصلية، نعلمكم بأن الأمر رقم 03 ـ 06 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بالعلامات، نص في مادته 4، على أنه لا يمكن استعمال أي علامة عبر الإقليم الوطني إلا بعد تسجيلها أو إيداع طلب تسجيل بشأنها، كما خول لصاحب العلامة التجارية الحق في رفع دعوى قضائية ضد كل شخص قام بتقليد العلامة المسجلة لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI)، وذلك بهدف الوقاية من التقليد عن طريق حماية الملكية الصناعية والفكرية للأشخاص، وبالتالي فإن حماية العلامات من التقليد يقع على عاتق أصحابها بالدرجة الأولى.

ومن جهة أخرى، فإن القانون رقم 09 ـ 03 المؤرخ في 25 فيفري 2009، المعدل والمتمم، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، يؤهل أعوان الرقابة التابعين لمصالح وزارة التجارية وترقية الصادرات للبحث في جميع مراحل وضع المنتوج حيز الاستهلاك، المؤشرات ذات الصلة بالغش وخداع المستهلك، من خلال التحقق من شروط عرض المنتوجات لاسيما من حيث معاينة الوسم والعلامة، حيث نصت المادة 62 من هذا القانون، على أن السحب النهائي للمنتوجات المقلدة يتم من طرف أعوان الرقابة التابعين لوزارة التجارة وترقية الصادرات، دون إذن مسبق من السلطة القضائية المختصة.

هذا، وإن مصالح مراقبة النوعية وقمع الغش وعبر مفتشيات الرقابة الحدودية واعية بخطورة ظاهرة التقليد وسطرت برنامج عمل خاص بمراقبة المنتوجات والتأكد من مطابقتها للمقاييس والمواصفات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وذلك تفاديا لكل المخاطر التي من شأنها أن تمس بصحة وأمن المستهلك أو تضر بالاقتصاد الوطني.

في هذا الشأن، تم إيداع، خلال سنة 2023، 17 شكوى تقليد من طرف المتعاملين الاقتصاديين على مستوى مصالحنا الرقابية، تتعلق بمنتوجات غذائية: 7 حالات، ومنتوجات غير غذائية: 10 حالات، تم تقليدها على أنها منتجات أصلية، فيما تم إيداع 11 شكوى خلال الثلاثي الأول من سنة 2024، 7 حالات خاصة بمنتوجات غير غذائية و4 حالات خاصة بمنتوجات غذائية.

حيث أسفرت التدخلات المنجزة بخصوصها، عن تحرير 52 محضر متابعة قضائية ضد المتعاملين المخالفين، مع حجز كمية مقدرة بـ 75.31 طنا و4718 وحدة من منتجات مقلدة،

بقيمة 1.8 مليون دج.

من جانب آخر، وجب التذكير بأن القنوات غير الشرعية، كالتهريب، والذي جاء في سؤال العضو منذ قليل، تساهم أيضا في تفشي هذه الظاهرة، لذا، فإننا نلح من هذا المنبر على ضرورة تضافر جهود الجميع لتحسيس المستهلك بمخاطر السلع المقلدة والحد من تأثيراتها السلبية. وفي هذا المقام، ندعو المستهلك الجزائري إلى الانخراط في مسعى أخلقة العمل التجاري وترسيخ الوعي التبليغي بهذه الممارسات، لأنه ثبت من خلال المعاينة الميدانية لفرقنا بأن أغلب المستهلكين، للأسف الشديد، يدركون الفرق بين السلع الأصلية والمقلدة، سواء من خلال السعر أو عن طريق خدمات ما بعد البيع أو جودة هذه المنتجات، مع ذلك فبعضهم يقبل على اقتنائها، مما زاد الطين بلة.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة،

أنتهز هذه السانحة لأحيط عنايتكم بأن دائرتنا الوزارية قد شرعت في فتح ورشة عمل لتحيين وتكييف القانون رقم 04 ـ 02 المؤرخ في 23 يونيو 2004 المعدّل والمتمم، الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، مواكبة منها للتحولات الاقتصادية الراهنة، على غرار الممارسات التجارية الإلكترونية.

في الأخير، لا يسعني إلا التذكير بأن الحكومة وتنفيذا لتعهدات السيد رئيس الجمهورية، عازمة أكثر من أي وقت مضى، على ضبط السوق وحماية القدرة الشرائية للمواطنين وستمثل سنة 2024، بإذن الله، خطوة هامة في مسار الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها بلادنا لتطهير النشاط الاقتصادي، بصفة عامة، والنشاط التجاري، بصفة خاصة، وتكريس مبدأ النزاهة والشفافية في أسواقنا.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والمتابعة، بارك الله فيكم.

«تصفيق»

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد حمزة بوحفص، للتعقيب.

السيد حمزة بوحفص: مشكور السيد الوزير على التوضيحات المقدمة لنا، إجابة على سؤالنا، ونشكره على المجهودات المبذولة للرقي بالقطاع، وأريد أن أعرج على أهم الانشغالات الخاصة بساكنة الجنوب للقطاع:

ـ زيادة عدد المتعاملين المستفيدين من تعويض مصاريف النقل البري للبضائع إلى الجنوب، وكذا الحصة المخصصة للولاية، في ظل تزايد عدد السكان.

ـ زيادة حصة بودرة الحليب المدعم للملبنة الوحيدة بعين صالح من 25 إلى 40 طنا.

ـ توجيه الدواوين العمومية لفتح فروعها على مستوى الولاية، على غرار (DICOPA) وغيرها.

ـ رفع تسعيرة النقل المخصص لمبلغ تعويض النقل البري، في ظل بعد الولاية واهتراء الطرقات.

ـ توسيع قائمة البضائع موضوع التبادل في تجارة المقايضة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: شكرا للسيد عضو مجلس الأمة على هاته التكملة التي تمثل برنامجا كاملا من أجل التكفل بولاية الجنوب، لكن دعني أذكر فقط، أن الدولة، هاته السنة والسنة الماضية، خاصة، بعد خروجنا من الأزمة الصحية التي كنا نعيشها، عرفنا نقلة نوعية في التكفل بانشغالات ساكنة الجنوب، خاصة، لأنه بالنسبة لنا، نعي جيدا أن قطاع التجارة وتوفر المواد ليس فقط للاستهلاك، بل هي قضية سياسية بامتياز، لأن درعنا وحماية وطننا، يبدأ، أولا، من تقوية جبهتنا الداخلية، ثم تقوية مواطنينا الذين هم اليوم مع جيشنا الوطني الشعبي في حدودنا، يحرسون هذا البلد من كل سوء، لذا أقول إن المقاربة التي نأخذها من هذا الجانب، لأنه لا أستطيع التكلم عن وحدة وطنية، من انتماء وتكريس حب الانتماء لهذا الوطن إن لم تكن هناك أريحية في معيشة المواطن، خاصة ساكنة الجنوب، لذا هناك قرارات للسيد رئيس الجمهورية في برنامجه لتمويل منطقة الجنوب، دعني أقول لك اليوم، في بعض ولايات الجنوب، بالرغم من بعض التصرفات المشينة، من مضاربة في السلع وتهريب للسلع، خاصة للدول المجاورة، إلا أنه توجد وفرة، مثلا، ولاية أو مدينة في أقصى الجنوب فيها 30000 أو 32000 ساكن، يعني تموّل كولاية في الشمال، أعطيك مثالا 204 أطنان يوميا من المواد الغذائية

تصل إلى هاته القرية التي فيها 32000 ساكن، وبالتالي فيه وعي من طرف الدولة أنه مهما يكن من بعض التهريب والمضاربة، إلا أننا مصرون على أن نوفر المواد في الولايات الجنوبية، خاصة المواد واسعة الاستهلاك، كالحليب مثلا، ورأينا أن فيه صعوبة لتوصيله إلى أقصى مناطقنا الحدودية، خاصة الحليب المدعم، فالسيد رئيس الجمهورية أعطى تعليمات، بأن الحليب اليوم يصل إلى هذه المناطق عن طريق (Lait instantané)، حليب فَوْري، لكي يستفيد أبناؤنا في الجنوب مثلهم مثل أبناء الشمال بالسعر والكمية نفسها من الحليب المدعم، صحيح أن تقاليدنا في الجنوب وأنا أحد أبناء الهضاب العليا والجنوب كذلك، هي ألا نستهلك الحليب المدعم مئة بالمائة، لكن قرارات الدولة أفضت بالذهاب بهذا الحليب المدعم في أكياس، كما كانت تسمى في وقت مضى، كبعض العلامات «لحظة» وما شابه ذلك، اليوم هي ترسل مدعمة إلى ولايات الجنوب التي يصعب توصيل الحليب الطازج لها يوميا، لذلك هناك إجراءات قمنا بها، فيما يخص قضية صندوق الجنوب الذي يتكفل بالتسعيرة ونقل المواد الغذائية.

هناك مراجعة للمرسوم التنفيذي، أخذنا بعين الاعتبار المسافات، وضعية الطرقات وقلة المنخرطين في هذه العملية، وبالتالي رفعنا من تسعيرة النقل نحو مدن الجنوب الجزائري.

هناك أمور أخرى طرحتها، أدعوك، أخي الكريم لأنني استقبلت عددا من النواب وأعضاء من مجلس الأمة في الوزارة، قد تكلمنا عن كل هاته النقاط وتبقى بعض الأمور، لازالت مطروحة، إذن أدعوك لزيارتنا في مقر الوزارة لكي ندقق ونتكفل أيضا بما لم يتكفل به بعد لساكنة الجنوب، بارك الله فيكم وشكرا لكم.

«تصفيق»

في الأخير، اسمح لي، السيد الرئيس، أن أشكر، بصفة خاصة أعضاء مجلس الأمة لمرافقتنا في كل ... أنا قلت بأنني في مجلس موقر، يعني مجلس سيادي، يعي جيدا كل المخاطر التي كنا نعاني منها في محيطنا الجيوسياسي، لكن دعني أقول لك بأننا بسطنا سيطرتنا، نوعا ما على القطاع والتحكم في كثير من الأمور، لن نتحكم في الكل، لكن في كثير من الأمور، كل ذلك بمرافقة حقيقية من نواب المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة، الذين رافقونا وكانوا دائما يراقبوننا، من خلال الخرجات التي يقومون بها معنا، فالشكر موصول لهم جميعا.

«تصفيق»

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على حرصك على تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمالنا، أعمال جلستنا هذه، بالاستماع للأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها، أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا للسادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة وكذا السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان على حضورها ومشاركتها أشغالنا.

شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة عشرة
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية التاسعة والثلاثين
المنعقدة يوم الخميس 15 ذو القعدة 1445
الموافق 23 ماي 2024

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
– السيد وزير الطاقة والمناجم؛
– السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
– السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة والسادة الوزراء، وبالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، وأرحب أيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم، طرح عدد من الأسئلة الشفوية.

إذن، استنادا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، المعدل والمتمم، وطبقا للنظام الداخلي لمجلس الأمة، نبدأ مع قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، والكلمة للسيد عمر خمامياس، فليتفضل مشكورا، لديك ثلاث دقائق.

السيد عمر خمامياس: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،

(كلام باللهجة التارڤية)

سؤالي موجه إلى السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، هذا نصه:

إن ترقية جانت إلى ولاية جديدة حلم أصبح حقيقة، لأن تنمية هذه المناطق يكون بتقريب الإدارة من المواطن وتحقيق التنمية في المجالات المختلفة؛ ولا تتحقق التنمية إلا بوجود الطرقات والطرق المزدوجة، وهذا ما لا تعرفه ولايتنا الجديدة جانت، رغم موقعها الاستراتيجي، للربط بين المؤسسات والأراضي الفلاحية والمعالم التاريخية والسياحية؛ وبالتالي، تسهيل حركة تنقل المواطنين والمواصلات.

سؤالي:

– هل هناك برنامج في قطاعكم لربط بلدية جانت وبلدية برج الحواس وتجمعاتها السكانية بطرق عمومية وطرق مزدوجة تليق بمكانة الولاية الاستراتيجية؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم السيد عمر خمایاس، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق ببرنامج قطاعنا الوزاري لربط بلديتي جانت وبرج الحواس وتجمعاتهما السكانية بطرق عمومية وطرق مزدوجة تليق بمكانة الولاية الاستراتيجية، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

إن ولاية جانت الفتية المتربعة على مساحة 86185 كلم²، تمتد شبكة طرقها على طول 2443 كلم، منها 1440 كلم مسالك غير مصنفة، 696 كلم طرقا وطنية، 176 كلم طرقا ولائية كلها في حالة جيدة و79 كلم طرقا بلدية كلها –كذلك– في حالة جيدة.

ومن أهم الطرقات التي تربط ولاية جانت بشمال البلاد، مرورا بولاية إليزي، من الطريق.. والطريق الوطني رقم 3 الذي يعبر إقليم الولاية على طول 361 كلم، ويعتبر محورا رئيسيا لهذه الولاية، كونه يساهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، بالإضافة إلى ذلك يسهل حركة نقل المسافرين والبضائع.

وفي إطار تطوير شبكة الطرقات، استلمت ولاية جانت من الولاية الأم (إليزي) عدة مشاريع في مجال الأشغال العمومية، انتهت بها الأشغال.

أما المشاريع التي هي في طور الإنجاز، والمسجلة باسم ولاية جانت، نذكر منها:

1 – تدعيم الطريق الوطني رقم 3 على مسافة 30 كلم، الأشغال في طور الإنجاز، حيث بلغت نسبة تقدمها 80٪ وسيتم استلام المشروع قبل نهاية شهر جوان 2024.

2 – تدعيم الطريق الوطني رقم 3 على مسافة 7 كلم، الأشغال في طور الإنجاز، حيث بلغت نسبة تقدمها 15٪.

3 – صيانة الطريق البلدي المزدوج رقم 220 الرابط بين المطار والطريق الوطني رقم 3 على مسافة 17 كلم، الأشغال في طور الإنجاز، حيث بلغت نسبة تقدمها 55٪.

4 – صيانة الطريق الولائي رقم 474 الرابط بين الطريق الوطني رقم 3 وقرية أهرير (منطقة سياحية) على مسافة 15 كلم بنسبة تقدم الأشغال تقدر بـ 88 ٪ وسيتم استلام الأشغال قبل نهاية شهر جوان 2024.

5 – تدعيم الطريق الوطني رقم 3 بين بلديتي برج الحواس وجانت على مسافة 30 كلم للتكفل بالمقاطع الأكثر تضررا نسبيا، حيث سيتم الانطلاق في الأشغال فور الانتهاء من الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بالصفقات العمومية.

6 – صيانة الطريق الوطني رقم 3أ على مسافة 20 كلم، تقييم العروض جار حاليا وسيتم الانطلاق في الأشغال فور الانتهاء من الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بالصفقات العمومية.

فيما يتعلق بتطوير المسالك الحدودية فقد تم بتاريخ أول أفريل 2024 الانطلاق في أشغال تزفيت:

– طريق بين إن آزان – كولدناي على مسافة 115 كلم.

– طريق بين تاكيسات – كولدناي على مسافة 50 كلم.

كما سيتم الانطلاق فور الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية، في أشغال تزفيت:

– الطريق الرابط بين تين خيامين –تالوت على مسافة 40 كلم.

– الطريق الرابط بين تين الكوم وتين خيامين على مسافة 50 كلم.

أما في مجال الدراسات، نشير أنه توجد دراسة هي في طور الإنجاز، وستنتهي نهاية السنة، بغرض إنجاز مشروع طريق جديد على مستوى ولايات تمنراست، إليزي وجانت، من أجل ربط بلدية برج الحواس –كما تفضلتم– ببرج عمر إدريس، مرورا بتماجرت (Tamajert) في ولاية إليزي على مسافة 350 كلم.

وعليه، فإن تجسيد هذا المشروع سيمنح لولاية جانت محورا إضافيا يربطها بشمال البلاد ويقلص من زمن العبور والمسافة بـ 180 كلم، ويضمن سلامة وأمان مستعمليه مقارنة مع محور الطريق الوطني رقم 3، كما سيساهم مستقبلا في تطوير النشاط السياحي والزراعي في المنطقة.

وفي الأخير، وتماشيا مع ما تم ذكره، من المفيد أن نذكر ونؤكد على أن عملية برمجة إنجاز ازدواجية الطرق تخضع

إلى معايير تقنية ترتبط أساسا بمستوى كثافة مرورية محددة للمركبات بمختلف الأحجام، والتي تسبب خلق ازدحام واختناقات مرورية متكررة، ولذلك، فإن إدراج عمليات ازدواجية الطرق الوطنية، على غرار الطرق الوطنية رقم 3، رقم 1 ورقم 6، سيكون عبر مراحل، من الشمال إلى الجنوب بعد الانتهاء من إعداد الدراسات التقنية.

إضافة إلى ذلك، فإن الأولوية الحالية لولايات الجنوب الكبير في مجال الطرقات تكمن في:

أولا: ضمان الصيانة الدورية لشبكة الطرق للحفاظ على مستوى الخدمات؛

ثانيا: فك العزلة عن المناطق النائية عن طريق تعبيد المسالك الترابية؛

ثالثا: إنجاز طريق جديد وربطها بشبكة الطرق بغرض تقليص المسافات.

وعلى المدى المتوسط، العمل على رفع الطاقة الاستيعابية للطرق عبر ازدواجية المحاور الكبرى شمال –جنوب ومن بينها الطريق الوطني رقم 3، وذلك لربط ولايات الجنوب بشبكة الطرق السريعة والسيارة الشمالية.

أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عمر خمایاس، إذا أراد التعقيب.

السيد عمر خمایاس: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات والإجابة المقدمة، فعلا هناك مجهودات مبذولة من طرف الدولة لفك العزلة وإنجاز الطرقات، لكن وجب بذل مجهود أكبر لأن الطرقات تعتبر أساس التنمية.

السيد الوزير، أنا أتحدث عن الطريق الوطني رقم 3، الرابط بين بلدية برج الحواس وبلدية جانت، هذا الطريق على مسافة 140 كلم، يعيش تدهورا كبيرا جراء ظروف طبيعية صعبة، فلذلك نلتمس من سيادتكم –السيد الوزير– تسجيل عملية من أجل صيانة وإعادة الاعتبار له، وأملنا أن يكون التفكير في ازدواجية هذه الطريق 140 كلم على مستوى بلدية برج الحواس وجانت ليست بالمسافة الكبيرة من أجل.. وحتى تكون الطريق مزدوجة والمحافظة عليها أكثر.

لذلك، السيد الوزير، فعلا، قطاع الأشغال العمومية على مستوى ولاية جانت من القطاعات التي نحن راضون عنها، نثمن المجهودات الجبارة، لكن في المستقبل وجب وضع أو رسم خريطة للطرقات التي تعود بالفائدة على المنطقة.

سيدي الوزير، أخرج قليلا عن السؤال، لدي رسالة من ساكنة قرية تيفتي، بلدية برج عمر إدريس، ولاية إليزي، هؤلاء الساكنة لديهم طريق يعتبرونه طريقا مختصرا على مسافة 70 كلم بين قرية تيفتي وبلدية برج عمر إدريس، بالنسبة للدراسة فهي منتهية، في وقت ما تم تخصيص مبلغ مالي، لكن تم تحويله إلى مشروع آخر، نلتمس منكم إعطاء مبلغ آخر من أجل إنجاز هذا الطريق.

نطلب منك، السيد الوزير، زيارة ولاية جانت لأن هناك مشاريع تساهم.. خاصة في فك العزلة، هناك مناطق نائية مترامية، ولاية شاسعة، خاصة ساكنة قرية تادانت تنتظر وصول الطريق إليهم، والسلام عليكم وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

شكرا سيدي الرئيس

على كل حال، أظن أننا متفقان، واهتمامنا خاصة في الجنوب الكبير هو صيانة الطرق، أنا أتفق معك، وهذا هو الاهتمام الكبير للقطاع.

أما بالنسبة للسؤال الذي طرحته، وقلت إنّ الدراسة منتهية، سوف ندرسه مع مصالحنا ونعطيه كل الأهمية، إن شاء الله، نحن الآن في طور تحضير قانون المالية لسنة 2025 وسوف ندرسه ونتكفل به، إن شاء الله، وبارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ودائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد السالك سكوني، فليتفضل مشكورا، في ثلاث دقائق.

السيد السالك سكوني: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

المجاهد عمي صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير، الطريق الوطني رقم 6 الرابط بين ولاية برج باجي مختار وولاية أدرار، والتي لها أهمية استراتيجية وتعتبر طريقا إفريقيا، وهي الطريق الوحيدة التي تربط ولاية برج باجي مختار بالولايات الشمالية والولاية الأم خاصة والتي هي ولاية أدرار.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من طرف الدولة والأموال الكبيرة التي صرفت في هذه الطريق، إلا أنها لم تكتمل بعد.

السؤال المطروح، ما هي الحلول المتخذة من طرف وزارتكم حول هذا الطريق؟

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
الحضور الكرام،
تحياتنا المتجددة.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم، السيد السالك سكوني، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق بوضعية الطريق الوطني رقم 6 في شطره الرابط بين أدرار وبرج باجي مختار، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

كما تعلمون، فإن الطريق الوطني رقم 6 في شطره المار بإقليم ولايتي أدرار وبرج باجي مختار، محورٌ ذو أهمية بالغة من جميع النواحي، اقتصاديا، اجتماعيا وأمنيا، حيث يعتبر الرابط الوحيد بين ولايتي أدرار وبرج باجي مختار، انطلاقا من مدينة أدرار إلى غاية الحدود الجزائرية المالية، مرورا بمدينتي برج باجي مختار وتيمياوين على مسافة إجمالية تقدر بـ 970 كلم.

يعبر الطريق الوطني رقم 6 إقليم ولاية أدرار في شطره الرابط بين مدينة أدرار باتجاه برج باجي مختار على مسافة تقدر بـ 478 كلم، بينما يعبر إقليم ولاية برج باجي مختار على مسافة تقدر بـ 492 كلم، وذلك انطلاقا من حدود ولاية أدرار (في منطقة رقان) إلى غاية الحدود الجزائرية المالية.

ونظرا لحالة هذا الطريق الوطني وصعوبة السير عليه، ومن أجل رفع الغبن عن مستعمليه وضمان ظروف ملائمة لتنقل الأشخاص وكذا نقل البضائع، قامت وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية بتسجيل عدة عمليات من أجل عصرنته وتأهيله على مسافة إجمالية تقدر بـ 653 كلم منها 163 كلم على مستوى إقليم ولاية أدرار، و485 كلم على مستوى إقليم ولاية برج باجي مختار، وتتمثل فيما يلي:

فيما يخص ولاية أدرار:
– 20 كلم تم تسليمها؛
– 18 كلم أشغال قيد الانتهاء؛
– 60 كلم أشغال قيد الإنجاز بنسبة تقدم تقدر بـ 15٪؛
– 65 كلم مقسمة إلى ثلاث حصص، 20 كلم بالنسبة للحصتين الأولى والثانية و25 كلم للحصة الثالثة، والمشاريع قيد الإسناد للمؤسسات الفائزة بالصفقات.

أما فيما يتعلق بالشطر المتبقي على مستوى إقليم ولاية أدرار على مسافة 150 كلم فقد تم اقتراح برمجة التكفل به ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025 من أجل الانتهاء من عصرنة هذا المحور بصفة نهائية.

فيما يخص ولاية برج باجي مختار:
– 330 كلم أشغال قيد الإنجاز، بنسبة تقدم متفاوتة، من بينها الشطر الرابط بين برج باجي مختار وتيمياوين على مسافة 150 كلم المقسم إلى خمس (5) حصص، بنسبة تقدم إجمالية لهذا الشطر تقدر بـ 25٪، والأشغال قائمة الآن.
– 150 كلم، مقسمة إلى ست (6) حصص، حيث تم إسناد المشاريع لست (6) مؤسسات، وسيتم الانطلاق في الأشغال في الأيام القليلة القادمة، إن شاء الله.
– 20 كلم في شطره الرابط بين تيمياوين والحدود

الجزائرية ـ المالية، حيث تم الإعلان عن المنح المؤقت لتجمع شركات والصفقة قيد الإعداد لتقديمها للمصادقة على مستوى لجنة الصفقات.

وعليه، فإنه وباستكمال جميع المشاريع قيد الإنجاز يكون قد تم التكفل بعصرنة كامل الطريق الوطني رقم 6 في شطره العابر لإقليم ولاية برج باجي مختار انطلاقا من حدود ولاية أدرار (رقان) إلى غاية الحدود الجزائرية –المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من أن الطريق الوطني رقم 6 استفاد في عدة مقاطع منه من عمليات الصيانة، إلا أن ذلك لم يضمن ديمومته، لكون الأشغال المنجزة به، سابقا، تمحورت أساسا حول تدعيم طبقة السير فقط، أما حاليا فيتم التكفل به من خلال عمليات تحديث وعصرنة، عبر بناء جسم الطريق أكثر ملاءمة مع الكثافة المرورية الحالية وتركيبتها من الوزن الثقيل، أي جسم الطريق نفسه المستعمل في المحاور الكبرى لشبكة الطرق الوطنية وهذا سيمكن، بلا شك، من الرفع من مدة حياة هذا الطريق.

وفي هذا المقام، نطمئن السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأن الأشغال جارية على مستوى هذا المحور الهام، وسنسعى للانتهاء منها في آجالها المحددة، وأنّ كل هذه الأشغال المنجزة هي محل متابعة ومراقبة من طرف مكاتب دراسات مخابر معتمدة، تحت إشراف مديريات الأشغال العمومية للولايات المعنية، مع العمل على إعطاء الأهمية القصوى لنوعية وجودة الإنجاز؛ وفي هذا الموضوع، أسديت تعليمات صارمة في هذا الصدد مع تكليف المفتشية العامة للوزارة بالمتابعة وموافاتي بتقارير دورية بخصوص هذا الموضوع.

وفي الأخير، نؤكد لكم أن الطريق الوطني رقم 6، والطرق الوطنية بولايات الجنوب عامة، على غرار الطريق الوطني رقم 1 والطريق الوطني رقم 3، الذين يشكلون العمود الفقري لشبكة الطرقات الوطنية، هي في صميم اهتماماتنا، وسنواصل في تسجيل عمليات للتكفل المستمر بها، وذلك وفقا للأولويات وحسب الإمكانيات المالية المتاحة.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ مرة أخرى الكلمة للسيد السالك سكوني، إذا كان لديه تعقيب.

السيد السالك سكوني : شكرا سيدي الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على الشرح المفصل حول موضوع الطريق رغم أنك ذكرتها وذكرت أهمية الرقابة من طرف وزارتكم، ومشكور أنت شخصيا لأنك زرت الولاية والطريق في فترة الصيف، وأنا شاهد على ذلك، وهذا من أجل رفع الغبن عن المواطنين وعن الولاية.

أما فيما يخص الرقابة، نطالب بتشديد الرقابة حول هذه الطريق من أجل صيانتها بالشكل المطلوب وفق دفتر الشروط، لأنها طريق بعيدة.. ممكن لبعض من تسول له نفسه أن يظن أنها بعيدة عن الرقابة، لأن المناطق النائية الرقابة فيها ليست سهلة في الحقيقة، لأنها تكلف الكثير من أموال الدولة، لهذا يجب متابعتها بشكل دقيق.

هناك مطلب ثان وهو مطلب شعبي ومطلب من الولاية وهو ربما خارج الموضوع، فيما يخص الشطر التابع لولاية أدرار، يطالبون بأن تكون المراقبة تابعة لولاية برج باجي مختار، هو ليس إنقاصا من قدر والي ولاية أدرار، وهو مشكور على الجهود المبذولة للولاية الفتية والتي كانت تابعة له، لكن أهمية الطريق الولائي والمنفذ الوحيد لولاية برج باجي مختار من أجل التنمية في الولاية وجميع القطاعات مرتبطة بهذه الطريق.

مهما تكن جهود الدولة لتنمية القطاعات الأخرى لن تكتمل لأن القطاعات مرتبطة بهذا الطريق، والسيد والي ولاية برج باجي مختار، لا يستطيع إعطاء إضافة للولاية كونه مقيدا بهذه الطريق في جميع القطاعات، وعند الحديث معه في أي قطاع يقول من أجل الطريق لا يمكن توفير كذا.. فأصبحت هذه الطريق الشغل الشاغل للولاية.

هناك مطلب أو رسالة من طرف أعيان المنطقة كلفوني بتبليغها وهي: شكر رئيس الجمهورية خاصة على إعطاء نفس جديد للولاية وللساكنة، وأحيا المدينة من جديد، ويطالبون بزيارته للمنطقة وشاكرين له ويقدرون الظروف.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا، إن شاء الله؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

شكرا سيدي الرئيس

على كل حال، أهنئ سكان ولاية برج باجي مختار، التي أصبحت ولاية بصفة كاملة.

بالنسبة لسؤاله وطلبه للتكفل بتسيير وإنجاز من قبل سلطات برج باجي مختار ولكن هي في إقليم أدرار، هذا يؤدي بنا إلى التشكيك في قدرات المسيرين في تسيير المنشآت بولاية أدرار، وأنا أقول له إننا كقطاع مركزي نحن ساهرون على كل المشاريع ولا نفرق بين الأولويات، لأن أولويتنا هي تنقل المواطنين.

وهذا المشكل نفسه مطروح، ليس في برج باجي مختار فقط –كنت قد وضحته– حتى في الولايات الشمالية كل السكان لديهم وجهة أساسية يتجهون إليها وهذا ما يأخذ الأهمية الكبرى، وبعض الوجهات ليست أساسية يتم التخلي عنها، لكن نحن في المركزية، الأهمية تكمن في تنقل المواطنين ولا نفرق، وهذا من الناحية الأدائية لا نستطيع منح في إقليم ولاية تسيير لولاية أخرى، لكن هنا أؤكد لك أنني سأسهر على إنجاز المشروع بالجودة اللازمة وفي آجاله، وفي هذا المقطع بولاية أدرار، لكن يستفيد منه أكثر سكان ولاية برج باجي مختار، أي المقطع من رڤان إلى حدود ولاية برج باجي مختار، وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير وبارك الله فيك؛ نمر الآن إلى قطاع الطاقة والمناجم، الكلمة للسيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: شكرا.

سيدي الرئيس المجاهد، رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

في يوم 30 جويلية 2022 أعطيتم السيد وزير الطاقة –وأنت مشكور– إشارة افتتاح منجم غار جبيلات للحديد وذلك خلال زيارتكم إلى ولاية تندوف، وذكرتم أن هذا المنجم يحتوي على احتياطات تقدر بـ 3 ملايير طن، وسهلة الاستغلال كونها مكامن سطحية، ما يسمح بتلبية الطلب الداخلي وتصدير الفائض، وأنه سيمر بعدة مراحل للتطوير ممتدة من عام 2022 حتى 2040، حيث تمر بعدة مراحل في انتظار استكمال إنجاز خط السكة الحديدية الرابط بين بشار والمنجم.

وأظهرت صور وفيديوهات نشرت على المنصات الاجتماعية مجموعة آليات وشاحنات بموقع التدشين وهي بصدد استخراج الكميات الأولى من خام الحديد من المنجم بحضور معاليكم ووفد من المسؤولين الرسميين المرافقين لكم.

وأشير من هنا، بكل فخر واعتزاز إلى الزيارة التاريخية للسيد رئيس الجمهورية لولاية تندوف التي لاقت ارتياحا وفرحا كبيرين في نفوس الساكنة هناك، والتي وضع خلالها بعد تفقده أحوال الناس، الحجر الأساس للمنجم وأعطى إشارة انطلاق مشروع إنجاز السكة الحديدية التي تربط المنجم بولاية بشار والمشروع في طريق الإنجاز بوتيرة مقبولة.

وإن كنا نلتمس الإسراع في وتيرة الإنجاز لتحقيق طموحات كل الجزائريات والجزائريين التي ترجمتها كلمة السيد رئيس الجمهورية.

والسؤال، السيد الوزير، ما هي الإجراءات العملية المتخذة للوصول إلى الآفاق والنتائج التي صرح بها السيد رئيس الجمهورية، أثناء زيارته للولاية؟ تصريح لمس تطلعات الساكنة هناك، هل من عمليات تنفيذية للوصول إلى هذه الطموحات؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الطاقة والمناجم، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والإطارات المرافقة لكم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، محمد

سالمي، بطرح سؤال شفوي حول وضعية الانطلاقة الفعلية لمشروع استغلال منجم الحديد بغار جبيلات لولاية تندوف، وردا على ذلك، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

إنه بالفعل قد تم افتتاح هذا المنجم بتاريخ 22 جويلية وذلك لاستغلال الجزء الغربي من المنجم والمقدر بمخزون 1.26 مليار طن من بين إجمالي مخزون غار جبيلات المقدر بـ 3 ملايير طن، وإن شركة الحديد والصلب (FERAAL) بمعية مجمع (SONAREM) ووزارة الطاقة والمناجم، تعمل بكل تفان لتجسيد هذا المشروع الاستراتيجي الوطني؛ بحيث إنها تعاقدت مع عدة شركات أجنبية رائدة عالميا في مجال الحديد والصلب، على غرار المجمع الصيني (CMH)، والشركة التركية (TOSYALI)، وفعلا فإن الأشغال متواصلة على مستوى هذا المنجم للاستخراج والمعالجة الأولية لخام الحديد.

وفي هذا الصدد فقد تم إمضاء عقد مع الشركة الصينية (SINOSTEEL) خلال الشهر الجاري، أي شهر ماي 2024، وذلك لإنجاز أول وحدة للمعالجة الأولية لخام الحديد بتندوف بطاقة تقدر بـ 4 ملايين طن في السنة، بحيث انطلقت به أشغال التهيئة على أن يكتمل المشروع في آفاق 2025.

كما سوف يتم استغلال المنجم وتطويره من خلال تجسيد عدة مشاريع أخرى، على غرار مصنع معالجة الخام والحديد وإنتاج مركز الحديد (Le Concentré de Fer) بولاية بشار في إطار شراكة بين شركة (FERAAL) وشركة (TOSYALI)، ومن المنتظر أن يدخل المصنع حيز الخدمة في آفاق 2026.

بخصوص النقل، فإن مشروع إنجاز خط السكة الحديدية غار جبيلات –تندوف –بشار في الفترة الممتدة بين 2023 و2026 يعرف تقدما ملحوظا، وسوف يتم نقل الحديد الخام إلى مصنع المعالجة ببشار في الآجال المحددة.

وقد باشرت شركة (FERAAL) عملية التكوين والتوظيف للدفعة الأولى من المهندسين والتقنيين والعمال لصالح مشروع استغلال منجم غار جبيلات، وسيؤدي دخول مصنع المعالجة في الخدمة إلى خلق العديد من مناصب الشغل وكذا إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة للمناولة في مجالات عدة: كالصيانة والنقل والإيواء والإطعام.. وغيرها، مما سيخلق حركية اقتصادية واجتماعية حول هذا المشروع الضخم في هذه الولاية، ولاية تندوف.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد سالمي، إذا كان لديه تعقيب.

السيد محمد سالمي: نعم، شكرا سيدي الرئيس.

الشكر موصول لمعالي الوزير، على الإجابة الشافية والكافية، حول موضوع منجم غار جبيلات، إلا أننا نطلب منكم، السيد الوزير، مرافقة جميع القطاعات لهذا المشروع الهام لرئيس الجمهورية وكل الجزائريين.

ومن بين هذه القطاعات: أولا، شركة النقل الجوي، حيث يعاني المواطنون من النقل خاصة شركة طاسيلي التي برمجت رحلات إلى جميع ولايات الجنوب، إلا ولاية تندوف، نطلب منكم، السيد الوزير، المساعدة في برمجة رحلة أو رحلتين إلى الولاية، وكذا مرافقة، معالي الوزير، السياسة الاستشرافية لشركة سونلغاز لتوفير الطاقة لكي لا يحدث خلل للمؤسسات العاملة في القطاع.

نشكرك معالي الوزير، ونطلب منك زيارة الولاية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير، إذا كان له ردّ على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمناجم: شكرا للسيد عضو مجلس الأمة، السيد محمد سالمي، على هذا التعقيب وكذلك نؤكد لكم أن هذا المشروع هو مدمج، بمعنى أن كل القطاعات ستشارك في هذا المشروع، ابتداء من قطاع الطاقة والمناجم، الذي وفّر عددا كبيرا أو عدة مشاريع مبرمجة تحيط بهذا المشروع ابتداء، كما تعلمون، هناك حفارة والتي تعتبر أكبر حفارة بالجزائر والمتواجدة بتندوف الآن، وهي حفارة البترول والغاز الموجودة بتندوف لإنجاز ستة آبار للمياه في غار جبيلات وفي تندوف، هذا المشروع الأول.

المشروع الثاني، هي محطة توليد الكهرباء الشمسية 200 ميغاواط بهذه الاستطاعة، وكذلك سوف تدعم شبكة تندوف التي ستمر من 30 كيلو فولت إلى 60 كيلو فولت

لأول مرة في ولاية تندوف، ستكون لديها شبكة تغطي كل الولاية إلى غاية غار جبيلات بـ 60 كيلو فولت، الآن الإنتاج في ولاية تندوف من الطاقة الكهربائية 120 ميغاواط، قدرة الاستهلاك في فترة الذروة لا يتعدى 60 ميغاواط.

كل هذه الأعمال وأعمال الطرقات مع أعمال خط السكة الحديدية، وكما تفضلتم، كذلك كان فيه حديث مع وزير النقل لكي ندمج شركة الطاسيلي في برنامج تغطية الرحلات من ولاية تندوف إلى ولايات الشمال، وكذا إلى ولاية بشار وولاية وهران، كل هذه الأعمال سوف ترافق هذا المشروع الضخم وسوف نشرك كل القطاعات، لأن نجاح هذا المشروع مهم جدا بالنسبة لبلادنا لتوفير هذه المادة الخام الهامة لمصانع الجزائر التي نحتاج في نهاية سنة 2026 إلى 12 مليون طن من هذه المادة والتي يتم الآن استيرادها من الخارج، لا بد من توقيف هذا الاستيراد.

لدينا الآن المؤهلات والوسائل، مشروع تندوف انطلق للمعالجة الأولية، مشروع بشار انطلق كذلك في شهر أفريل والوتيرة سوف تكون متسارعة في هذه الأيام، لأنّ كل الأعمال التي نقوم بها الآن ليكون الإنتاج الأولي لمركّز الحديد بولاية بشار ابتداء من شهر جويلية 2026.

البرنامج مسطر وسوف نبذل مجهودات كبيرة وكل القطاعات معنية لإنجاح هذا المشروع الضخم، وشكرا لكم مرة ثانية.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على كل هذه الأجوبة المقنعة والهامة لاقتصاد الجزائر؛ الكلمة الآن للسيد يوسف لعراب، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف لعراب: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المجاهد المحترم،

السيد وزير الطاقة والمناجم المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي اليوم موجه إلى السيد وزير الطاقة والمناجم.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تتميز قرية القنطرة الحمراء ببلدية القالة وما جاورها بولاية الطارف، بالشواطئ والبحيرات المتاخمة، ما نتج عنه رطوبة قوية وبرد قارس في الشتاء، لكن هذه القرية تعاني من عدم وصْلها بالغاز الطبيعي، مما أدى إلى معاناة سكانها الذي يفوق 3000 نسمة.

وعليه، سيدي الوزير، متى يتم تسجيل عملية إيصال الغاز الطبيعي لقرية القنطرة الحمراء وما جاورها ببلدية القالة، ولاية الطارف، والذي يعتبر مشروعا هاما وأوليا، مع العلم أن الدراسة منتهية بها؟

شكرا سيدي الرئيس، سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والإطارات المرافقة لكم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يوسف لعراب، بطرح سؤال شفوي حول إيصال الغاز الطبيعي لقرية القنطرة الحمراء ببلدية القالة، ولاية الطارف، وردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

لقد استفادت ولاية الطارف من عدة برامج عمومية لتوزيع الغاز، منها البرنامج الخماسي والبرنامج التكميلي الذي يهدف إلى ربط 34986 مسكنا بشبكة الغاز بتكلفة مالية قدرها 8.739 مليار دج، وفي إطار هذا البرنامج تم ربط ما يقارب 31267 مسكنا بشبكة الغاز، وبلغت نسبة الربط بالغاز الطبيعي بولاية الطارف 72.76٪، حيث بلغ عدد المساكن المزودة 96731 مسكنا.

وفي إطار برنامج مناطق الظل، استفادت الولاية أيضا من ميزانية قدرها 300 مليون دج، تم تخصيصها عام 2022

لربط 970 مسكنا بالغاز الطبيعي، تم توصيل 265 مسكنا منها، بالإضافة إلى ذلك تم ربط 4493 مسكنا في مناطق الظل بالغاز الطبيعي في إطار برامج أخرى مختلفة مخصصة لولاية الطارف.

وتشير الدراسات التي أجريت بتوصيل الغاز في القنطرة الحمراء وغيرها من مناطق في بلدية القالة، إلى أن الاحتياجات المالية تبلغ نحو 764 مليون دج، لتوصيل 1200 مسكن بالغاز الطبيعي، وقد أدرجت وزارة الطاقة والمناجم برامج جديدة لفائدة مختلف الولايات، بما فيها ولاية الطارف، وذلك في إطار إعداد مشروع تمهيدي لقانون المالية لسنة 2024، ويتم حاليا استكمال إنجاز البرنامج الذي يجري تنفيذه في الفترة ما بين 2023 و2025 وسوف يتم التكفل بالمناطق والبلديات الباقية تدريجيا، حسب توفر الإمكانيات التقنية والمالية.

كما تجدر الإشارة، أن البرنامج الجاري تنفيذه بالولاية يشمل ميزانية قدرها 974 مليون دج، لربط 640 مسكنا بشبكة الكهرباء، وميزانية قدرها 1.653 مليار دج، لربط 1260 مسكنا بشبكة الغاز الطبيعي.

وختاما، أود أن أؤكد لكم أن قطاع الطاقة والمناجم لن يدخر جهدا في تنفيذ كل هذه البرامج.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد يوسف لعراب، إذا أراد التعقيب.

السيد يوسف لعراب: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا سيدي الوزير، على هذه التوضيحات، صحيح هناك إنجازات وحركة مقارنة بالسنوات السابقة، نحن نتمنى منك، السيد الوزير، وكما تعلم قرى ولاية الطارف معزولة مقارنة بالبلديات والدوائر، إن شاء الله، الأخذ بعين الاعتبار ما يخص الغاز والكهرباء، من المعروف أن بلديات واد زيتون، بوحجار، حمام بني صالح.. هي مناطق وعرة، لكن لابد لها من مساندة، سيدي الوزير، وعناية، وإن شاء الله، يتم الأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع، إن شاء الله، وبارك الله فيكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمناجم: شكرا للسيد الرئيس.

شكرا لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على هذا التوضيح، كذلك بالنسبة للقرى التي لم يتم وصْلها حتى الآن بالغاز الطبيعي، أؤكد لكم أن البرنامج متواصل، لدينا برنامج 2023 – 2024 سنغطي عدة قرى في ولاية الطارف وكذلك القنطرة الحمراء، يعني هذا المشروع قد تم دراسته وهو موجود على طاولة وزارة الطاقة والمناجم لتوفير كل الوسائل التقنية والمالية اللازمة لإنجاز هذا المشروع والمشاريع الأخرى.

سوف ندرجه في ميزانية 2025 ويتم مباشرة إنجازه بسرعة في هذه الولاية لأن كل الوسائل متوفرة وخاصة وسائل نقل الغاز، الشبكة ممتدة في ولاية الطارف ستسهل علينا إنجاز المشاريع المستبقلية في ولاية الطارف، وهذا الذي كان يشكل عائقا من قبل في السنوات الفارطة، الآن تجاوزناه، كل مشاريع النقل أنجزت، الآن التوصيلات ستكون بسرعة وسوف نصل إلى قرية القنطرة الحمراء في أسرع وقت ممكن، إن شاء الله، سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ ودائما في نفس القطاع، الكلمة الآن للسيد عبد القادر شنيني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة، معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكرام،

السلام عليكم.

الموضوع: سؤال شفوي إلى معالي وزير الطاقة والمناجم.

سيدي الوزير،

قمة الجزائر للدول المصدرة للغاز المنعقدة في 2 مارس 2024 ترجمت المكانة المرموقة لبلادنا، وكانت صوتا قويا على تمسكنا بسيادتنا لمواردنا الطبيعية والنظر من جديد على ما يفرض من غرامات على الدول المصدرة للغاز بعد ما نتج عن اجتماع باريس في سنة 2015 وتصنيف الغاز كطاقة خضراء كما كانت دراسة ما أفرزته الحرب الأوكرانية من تغيرات في الأسعار، حيث أصبح الغاز الأمريكي في الأسواق الأوروبية ما يقارب 28 دولارا وبقي الغاز الجزائري

على حاله، وفي الوقت الذي نتج كذلك عن اجتماع باريس أن سنة 2030 ستكون كهربائية الطاقة، وأقرت (COP 24) الأخير أن سنة 2050 ستكون صفر كربون، وأنتم، سيدي الوزير، صرحتم باستثمار ما يفوق 40 مليار دولار.

والسؤال هو كالتالي:

1 – هل المبلغ المصرح به موجه للاستثمار لصناعة الغاز فقط أم يهم أيضا صناعة الهيدروجين والطاقة الشمسية؟

2 – ماذا عن الضريبة المفروضة على الدول المصدرة للغاز من طرف الدول المستهلكة؟

تقبلوا، سيدي الوزير، أسمى عبارات التقدير والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عبد القادر شنيني، بطرح سؤال شفوي حول الاستثمار الموجه لصناعة الغاز وعن الضريبة المفروضة على الدول المصدرة للغاز من طرف الدول المستهلكة، والذي يعكس اهتمامكم في مجال المحروقات والطاقة بصفة عامة، وردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

فيما يخص السؤال الأول، حول المبلغ المصرح به 40 مليار دولار، وهل هو موجه للاستثمار لصناعة الغاز فقط، أم يهم أيضا صناعة الهيدروجين والطاقات الشمسية؟ فلقد برمجت شركة سوناطراك على مستوى مخططها التطويري للفترة الممتدة من 2024 إلى 2028 استثمارا تبلغ قيمته 50.3 مليار دولار لتوسيع قاعدة احتياطات البلاد من المحروقات وزيادة الإنتاج الأولي عن طريق تكثيف الجهود والبحث والاستكشاف، وتحسين أداء الاستكشاف وتحسين عمليات استغلال مكامن المحروقات باستخدام تقنيات حديثة، مثل طرق الاسترداد من أجل رفع نسبة الاستخلاص.

كما خصصت شركة سوناطراك مبلغ 416 مليون دولار في مخططها التطويري للفترة الممتدة ما بين 2024 – 2028 للمشاريع المتعلقة بالبيئة، منها: 67 مليون دولار لمشاريع الطاقة الشمسية، 68 مليون دولار لمشاريع الهيدروجين.

أما فيما يخص سؤالكم الثاني، عن الضريبة المفروضة على الدول المصدرة للغاز من طرف الدول المستهلكة، ففي الواقع الحالي لا توجد بعد ضريبة دولية موحدة إلى غاية يومنا هذا، يتم تطبيقها بشكل خاص على الدول المصدرة للغاز، إنما الإجراءات المتخذة تهدف بشكل عام إلى تعزيز الأهداف المسطرة لحماية البيئة والمناخ، حيث إن الاتحاد الأوروبي يعمل في هذا الصدد على إطلاق نظام آلية تعديل الكربون على الحدود (CBAM)، والتي بموجبها سيتم فرض رسوم على انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون على المنتوجات المستوردة ذات البصمة الكربونية المرتفعة: كالحديد والصلب والإسمنت والأسمدة والزجاج والألمنيوم، على أن يتم العمل بهذا تدريجيا ابتداء من سنة 2026.

وفي هذا الإطار، تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي يتم العمل عليها من قبل المنظمات المعنية، سواء المنظمة الدولية المصدرة للبترول (OPEP) ومنتدى الدول المصدرة للغاز (GECF) من أجل توحيد المواقف للدفاع عن مصالحنا.

أما بالنسبة لبلادنا الجزائر، وعلى غرار الدول المصدرة الأخرى، فهي تسعى لخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة 7 إلى 22٪ بحلول سنة 2030، وخفض الحجم الإجمالي للغاز المحترق إلى أقل من 1٪ وهذا من خلال التدابير والإجراءات التي تعمل على تنفيذها ورصدها ومراقبة الانبعاثات بالتعاون مع شركائنا الوطنيين والدوليين.

كما تعتزم شركة سوناطراك على تنفيذ برنامج طموح بغرض الاحتجاز الطبيعي للكربون بدعم من المديرية العامة للغابات، يهدف إلى غرس 420 مليون شجرة على مساحة قدرها 520000 هكتار في جنوب البلاد، ويجمع هذا المشروع الضخم الذي يمتد على مدى 10 سنوات بين مكافحة تغير المناخ وإعادة التشجير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المعنية، حيث يسمح هذا المشروع بخلق آلاف

مناصب العمل وتحسين البيئة والظروف المعيشية للساكنة.

كما تم تشكيل لجنة مختصة تضم كل الجهات الفاعلة المعنية بمسألة الحد من انبعاثات الميثان والتي أوكلت لها مهمة دراسة وضع خارطة طريق، التي تهدف إلى إنشاء أداة وطنية للكشف عن انبعاثات الميثان وتقديرها والحد منها، وهناك عدة مشاريع قيد الإنجاز من قبل شركة سوناطراك وشركائها.

وفي السياق نفسه، تسعى الجزائر إلى تطوير الهيدروجين بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها واستعماله تدريجيا في القطاعات المستهلكة للغاز، مصانع الإسمنت، إنتاج الفولاذ والإسمنت والزجاج، يجري حاليا تنفيذ مشاريع تجريبية للتحكم في سلسلة تقييم إنتاج الهيدروجين بأكملها، نذكر من بينها: مشروع شبه صناعي بقدرة 50 ميغاواط، يتم من خلاله تحويل الهيدروجين الأخضر المنتج إلى أمونيا وذلك في وحدات الإنتاج المتواجدة في منطقة أرزيو، كما نعمل في إطار التعاون الجزائري الألماني مع كل الشركات الوطنية والأجنبية المعنية بإنتاج هذه المواد وإدخال الطاقات النظيفة في عملية إنتاج من أجل تفادي هذه الضرائب حين دخولها حيز التطبيق.

وفي الختام، يمكن القول إن الخطوات المتخذة لمكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر سوف تجنبنا هذه الرسوم.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد القادر شنيني، إذا كان لديه تعقيب.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا لكم ـ السيد الوزير ـ على هاته المعلومات الإضافية، ولكن ما نفهمه من خلال ردكم، السيد الوزير، أنتم مقبلون على استثمار ما يفوق 50 ملياراً في قطاع المحروقات وكذلك 400 مليون دولار فقط للطاقة الشمسية، هنا نرى، معالي الوزير، عدم التوازن، مع العلم أن العالم اليوم يتجه إلى الطاقة الشمسية والهيدروجين.

وما دام أن الله حبانا بـ 360 يوما مشمسا في الجزائر، لماذا لا نسرع، معالي الوزير، في الطاقة الشمسية بشكل خاص؟ وأنتم تعلمون أكثر من أي أحد أن العالم بحلول 2030 سيكون عالم الكهرباء سواء في السيارات؛ إذن، أتمنى، معالي الوزير، لو يتم إعطاء هذا الجانب أهمية أكبر.

بالنسبة، معالي الوزير، لسعر الغاز الجزائري، الجزائر أصبحت المصدّر الوحيد لأوروبا، لأن الأسواق الآن انقسمت ما دام الدول الكبرى المصدرة للغاز، سواء إيران أو روسيا أو قطر من ناحية الحظر الاقتصادي ومن ناحية البعد بالنسبة لقطر للأسواق الأوروبية، إذن، هاته البلدان أصبحت أمامهم الأسواق الآسياوية فقط ونحن البلد الوحيد الأقرب من أوروبا... ومن يستطيع منافستنا، معالي الوزير، هي الولايات المتحدة الأمريكية، وأنتم تعلمون أن سعر الغاز الأمريكي يقارب 28 دولاراً ونحن سعرنا لا يزال 7 دولار أو أقل.

لماذا، وأنا لا أدري، معالي الوزير، هل هناك اتفاقيات طويلة المدى تضبط السعر أم لنا سلاح نستطيع أن ندافع به عن أسعارنا؟ هذا من جهة.

الشكر موصول لسيادتكم، معالي الوزير، بعد اقتناء قطاعكم 11 قطعة أرضية للنقل بالبنود، بئر العاتر.. وهذا يدل على حرصكم، حقيقة، على توفير لبلادنا الراحة المالية وكذلك راحة المواطن مستقبلا.. نحن نعلم أننا نستهلك أكثر..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمناجم: أشكركم السيد عضو مجلس الأمة، السيد عبد القادر شنيني، على هذه الملاحظات القيمة التي قدمتموها.

أنا أؤكد لكم مرة ثانية أن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، وأنا لم أذكره في التدخل لأن التدخل كان بخصوص سوناطراك، أما بالنسبة للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة يشمل إنجاز 15000 ميغاواط من الطاقة الشمسية، إلى الآن انطلقنا فعليا بأمر من السيد رئيس الجمهورية، في إطار برنامج الحكومة في تجسيد 3000 ميغاواط من هذا البرنامج وهو الآن في قيد الإنجاز في عدة ولايات وانطلق المشروع وسوف يرى النور ابتداء من سنة 2025، إنتاج 3200 ميغاواط من الطاقة الشمسية، التي ستدعم الإنتاج الوطني الذي هو الآن 25000 ميغاواط من الإنتاج الوطني

للكهرباء بالغاز الطبيعي، لكن سنضيف له 3200 ميغاواط من الإنتاج عن طريق الطاقة الشمسية والذي سوف يدعم الشبكة الوطنية وكذلك القدرات الوطنية من إنتاج الطاقة الكهربائية والشمسية بصفة خاصة، ويدخل هذا البرنامج كذلك في تدعيم الاستراتيجية الوطنية لتنويع مصادر الطاقة.

بالنسبة لسؤالكم حول المشاريع المستقبلية لسوناطراك 50 مليار دولار، هذه 50 مليار دولار هي كل المشاريع التي ستنجزها سوناطراك مع شركائها المتواجدين في الجزائر، واليوم سيتم إمضاء عقد مهم جدا مع شركة أمريكية (EXXON MOBIL) لتدعيم الاستكشاف والبحث عن المحروقات في جنوبنا الكبير، وسوف تكون هذه المشاريع كلها مع سوناطراك لوحدها ومع الشراكة لتدعيم القدرات الوطنية لإنتاج الغاز والبترول وتدعيم مداخيلنا من هذه المحروقات كذلك.

تكثيف إنتاج الغاز الطبيعي، هو استراتيجية وطنية التي ندعمها، لأن الغاز الطبيعي، كما تعلمون هو المورد الطاقوي الأقل تلويثا للبيئة، فلهذا الجزائر وضعت الاستراتيجية الأولية وهي تكثيف من إنتاج الغاز الطبيعي.

الغاز الطبيعي سيرافق كل القدرات الوطنية للطاقات الأخرى التي سوف تدخل مع الغاز الطبيعي لإنتاج الطاقات الكهربائية لتدعيم القدرات الوطنية من هذه الطاقة المهمة جدا، التي الآن نحن بصدد تكثيف الشبكة الوطنية وربط الشبكة الشمالية بالشبكة الجنوبية، وهذا يمنحنا قدرات إضافية تمكننا من تغطية كل مناطق الوطن بالكهرباء وخاصة خلق خط عابر للجنوب الجزائري وتوغله إلى إفريقيا كذلك.

النقطة الثانية أو الاستراتيجية الثانية، هي كذلك ربط الجزائر بأوروبا بخط كهربائي، الآن نحن بصدد المحادثات الأخيرة لانطلاق هذا المشروع، أي الربط الكهربائي بين الجزائر وأوروبا عن طريق إيطاليا.

بالنسبة لسؤالكم حول سعر الغاز، أنا أفضل أن أقول بأنني متفاجئ من سعر 28 دولارا، هل هو (MTBU)؟ أو ما هو الغرض من السعر الذي أشرتم إليه؟ أنا أقول لكم إن أسعارنا للغاز الطبيعي هي من أحسن الأسعار عالميا وأنا أؤكد لكم هذا، وكذلك علاقتنا مع أوروبا تربطنا بخطين للغاز والعملية متواصلة ولسنا الموردين الوحيدين لأوروبا، نحن من أهم الموردين لأوروبا بالطاقة الغازية وسوف نعزز مكانتنا بهذه الأعمال والأشغال التي نقوم بها لتقوية إنتاجنا من الغاز الطبيعي.

لكن أؤكد لكم أن سعر الغاز لدى شركة سوناطراك من أحسن الأسعار العالمية بالنسبة للغاز، وأن علاقات سوناطراك مع الشركات الأجنبية في أوروبا وخارجها وآسيا كذلك هي علاقات متينة، لدينا عقود طويلة المدى ولدينا كذلك استشراف كبير في هذا المجال من ناحية الإنتاج وكذا العقود المستقبلية بالنسبة لتسويق الغاز الطبيعي.

شكرا لكم، شكرا سيدي الرئيس، على هذه الإضافة التي منحتها لي.

السيد الرئيس: بارك الله فيك حول هذه التوضيحات التي لها أهمية كبيرة جدا، أنا كذلك لدي سؤال، في ظل هذه الاكتشافات ما مصير أوف شور (OFFSHORE)؟

السيد وزير الطاقة والمناجم: سؤال وجيه، سيدي الرئيس، (OFFSHORE) هو كذلك من البرامج التي سطرتها الدولة الجزائرية من ناحية التطوير وكذلك المجال المنجمي النفطي والغازي لبلادنا.

أجرينا دراسة ولدينا منطقتان في البحر الأبيض المتوسط، المنطقة التي تربط ما بين سكيكدة وبجاية، ومنطقة أخرى ما بين عين تموشنت وتلمسان بالغرب، والتي بها مؤشرات إيجابية لوجود خيرات كبيرة من الغاز الطبيعي في هذين الموقعين الهامين.

لحد الآن الدراسة جارية لكي نصل إلى أحسن تقنيات الاستكشاف، عندما تتوفر الظروف سوف ننطلق، لأننا الآن لدينا، وكما تعلمون، سيدي الرئيس، وفي عدة مرات قدمت لي نصائح في هذا المجال، لدينا لحد الآن 47٪ في الاستكشاف فقط من المجال المنجمي الجزائري الموجود في الهضاب العليا والشمال والجنوب، لحد الآن تم استغلال 47٪ من هذا المجال المنجمي، ما زال الطريق طويلاً في المجال المنجمي، لكن نأخذ بعين الاعتبار (OFFSHORE) الموجود والمؤشرات مهمة جدا ومؤكدة وسوف نستغلها في حينها، إن شاء الله، السيد الرئيس.

السيد الرئيس: بارك الله فيك؛ ننتقل الآن إلى قطاع

التعليم العالي والبحث العلمي، والكلمة إلى السيد محمد بلعياشي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، المجاهد الكبير صالح ڤوجيل،

السادة وزراء الحكومة المحترمون،

الإطارات السامية للدولة المرافقون لهم المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

طبقا لأحكام الدستور،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بانشغال النخبة لولاية تلمسان والمتمثل في مشروع إنشاء مدرسة وطنية عليا للغابات والهندسة الريفية بولاية تلمسان، حيث تمت بلورة إعداد هذا المشروع منذ سنة 2011 من طرف إطارات جامعة تلمسان، نظرا لكون الجامعة تتوفر على جميع الموارد البشرية من أساتذة بدرجة البروفيسوراه والهياكل البيداغوجية والإدارات اللازمة لإنشاء المدرسة، إضافة إلى تميز ولاية تلمسان بغطائها الغابي والنباتي المتنوع، والذي يتوزع عبر إقليم الولاية، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إيداع ملف المشروع كاملا على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي يتضمن المبررات العلمية والموضوعية الكافية، فمتى سيرى هذا المشروع النور؟

بالنسبة للشق الثاني من السؤال، ملف الخدمات الجامعية على مستوى الإقامات الجامعية لولاية تلمسان، تشهد المعدات ـ لاسيما المطابخ ـ اهتراء وتصدعا نظرا لقدمها.

أين وصلت الإجراءات المتخذة من طرف دائرتكم الوزارية لتجديد هذه التجهيزات وتقديم خدمة أفضل لطلابنا وأبنائنا المتمدرسين؟

وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد الكبير عمي صالح ڤوجيل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد وزير الطاقة والمناجم،

كل الحضور.

أشكر في البداية، السيد محمد بلعياشي على اهتمامه بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال طرحه لهذا السؤال الخاص بولايته، ولاية تلمسان.

بالنسبة للشطر الأول من سؤالكم، الذي يخص مشروع فتح مدرسة عليا للغابات بتلمسان، نظرا للأسباب التي ذكرتها في سؤالكم، بطبيعة الحال، شمال القطر الجزائري هو غني بثرواته الغابية وهذا يحتاج إلى عناية ويحتاج إلى تطوير.

بالنسبة لفتح هذه المؤسسة الجامعية أذكركم، سيدي الكريم، أن الجامعة العصرية الجزائرية الحالية لها غايتان:

الغاية الأولى: تكمن في تكوين نوعي من جهة.

الغاية الثانية: منح لكل متخرج حامل لشهادة من الجامعة جواز سفر يمكّنه من الانخراط السلس والسريع في الحياة المهنية؛ بالتالي، فيما يخص موضوع الغابات ودراسة وتقوية الثروة الغابية في الجزائر، نحن نطلع إلى جزائر 2027 مثلما جاء في كلمة السيد رئيس الجمهورية أمام طلبة هاته الجزائر الجديدة بقوتها الإبداعية والابتكارية لسنة 2027، هي الجزائر التي ترتكز على العلم والمعرفة، وكل بالعلم مثلما كرر ذلك السيد رئيس الجمهورية، الاقتصاد بالعلم، الاجتماع بالعلم.. كل بالعلم.

وبالتالي، في موضوع تدريس علوم الغابات نجد أن إمكانياتنا تتمحور حول وجود مدرسة عليا للغابات أسست وبدأت تعمل وتدرس منذ 2020 وهي المدرسة الموجودة بولاية خنشلة.

تدريس الغابات كذلك هو مضمون في جامعة تلمسان كفرع وكتخصص موجود، أما الاتساع إلى مدرسة وطنية عليا فهذا يحتاج إلى بعض التحاليل وتشريح للوضعية الاقتصادية، مثلما قلت لكم، تعتكز على الغايتين الجامعة العصرية الجزائرية؛ وبالتالي، إلى دراسة اقتصادية وإلى

احتياجات المجتمع التلمساني، بالفعل، إلى مثل هاته المدراس، إلى طلب الجماعات المحلية في هذا الموضوع.

وبالتالي، سنكون ممتنين إذا كانت الشروط لاستحداث مثل هاته المدرسة التي ستستجيب لمتطلبات المجتمع، لمتطلبات السوق، إلى التشغيل، إلى فعلا تقوية الثروة الغابية بالمنطقة وبالشمال الجزائري، سنكون، إن شاء الله، نتجه إلى هاته المصلحة كلما تطلب الأمر ذلك.

إذن، دراسة تحليل هو في طريق الإنجاز، وسنعطي لكم الجواب بالضبط عندما ننتهي منه.

بالنسبة للشطر الثاني من سؤالكم، الذي يخص تجديد تجهيزات الإقامات الجامعية والمطاعم، للتذكير هنا فقط أن هاته العملية قد جمدت منذ سنة 2015، ومؤخرا رفع التجميد عن إعادة تجهيز وتجديد أثاث المطاعم والإقامات، 270 مطعما، و230 إقامة جامعية عبر الوطن، بما في ذلك أن المدينة الجامعية لتلمسان هي ضمن هاته القائمة.

إذن، قبل الدخول الجامعي المقبل، إن شاء الله، سيكون هناك جديد وسيتمتع طلبتنا بولاية تلمسان بتجديد هاته التجهيزات، سواء في شق الإطعام أو في شق الإقامات الجامعية. شكرا لكم مرة أخرى، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد محمد بلعياشي، إذا كان لديه تعقيب.

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي الرئيس الفاضل مرة أخرى.

أشكر السيد الوزير المحترم، ممثل الحكومة، على هذه التوضيحات والتفضل بالرد على سؤالنا.

تبلغ مساحة الغابات في الجزائر أكثر من 4 ملايين هكتار، يضاف إليها 14 مليون هكتار من الأراضي الجبلية و20 مليون هكتار من السهوب، التي تندرج تحت قطاع الغابات، تقع في مناطق بيوجغرافية ذات مناخ البحر الأبيض المتوسط، التي تنتمي إلى واحدة من أكثر مناطق التنوع البيولوجي هشاشة وتهديدا في العالم.

حماية هذا التراث الهش وتماشيا مع برنامج الدولة وتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حفظه الله ورعاه، المتعلقة بالتخطيط والتنمية الزراعية والرعوية، لاسيما السد الأخضر، البرنامج الوطني للتنمية الريفية، مشاريع التنمية المستدامة، إلخ، وتنفيذ البحث العلمي في الغابات وتطبيق المعايير الدولية وكذا الاتفاقيات المتعلقة بالموضوع والتي صادقت عليها الجزائر، لاسيما التنوع البيولوجي، تغيير المناخ، التصحر، إلخ، تتطلب مهنيين مدربين تدريبا جيدا ومتخصصين في إطار محدد.

سيدي الوزير الفاضل، كما سبق الإشارة في السؤال، تجسد ولاية تلمسان بسبب موقعها الجغرافي وخصائصها الفيزيائية عدة مراحل بيولوجية مناخية تتراوح من شبه رطبة ساحلية إلى قاحلة، مناطق السهوب، تعتبر مراحل الغطاء النباتي من مستوى سطح البحر إلى السهوب مجالا حقيقيا للتجارب والبحث في مجال الغابات.

أيضا، سيدي الوزير، يمتلك قسم الغابات الحالي في جامعة تلمسان كل الشروط والمقومات التي يمكن أن ترفعه إلى مستوى المدرسة الوطنية للغابات والهندسة الريفية، لاسيما:

– رأسمال من الخبرة والمعرفة لأكثر من 35 سنة.

– طاقم من المدربين والمتخصصين من 47 مؤطرا، منهم 20 لهم درجة الأستاذية.

– برنامج تدريبي متنوع يقدم درجة ليسانس وخمسة تخصصات ماستر ودكتوراه.

– مخابر تعليمية مجددة ومجهزة.

– مخبر أبحاث في الغابات والتنمية المستدامة للمناطق الجبلية.

– مكتبة غنية متخصصة.

– اتفاقيات وطنية ودولية.

سيدي الرئيس الفاضل،

سيدي الوزير،

قبل أن أختم، أقول إنه لا يمكن أن يكون وجود المدرسة الوطنية للغابات بولاية خنشلة بأي حال من الأحوال عائقا أو حجة تعارض إنشاء مدرسة غابات ثانية في تلمسان والتي ستغطي، على الأقل، المنطقة الغربية بأكملها؛ وبالتالي، فإن يعجل من الممكن توسيع نطاق هذا التخصص المهم في بلاد قارة مثل الجزائر.

أخيرا، أنتهز الفرصة أمام سيادتكم المحترمة بتجديد طلبنا المتعلق برفع التجميد عن 12 مشروعا مجمدا بولاية تلمسان خاص بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وشكرا لكم مجددا على حسن الاستماع والإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا كذلك للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، السيد محمد بلعياشي، هذا يعتبر كذلك عرضا للأسباب التي ستضاف إلى ملف طلب إنشاء مدرسة عليا للغابات بتلمسان، سنأخذه بعين الاعتبار.

فيما يخص المشاريع المجمدة (12) هناك جزء منها قد رفع عنه التجميد والباقي في طريق ذلك.

إذن، مستقبل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بولاية تلمسان سيكون مشرقا أكثر مما هو عليه الآن، وهنيئا لمواطني تلمسان بكل الوسائل التي تضعها الدولة الجزائرية تحت تصرف مواطني وأبناء الجامعة، جامعة تلمسان، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ ودائما في نفس القطاع والكلمة للسيد محمد روماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد روماني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، عمي صالح المجاهد،
السيدة والسادة كل من:
السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
السيد وزير الطاقة والمناجم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
الطاقم المرافق للسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،

أحييكم بتحية الإسلام، وتحية الإسلام السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم الموقرة بالسؤال الشفوي التالي نصه: طبعا، إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

بداية، نثمن كل مجهودات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للنهوض بالجامعة الجزائرية، سواء من حيث الرقمنة أو التوظيف أو توفير كل ما من شأنه الرفع من قيمة الجامعة الجزائرية مقارنة بالجامعات العالمية، لاسيما والعالم يتجه بسرعة نحو اقتصاد المعرفة، وإذ نثمن أيضا قرار السيد رئيس الجمهورية، بتوظيف أكثر من 10 آلاف أستاذ بالجامعة وهي سابقة تاريخية تضاف إلى إنجازاته التاريخية، ومع كل تلك الجهود، إلا أنه لا يمكن تجاوزه، حقيقة أن العجز في المناصب الجامعية ضخم وكبير إذ تقدره بعض الأوساط بأكثر من 30 ألف منصب.

وسؤالنا الموجه للسيد الوزير المحترم هو كالتالي:

إذا كان السيد رئيس الجمهورية، في كلمته بمجلس الوزراء بتاريخ 14 ماي 2023، قد وصف بحق الفئة الحاملة لشهادتي الماجستير والدكتوراه بأنها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها، في كل القطاعات، فما مصير حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه الأجراء وهم بالآلاف ومكانهم الطبيعي هو الجامعة؟

الشق الثاني: إلى متى سيظل ملفهم يراوح مكانه مع وجود عجز بـ 30 ألف منصب سيزيد بعدد الوافدين الجدد من الطلبة والطالبات؟

وهل تعجز الدولة الجزائرية بإمكانياتها الهائلة على استيعاب تلك الفئة لتلبية المعيار العالمي وهو أستاذ جامعي لكل 21 طالبا؟

وفي الأخير، تقبلوا مني، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، عمي صالح المجاهد الكبير،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدة الوزيرة،
زميلي وزير الطاقة.

إذن، أشكر السيد محمد روماني على سؤاله فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

ذكرتم، وهذا تذكير جيد جدا ومهم أن الجزائر في 2023 وظفت نحو 10 آلاف أستاذ مساعد في مختلف التخصصات

الجامعية، بما في ذلك في مجال الطب، وهذا العدد لا مثيل له في تاريخ توظيف الأساتذة الجامعيين منذ الاستقلال، وهذا يدل كذلك على المجهود الكبير الذي تبذله الدولة الجزائرية في موضوع تكوين العنصر البشري الذي يتخرج من الجامعة بتكوينات مختلفة ذات جودة.

حيث أصبح معدل التأطير في الجامعة وانتقل من واحد أستاذ مقابل 25 طالبا إلى أستاذ مقابل 22 طالبا، وهذا معدل نحسد عليه في مختلف المحطات وفي مختلف المؤسسات الجامعية الدولية.

عملية التوظيف الأولى كانت إجراء استثنائيا ومستعجلا ضم حاملي الدكتوراه والماجستير البطالين فقط، ومستقبلا ومنذ هاته الساعة لدينا في الوقت الحالي 1700 أستاذ، هم في مرحلة التوظيف، أي 1700 أستاذ حامل لشهادة الدكتوراه والماجستير الجدد وللأجراء الحق في المشاركة في هاته العملية، عملية التوظيف.

والمسألة ستكون متواصلة مستقبلا بناء على الوسائل المادية، أي المالية التي ستتوفر عليها في مجال توظيف حاملي الدكتوراه.

إذن، السيد محمد روماني، المستقبل لهاته الفئة حاملي شهادة الدكتوراه؛ وبالتالي، هو مسار لن ينقطع ويكون التوظيف تدريجيا وبناء على المعطيات والوسائل المتاحة؛ وبالتالي، سيكون لهم حظ في التوظيف طبقا لاحتياجات كل مؤسسة جامعية والبالغ عددها 115 مؤسسة جامعية على المستوى الوطني.

شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة إلى السيد محمد روماني، إذا أراد التعقيب.

السيد محمد روماني: شكرا للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على تلطفه بالإجابة على تساؤلنا، ولأنني أعلم علم اليقين أن قرار حل مشكلة حملة الماجستير والدكتوراه الأجراء سيظل يراوح مكانه، إذ لم يحسم فيه القاضي الأول للبلاد، فإنني من تحت قبة مجلس الأمة أوجه كلمتي مباشرة إلى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حفظه الله، ومن خلالكم، سيدي الوزير، فأقول:

سيدي القاضي الأول في دولتنا المجيدة، إنني أنقل لفخامتكم تظلم فئة تمثل صفوة هذا الوطن ظلت لسنوات تناضل في حقها الدستوري لتخدم هذا الوطن داخل صرح الجامعات وهو مكانها الطبيعي، لاسيما وأن الجامعة تعاني عجزا بالآلاف من المناصب، وإن هذا الملف يحتاج قرارا شجاعا من فخامتكم كغيره من قراراتكم الشجاعة التي حلت ملفات كانت عالقة لسنوات طوال.

سيدي رئيس الجمهورية، إني أناشدكم وأسألكم بالله العلي العظيم، أن تنهوا قضية حملة الماجستير والدكتوراه الأجراء بالعدل والإحسان الذي عرفناكم به، فإنه والله ثم والله، عيب كبير أن تهمش هذه النخبة أو يعملون في وظائف دون مستوى شهاداتهم العليا التي حصلوا عليها بعد كد وجد.

هاته الإشكالية لا تليق بمقامكم، سيدي رئيس الجمهورية، ولا يجب أن يكتب التاريخ أن السيد الرئيس الذي حل العديد من الملفات الكبيرة لا يجد حلا لقضية حملة الماجستير والدكتوراه الأجراء!!

وفي الأخير، كلي ثقة وأمل أن هذه القضية الكبيرة ستجد لها حلا على أيديكم المباركة.

عاشت الجزائر حرة أبية، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: أشكر السيد محمد روماني على كل هاته الاهتمامات بالقطاع، وإن شاء الله، تفاءلوا خيرا تجدوه، شكرا جزيلا.

السيد الرئيس: أذكر فقط، في لقاء السيد الرئيس بمناسبة "يوم الطالب"، والتصريحات التي أعلن عنها والتي استمعنا لها كلنا، الخاصة بمصير البلاد، كفيلة بأن تجيب عن كل الأسئلة المطروحة؛ الكلمة الآن للسيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد الفاضل، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لنص المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 الناظم للعلاقة بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وعلاقتهما بالحكومة، المعدل والمتمم.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لاحظنا أن بعض مخابر البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تنظم مؤتمرات وملتقيات علمية دولية خارج الوطن بالتعاون مع هيئات أجنبية، وتفرض رسوما باليورو والدينار الجزائري لكل مشارك مهما كانت جنسيته، تصل أحيانا إلى 300 يورو، ولقد انتشرت هذه الظاهرة بكثرة في الآونة الأخيرة.

السؤال هو:

– هل تعلم الوزارة بهذه الملتقيات المنظمة خارج الوطن بالشراكة بين مخابر بحث جزائرية وهيئات أجنبية وبهذه الكيفية؟ وما الإطار القانوني الذي يضبط مثل هذه الفعاليات؟

– كيف لهذه المخابر البحثية أن تنظم ملتقيات خارج الوطن مع هيئات أجنبية وتفرض أموالا على كل المشاركين بمن فيهم الجزائريين؟

– كما نعرف أن المشاركين الأجانب في الملتقيات المنظمة داخل الوطن يحتاجون لموافقة الجهات المختصة، لكن ما هي ضمانات الوزارة إزاء المشاركين الأجانب في هذه الملتقيات المنظمة خارج الوطن إزاء انتماءاتهم وجنسياتهم وعرقهم ودياناتهم، خاصة وأنهم سيتحصلون على شهادة مشاركة موقعة من مخبر بحث جزائري تابع للدولة الجزائرية؟

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدة والسيد الوزيران،

بالنسبة لسؤالكم والذي يتكون من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول، يحوم حول موضوع تنظيم الملتقيات الدولية، سواء كانت هنا أو خارج الوطن.

بالنسبة للجزء الأول من السؤال، هل الوزارة على علم بأن هناك مخابر جزائرية مع مخابر أجنبية تنظم ملتقيات دولية خارج الوطن؟ بالتدقيق المرجو لا علم لنا، لكن قد يدخل هذا في إطار الحرية الأكاديمية والعلمية لهاته المؤسسات، خاصة ونحن نعيش تدويل التعليم العالي والعولمة في التعليم العالي؛ وبالتالي، لهؤلاء الحق الأكاديمي والعلمي بأن يكونوا مشاركين في مثل هاته التظاهرات مع مخابر وهيئات تعليمية أخرى خارج الوطن في إطار التوأمة، مثلما نادى بها دائما، السيد رئيس الجمهورية، التوأمة بين الجامعات الجزائرية والجامعات الأجنبية أو في إطار برنامج توافقي ثنائي بين المؤسسات الجامعية الجزائرية والمؤسسات الأجنبية، لكن هذا بطبيعة الحال يخضع لبعض المقاييس التي يجب اتباعها خاصة إعلام السلطات المعنية بمثل هاته الأمور.

فيما يخص الرسوم، هي لا نسميها رسوما وإنما نسميها حقوق المشاركة وهذه معمول بها في كل التظاهرات الوطنية العلمية هنا أو هناك.

الجزء الثاني من السؤال، وتتكلم فيه، السيد محمد رباح، حول الرسوم هي ليست برسوم وإنما حقوق المشاركة وهذه تدخل في طبيعة الأشياء، في كل المؤتمرات والملتقيات، سواء كانت وطنية أو دولية فحقوق المشاركة من حق كل لجنة تنظيم أن تطالب بها.

بالنسبة للمشاركين الأجانب في التظاهرات العلمية هنا بالبلد، كذلك هذا الأمر يخضع إلى بعض الشروط ومن بين هذه الشروط هو إعلام الجهات الرسمية بالوفود المشاركة خاصة منها الأجنبية.

إذن، نحن نؤطر هذا الأمر في إطار القاعدة التي نرسلها كل سنة للمنظمين لمثل هاته التظاهرات العلمية، خاصة أننا يجب أن نرافق مثل هاته التظاهرات من أجل مرئية أكثر قوة للمؤسسة الجامعية والبحثية الجزائرية، وما الترتيب الأخير للجامعات الجزائرية على المستوى الدولي من هيئات دولية معترف بها لخير دليل على أن الجامعة

الجزائرية كمؤسسة بيداغوجية وعلمية أصبحت لها مكانة في العالم؛ وبالتالي، ستكون لها جاذبية أكثر وستكون قوة ناعمة تباهي بها الجزائر في مختلف التظاهرات وفي مختلف الترتيبات الدولية.

شكرا جزيلا لكم سي محمد، على اهتمامكم بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ سي محمد، هل لديك تعقيب؟

السيد محمد رباح: شكرا سيدي الرئيس.

في البداية، السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، إجابتك بدون ورقة وبارتجالية يثبت أنك متمكن ومدرك لشأن التعليم العالي، وهو شيء يحسب لك ويحسب للجزائر.

لما تتكلم عن تدويل التعليم العالي وأنت تسير في مشروع رئيس الجمهورية في إطار التدريس بالإنجليزية، حبذا لو نرى الباحثين والأساتذة الذين شاركوا في ملتقيات أن يقدموا لنا صورة عن التدريس بالإنجليزية في الخارج وحتى استعمال أسلوب صفر ورقة، هذه هي الملتقيات التي نرجوها، السيد الوزير.

أما أن تتحول مخابر البحث إلى وكالات سياحية، يذهب الأساتذة ويدفعون 300 يورو، ويقيم في الفندق، وفي الأخير تقدم له شهادة مشاركة، وعندما يعود يقوم بإيداعها في ملف من أجل الترقية أو حتى التوظيف، فهذا موضوع آخر، سيدي الوزير.

الآن، عندما تتكلم وتقول هذه ليست... وتعتبرها أموالا للمشاركة، سيدي الوزير، هنا نطالب أن تكون:

أولا، ما هي الإجراءات المقدمة من طرف دائرتكم الوزارية لتأطير هذه العملية؟ هذه العملية لابد أن تؤطر.

تحول مخابر البحث إلى وكالات سياحية شيء مخيف، أصبحت العملية من بحثية علمية إلى ترقية البحث العلمي في الجزائر إلى كسب وربح، هذا ما نعيبه على العملية، وكنتَ قد أصدرتَ، السيد الوزير، تعليمة وزارية رقم 255 بتاريخ 12 أوت 2023، التي تلزم الأستاذ المشارك أن يأخذ ترخيصاً من طرف دائرتكم الوزارية.

من كل ما سبق، أردت القول، السيد الوزير، إنّه يجب إعطاء إطار قانوني في ظل غياب الاتفاقيات مع جامعات عالمية، كنت قد تكلمت عن نقطة مهمة، الحمد لله، قبل 2019 كان تصنيف الجامعات الجزائرية في ذيل الترتيب اليوم أين أصبحنا؟ الحمد لله، لكن هذا من أين أتى؟ أتى بالعمل وبهذه المشاركات، ولكن المشاركات في جامعات مصنفة، لا نذهب إلى جامعات أسماؤها غير معروفة، سواء في تونس أو مصر أو الأردن أو سوريا أو تركيا.. وتقول نحن ندول التعليم العالي.

سيدي الوزير، أظن أن هذه العملية يجب أن تدرسها بعناية.

وشكرا للسيد المجاهد والسلام عليكم.

السيد الرئيس: بارك الله فيك؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا للسيد محمد على هاته المعلومات، سوف نأخذها بعين الاعتبار، إن شاء الله، سنأخذها بعين الاعتبار، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ على كل حال، بدوري أشكر كل أعضاء مجلس الأمة على الأسئلة التي طرحوها، كما أشكر أيضا السادة الوزراء على الأجوبة الدقيقة والهامة التي قدموها، خاصة في قطاعات هامة ومصيرية كالطاقة والمناجم وكذا مستقبل الجزائر ألا وهو التعليم العالي والجامعة التي لها رمزية هامة بالنسبة لنا.

بهذه المناسبة، طبعا، عشنا خلال هذا الأسبوع أحداثا هامة وتوضيحات أيضا هامة حول حاضر ومستقبل الجزائر، حقيقة شاهدنا كلنا اجتماع السيد رئيس الجمهورية مع قادة الأحزاب في الجزائر، ما يقارب 27 حزبا، دام هذا الاجتماع مدة 8 ساعات، طبعا خلال هذه الساعات الثماني كل حزب عبّر عن رأيه وعن انشغالاته وعن مستقبل الجزائر من خلال وجهة نظره، كذلك الإجابات التي قدمها السيد الرئيس لكل حزب حول هذا الموضوع، لأول مرة يعقد مثل هذا اللقاء والذي يهدف منذ البداية إلى تعزيز الجبهة الداخلية، تعزيز الجبهة الداخلية يتطلب أن يكون لدينا كلنا مفهوم واحد، لأننا عندما نصل إلى مستوى نميز فيه ما بين الجزائر وما بين أشياء غير الجزائرية، بصفة خاصة

خلال المرحلة التي نعيشها حاليا، من خلال التدخلات والتعليقات الخارجية حول مسار الجزائر.

خلال هذا اللقاء، أعطى الرئيس المفهوم الحقيقي لممارسة الديمقراطية، كما أعطى المفهوم الحقيقي لدستور 2020، الذي جاء لأول مرة بإمكانية أن تتحصل المعارضة على الأغلبية وعندما تتحصل على الأغلبية ستكون حكومتها وتتعايش مع السيد رئيس الجمهورية، الذي لديه برنامج آخر، وجاء هذا لأول مرة في هذا الدستور وهو شيء له أهمية كبيرة، فعندما يتشاور رئيس الجمهورية مع الأحزاب، هناك أحزاب موالية لمن هم في الحكم و المسؤولية وهناك أحزاب تنتظر لتنال ثقة الشعب حتى تكون في الموضع نفسه، ولهذا فإن هذه النظرة هي نظرة مستقبلية، وسنعطي الفرصة لكل الجزائريين حتى يساهموا في بناء بلادهم، سواء كانوا من المعارضة أو من غير المعارضة، فإذا أعطى الشعب ثقته للمعارضة كي تكون في الحكم والمسؤولية فلها ذلك، ولهذا عندما يلتقي السيد الرئيس مع الأحزاب يتناول معهم القضايا الموجودة ويعطيهم معلومات حول القضايا الحالية التي تعيشها الجزائر وحتى مع الخارج أو علاقاتنا مع الخارج، من أجل أن يكون كل مسؤول سواء كان من المعارضة أو من غيرها أن يكون واعيا للوضع الذي نعيشه حاليا.

على كل، لقاء الرئيس هذا، أنا أربطه مع الحقيقة ومع الواقع منذ البداية؛ منذ سنة 2019 عندما نُصّب رئيس الجمهورية، وقلت ذلك عدة مرات من هذا المنبر، أول تصريح للسيد الرئيس، قال: "أمد يدي للجميع" كان هذا سنة 2019، وهو باق على الاتجاه نفسه يمد يده للجميع؛ الاستقبالات التي يقوم بها لرؤساء الأحزاب من حين إلى آخر، يتشاور معهم ويتحدث إليهم ويسمع اقتراحاتهم وآرءهم، لكن في إطار حوار مسؤول..

في الأخير، كل عملنا هو من أجل الجزائر، من أجل مكانة الجزائر ومن أجل استقلال القرار السياسي للجزائر؛ طبعا، كل هذا يحتاج إلى عمل ويحتاج إلى شروط ويحتاج إلى التزام وإرادة، والإرادة تحتاج إلى عزيمة، أيضا الإرادة والعزيمة.. اليوم الحمد لله، الجزائر، عندما أعلن رئيس الجمهورية من منبر جمعية الأمم المتحدة، باسم الجزائر، ومثلما تعودت عليه الجزائر دوما في جمعية الأمم المتحدة، أن تتكلم.. الاعتراف بالدولة الفلسطينية وإعطاء المكانة للدولة الفلسطينية في جمعية الأمم المتحدة، في ذلك الوقت، رئيس الجمهورية هو الوحيد الذي أعلن باسم الجزائر عن هذا.. واليوم الحمد لله، وبعد كل هذا، الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية هي المدعمة والحليفة لإسرائيل، سواء من أوروبا أو غيرها، بالأمس فقط أو اليوم بالذات سمعنا تصريحات الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، من أعلن ذلك بداية؟ هي الجزائر وليس من الجزائر بل من جمعية الأمم المتحدة أمام كل الأمم، ولهذا الطريقة التي نسير عليها ليست بحسب الوضعية المرحلية، الوضعية المرحلية لها أهمية، لكن في الوقت نفسه فإن تفكيرنا ينصب على المستقبل، وعندما نفكر في المستقبل لا يجب أن ننسى ماضينا وتاريخنا لأننا عندما نعود إلى ذاكرتنا فإن هذا الأمر ضروري.

لقاء السيد الرئيس مع النقابة في أول ماي، لقاؤه مع الطلبة في 19 ماي، والمناقشة التي جرت بين السيد الرئيس والطلبة، المناقشة التي جرت بين السيد الرئيس وممثلي العمال الذين تناولوا الوضعية الاقتصادية والوضعية الاجتماعية والوضعية الثقافية ووضعية مستقبل البلاد، وفي الوقت نفسه مع الطلبة، كيف هو الوضع في الحاضر وكيف سيكون مستقبلا؟ كيف نحضر أجيالنا للمستقبل؟ كل هذه الأشياء التي وصلنا إليها في الوقت... ليس فقط الانتخابات الرئاسية، الانتخابات الرئاسية هي قادمة وقد حدد الرئيس تاريخها ونحن على أبواب الحملة الانتخابية، لكن هذه الانتخابات الرئاسية ستكون انتخابات حرة لأننا على مبدئ من مبادئ أول نوفمبر ألا وهو: "من الشعب وإلى الشعب".. «**تصفيق**».. هذا هو مبدؤنا: "من الشعب وإلى الشعب" اليوم سياسة رئيس الجمهورية، تسير في هذا الطريق، أظن أن المرحلة القادمة تتطلب منا كلنا كمنتخبين وكمواطنين وكمسؤولين... لأنها مرحلة من المراحل الهامة التي تعيشها الجزائر، وما نتمناه في الحقيقة أن الشعب الجزائري يشارك مشاركة فعالة في هذه الانتخابات، لا يهم لمن سينتخب لكن المهم أن تكون المشاركة قوية وهذه هي مهمتنا الأولى، وهي أن يشارك الشعب في الانتخابات وبقوة سواء في الداخل أو في الخارج وهي الرسالة الأساسية التي نوجهها لأعدائنا في الخارج..«**تصفيق**».. المشاركة الفعالة للشعب خلال الانتخابات سيعطي بها درسا وجوابا للخارج سنقول : هذا هو الشعب الجزائري.. لأن شعار

"من الشعب وإلى الشعب" هو حقيقة نؤمن بها ونناضل من أجلها، صحيح أمامنا محطات صعبة، لكن ما يهم أننا تجاوزنا مرحلة اللارجوع سواء من الناحية الاقتصادية، لأننا دولة اجتماعية، دولة نوفمبرية.. اليوم اقتصادنا، والحمد لله، في كل المجالات نتكلم عن غار جبيلات وعن المشاريع التي قدمها لنا السيد وزير الطاقة والمناجم، هي مشاريع هامة للمستقبل، عندما قال: 50 ملياراً التي سنصرفها في هذا الميدان، 50 مليار دولار، فإن كل هذا للمستقبل والجزائر – الحمد لله – لديها الطاقة، تملك الطاقة الشمسية... ولكن الأهم أنه يجب أن تكون لها طاقة بشرية.

يجب أن تكون طاقتنا البشرية أقوى، لأنها هي التي يمكنها أن تسيطر ويمكنها أن تواجه، اليوم الحمد لله، من بين كل قضايا العالم العادلة القضية الفلسطينية، من يقف مع القضية الفلسطينية؟ هي الجزائر ومنذ البداية، من يقول الحقيقة؟ من يقول الواقع؟ هذا شعب مستعمر واستعماره هو استعمار إبادة، شعب بتعويضه بشعب آخر جاءوا به من الخارج، نحن نتكلم هكذا لأننا عشنا هذا، إبادة الشعب الجزائري وتعويضه بشعب أوروبي، لقد عشناها، ليس كل البلدان عاشت هذا، لذلك نحن نحس بالقضية الفلسطينية أكثر من غيرنا، والقضية الفلسطينية هي قضية مصيرية بالنسبة للعالم العربي كله، لكن ـ للأسف ـ ليس لدينا الفهم نفسه، للأسف ما زالت هناك مناورات موجودة، وهذه المناورات المقصود بها هي الجزائر، ولكننا فخورون بنظامنا، بمواقفنا، بمبادئنا وبمشاريعنا وبشعبنا، من أجل أن نواجه كل هذه المؤامرات، لتكون الجزائر الجديدة، إن شاء الله، جديدة للمستقبل، الجزائر الجديدة لها مفهومها الحقيقي المرتبط بتاريخنا، بنضالنا، بثقافتنا، بأصلنا، كل هذا سنجده أمامنا في المراحل القادمة.

على كل، في هذه المناسبة تطرقت إلى هذه الجوانب ولو أنها ليست... أردت التطرق لها فقط لأنها مرحلة من المراحل الهامة، لأنه لا يمكن في مثل هذا اللقاء ألا نتطرق إلى وضعنا الحالي والمستقبلي.

أيضا عندما نعود إلى البداية، الشيء الذي له كل الأهمية في تاريخنا بعد الاستقلال، ما عشناه صحيح لقد نلنا الاستقلال، لكن ما هو نوع هذا الاستقلال؟ ما هي طبيعته؟ ما هو تفسيره؟ هذه الأمور كانت مطروحة منذ البداية من سنة 1962 هناك ظهرت هذه المناورات، منذ ذلك الوقت عندما حاولوا استبعاد جيش التحرير وقالوا لقد انتهت مهمته، انتهت مهمته بالاستقلال، فليعد كل واحد إلى منزله، سنضع قوة محلية وننظمها وننشئ جيشا جديدا، لنصبح كالبلدان الأخرى التي كانت مستعمرة! أتوا بجنود خدموا في الجيش الفرنسي، هم من سيتولون مسؤولية تسيير الجيش الجزائري، حتى يستبعد جيش التحرير، لكن ما الهدف من استبعاد جيش التحرير؟ الهدف هنا هو استبعاد نوفمبر وإسكاتنا حتى لا نتكلم عنه مرة أخرى، أخذنا الاستقلال، إذن انتهى الأمر، ولقد رأينا بعدما جاء الاستقلال، لكن المهم أن الوقفة التي وقفناها في ذلك الوقت لم تكن بالسهلة، لقد بقينا لسنوات ونحن نتخبط في مشاكل داخلية، لكن جيش التحرير فيما بعد أصبح الجيش الوطني الشعبي، والتسمية التي منحت للجيش في ذلك الوقت "جيش وطني شعبي" هدفها أن يكون مرتبطا بالوطن ومرتبطا بالشعب ..«**تصفيق**».. هو حامي البلاد، هو من يضمن استقرارها، حامي حدود الجزائر، الجزائر تملك أكثر من 7000 كلم من الحدود البرية، بالإضافة إلى أكثر من 1200 كلم من الحدود البحرية مع أوروبا، يعني موقع الجزائر الجغرافي يتطلب أن يكون لدينا جيش قوي، والحمد لله، لأنه سليل جيش التحرير، وكما أقولها دائما: بحق وجدارة.. وهذا هو نوفمبر، وأتمنى من الأجيال القادمة أن تمتلك الفهم نفسه، لذا يجب علينا إيصال هذه الرسالة إلى أبنائنا وإلى أبناء أبنائنا.

على كل، بصفة عامة نهنئ أنفسنا بكل هذه الإنجازات، نحن فخورون عندما نقيّم عمل أربع سنوات، كيف كانت الجزائر في 2019؟ والوضعية التي كانت عليها الجزائر، مظاهرات كل أسبوع، كل يوم جمعة، عبر كل القطر الجزائري، يطالبون بالتغيير، يتظاهرون ضد العهدة الخامسة وضد تمديد العهدة الرابعة، ولكن مع كل هذه المظاهرات لم تسل ولا قطرة دم واحدة، وهنا تظهر عبقرية الجزائر..«**تصفيق**».. لم تسل ولا قطرة دم واحدة، حتى جاءت الانتخابات وجاءت الرئاسيات، وترشح الإخوان مع الرئيس، حتى المترشحون الذين كانوا مع الرئيس اعترفوا بمصداقية النتائج لأول مرة، لم ينجحوا ولكن اعترفوا بنتائج هذه الانتخابات، وهذه لا

يجب نسيانها، يجب علينا التذكير بها والتكلم عنها دائما، حتى مع الخارج أنا أتكلم عنها كثيرا، حتى مع الوفود الأجنبية، فأنا أذكرها دائما، الأمر ليس هكذا وفقط، عندما يترشح خمسة للرئاسة ينجح منهم واحد ويعترف باقي الأربعة بنتائج الانتخابات، في الوقت نفسه أكبر الأنظمة الديمقراطية في العالم ، مظاهرات في الولايات المتحدة الأمريكية، في (Capitol)، لقد رأينا تلك المظاهرات التي قامت وكيف كانت الأمور فيما يخص نتائج الانتخابات!! يجب علينا ألا ننسى وفي الوقت نفسه يجب أن نقوم بمقارنات حول تلك المرحلة.

في الأخير، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر ..«**تصفيق**».. والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار والدقيقة العاشرة

ملحق
أسئلة كتابية

1 ـ السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23 ـ 06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

ونحن إذ نقدر مجهوداتكم التي تبذلونها وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، يطيب لنا أن نلفت انتباهكم إلى انشغال مهم يخص قطاعكم بولاية برج بوعريريج، إذ يشهد مركز دفع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) ببلديتي رأس الوادي ولمهير حالة اختناق شديد وطوابير طويلة، تسببت في حالة استياء لدى الساكنة، إذ قد تتجاوز مدة انتظار المواطنين ثلاثة أيام، وذلك راجع إلى أن المركزين السالفين يغطيان بلديات عديدة ونسبة سكانية كثيفة بالإضافة إلى ضعف الشبكة، وقد وقفنا على هذا الانشغال ميدانيا، الأمر الذي جعلنا ننبه إلى ضرورة فتح مركزين جديدين أحدهما ببلدية بن داود لتغطية بلديتي بن داود وحرازة والتخفيف عن مركز المهير، والآخر ببلدية عين تسرة للتخفيف عن مركز رأس الوادي.

السؤال: هل ستنظر مصالحكم إلى هذا المطلب الملح بعين الاعتبار، وتدرس إمكانية فتح مركزين جديدين كما أسلفنا؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 8 ماي 2024

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بإمكانية فتح مركزين للدفع للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ببلديتي بن داود وعين تسرة بولاية برج بوعريريج، يشرفني إفادتكم بعناصر الرد التالية:

إن فتح هيكل دفع للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء يخضع لمعايير موضوعية، لاسيما منها تعداد المؤمن لهم اجتماعيا والمسافة، وتتوفر ولاية برج بوعريريج على 23 هيكلا موزعة كالآتي: 9 مراكز دفع و13 فرع دفع وملحقة واحدة.

فبالنسبة لبلدية بن داود يقدر بها عدد المؤمن لهم اجتماعيا بـ 3506 يتم التكفل بهم على مستوى هيكل الدفع المهير الذي يبعد عن مقر البلدية بمسافة 25 كلم، كما يقدر عدد المؤمن لهم اجتماعيا بالنسبة لبلدية عين تسرة بـ 3257 متكفل بهم على مستوى هيكل الدفع رأس الوادي الذي يبعد بمسافة 10 كلم عن مقر البلدية، وبالتالي، فإن فتح هيكل دفع على مستوى هاتين البلديتين يعد غير مجد.

وتجدر الإشارة أن هيكلي بلديتي المهير ورأس الوادي، شهدا ضغطا ظرفيا محدودا خلال فترة عملية تحيين الحقوق وبطاقة الشفاء، وقد عادت وتيرة السير إلى طبيعتها.

من جهة أخرى، يجدر التنويه أن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء يعكف على تعميم استعمال الخدمات الإلكترونية كفضاء الهناء والرقابة الطبية القبلية عن بعد، إضافة إلى نظام التعاقد والشفاء للتخفيف من عناء التنقل.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 29 ماي 2024

فيصل بن طالب
وزير العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي

2 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23–06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 غشت 2016 المحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لا يمكن لأحد أن ينكر مجهوداتكم التي تبذلونها وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، لما يحققه من تقدم ملموس وفق طموحات النخبة وتطلعات السيد رئيس الجمهورية، ولعل عملية التوظيف الأخيرة لغير الأجراء والتحاقهم بمختلف رتب التعليم العالي يعد خطوة جريئة وإيجابية لم تعرف الجامعة الجزائرية نظيرا لها من قبل، غير أننا نتطلع لأن تنظر دائرتكم الوزارية في فئة الأجراء التي طال أمد انتظارها، وتترقب من كثب أن تتاح لها الفرصة للالتحاق بالجامعة، لذا ندعوكم – سيدي الوزير المحترم – إلى فتح المجال أمام هذه الفئة ومنحها فرصة الحصول على مناصب عن طريق المسابقة بعد عملية إحصاء حقيقية للاحتياجات، إذ إن الجامعة لا تزال في حاجة إلى مناصب تعالج مشكلة التأطير، كما تحتاج إلى أن تستفيد من كفاءة هؤلاء وخبرتهم.

هل ستنظر دائرتكم الوزارية إلى هذا المطلب بعين الاعتبار وتتوجه إلى فتح مناصب لفئة الأجراء؟

في انتظار ردكم، تفضلوا سيدي الوزير المحترم بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 3 ديسمبر 2023

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

عطفا على سؤالكم الشفوي الذي حولتموه إلى سؤال كتابي، بخصوص التكفل بتوظيف فئة الأجراء من حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وفي هذا الشأن يشرفني أن أفيدكم علما أن مسعى القطاع الرامي إلى تحسين معدل التأطير البيداغوجي في مؤسسات التعليم العالي متواصل، حيث اتخذنا جملة من الإجراءات حتى نتمكن من توظيف أكبر عدد ممكن من حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، فبالنظر لعدم استفادة القطاع من مناصب مالية جديدة بعنوان سنة 2024، تم تخصيص 1725 منصبا ماليا من ضمن المناصب المالية التي أصبحت شاغرة بتاريخ 31 ديسمبر 2023، وهذا الإجراء يترجم حرص القطاع على إيجاد السبل الكفيلة لتوظيف هذه الفئة من خريجي المؤسسات الجامعية.

وللعلم، وحتى نتمكن من تغطية احتياجات التأطير في مختلف التخصصات، تمت مراسلة مصالح وزارة المالية لتزويد القطاع بمناصب مالية جديدة لاستغلالها في عمليات التوظيف، ونحن في انتظار الرد.

وزيادة على ما سبق ذكره يعمل القطاع على إصدار عدد من النصوص التنظيمية الهادفة لمعالجة مسألة توظيف هذه الفئة في حدود احتياجات المؤسسات الجامعية والبحثية، منها مشروع المرسوم التنفيذي المحدد لكيفيات التوظيف عن طريق العقد لممارسة نشاطات البحث في كيانات البحث، ومشروع المرسوم التنفيذي لمشروع الدكتوراه بالمؤسسة، والتي نرى بأنها ستعزز الترسانة القانونية للتكفل بانشغال هذه الفئة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 30 ماي 2024

كمال بداري
وزير التعليم العالي
والبحث العلم العلمي

3 – السيد كمال خليفاتي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التجارة وترقية الصادرات

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال الكتابي التالي نصه:

لقد عرفت أسعار مواد البناء في المدة الأخيرة ارتفاعاً كبيراً، خاصة الحديد الذي تجاوزت أسعاره مليون سنتيم للقنطار وهي في ارتفاع مستمر.

وفي الوقت الذي انخفضت فيه أسعار الإسمنت والآجر (البريك) ظلت أسعار الحديد في ارتفاع مطّرد.

إن هذه الوضعية أثرت على قدرة المواطنين خاصة البسطاء – في بناء وإتمام سكناتهم، خاصة المستفيدين من البناء الذاتي (70 مليون سنتيم) اللذين أدى ارتفاع الأسعار إلى تعطيل بناء سكنات تؤويهم؛ وسؤالي هو:

ماهي التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارتكم لمعالجة هاته الوضعية ومراجعة هاته الأسعار، خاصة وأنّ الجزائر ـ والحمد لله ـ لها مصانع وطنية لإنتاج الحديد؟

في الأخير، تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير

الجزائر، في 15 فيفري 2023

كمال خليفاتي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

يطيب لي بدايةً أن أشكركم على الاهتمام الذي تولونه لهذا الموضوع المهم، والمتعلق بتقلبات أسعار مادة الحديد، لكونه يؤثر على أحد القطاعات الهامة، ألا وهو قطاع العقارات، والتشييد والبناء.

وردًا على تساؤلكم، أنهي إلى كريم علمكم أن السوق الوطنية تميزت منذ بداية السنة الحالية بانتظام العرض فى مختلف مراحل توزيع هذه المادة، كما أن أسعارها عرفت استقرارا ملحوظا أثر إيجابا على تجسيد المشاريع بمختلف أنواعها.

وكما أنه لا يخفى عليكم أن أسعار بعض المواد الأولية على غرار الحديد خلال الفترة السابقة عرفت ارتفاعا ملحوظا لم تشهده السوق الوطنية من قبل، وذلك تزامنا وعودة الحياة الطبيعية للمشاريع الكبرى بعد الجائحة وبداية الأزمة الأوكرانية ـ الروسية، وقصد تنوير السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أوافيه بالتوضيحات التالي ذكرها، والمتعلقة ببعض مسببات تلك الزيادة:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية (Minerais de fer)، أين ارتفع سعر المادة الأولية من 110.13 إلى 129.93 دولار / طن، أي بنسبة 18 ٪؛

– زيادة الطلب على هذه المنتوجات بسبب انطلاق بعض المشاريع الكبرى التي كانت متوقفة وارتفاع تكاليف الشحن والنقل الدوليين للمواد الأولية؛

– ارتفاع نسبة الرسم على القيمة المضافة من 9 ٪ إلى 19 ٪ والتي جاء بها قانون المالية 2021، وحرصاً من وزارة التجارة وترقية الصادرات على متابعة تطورات ارتفاع أسعار مادة الحديد على مستوى السوق الوطنية، فتحت مصالح الرقابة التابعة لدائرتنا الوزارية تحقيقا وطنيا حول ممارسات كل المتعاملين النشطين في هذا المجال، للوقوف على الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار هذه المادة، خاصة مع تزامنها وعودة الحياة الطبيعية للمشاريع الكبرى.

وفي هذا الصدد، أفيد السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن مصالحنا المركزية وجهت تعليمات إلى المديريات الولائية للتجارة وترقية الصادرات قصد فتح تحقيق معمق حول نزاهة وشفافية الممارسات التجارية، لاسيما فيما يخص تركيبة سعر البيع الخاص بالحديد بغية التأكد من أي تصريح مزيف بأسعار التكلفة بغرض التأثير على هوامش الربح أو إخفاء الزيادات غير الشرعية في الأسعار، ضف إلى ذلك، التأكد من تجسيد أو عدم تجسيد أثر الانخفاض المسجل لتكاليف الإنتاج والاستيراد والتوزيع على أسعار البيع، والإبقاء على ارتفاع أسعارها.

في هذا السياق كذلك، سيتم وفق مقاربة جديدة الاجتماع مع ممثلي هذه الشعبة، وحثهم على ضرورة التقيد بالممارسات التجارية الشفافة والنزيهة وبذل مجهودات إضافية بغرض خفض أسعار مادة الحديد، كما ألفت انتباهكم أن التحقيقات لا تزال متواصلة في هذا الشأن، من أجل وضع هذا النشاط تحت الرقابة الدائمة لمصالحنا، بهدف الوصول إلى خفض الأسعار إلى مستويات معقولة تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونا ضد المخالفين.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

في ختام ردي على سؤالكم، اسمحوا لي بأن أثمن سعيكم لطرح انشغال جد مهم حول ارتفاع أسعار مادة الحديد وتأثيراتها على المقاولاتية والمشاريع، كما أؤكد لحضرتكم بأن دائرتنا الوزارية لن تدخر أي جهد في متابعة أسعار هذه المادة لتقييم الوضعية الخاصة بهذا المجال، مع تجنب الارتفاع المبالغ فيه وغير المبرر لهذه الأخيرة، وذلك

تماشيا وأسعار الأسواق الدولية، تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونا في حالة ثبوت المخالفات وبالأخص المضاربة غير المشروعة أو الاحتكار.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 4 جوان 2024

الطيب زيتوني
وزير التجارة وترقية الصادرات

4 – السيد عبد الرحمان قنشوبة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23–06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تتواجد أكثر من 18000 نسمة بحي أولاد عبيد الله ببلدية الجلفة تحت طائلة الخطر المحدق الذي يهدد سلامتهم وسلامة أرواحهم، والمتمثل في مرور خطوط الضغط العالي، مع العلم أن أعمدة الخط العالي تشق الحي إلى نصفين أي أنها تتوسط الحي ولا تبعد عن العمران إلا بأمتار قليلة، إضافة إلى المنظر العام للحي فالأعمدة أيضا تفسد المنظر العمراني، كما صعبت التدخل على قطاعات أخرى والمكلفة بالتهيئة العمرانية كالبلدية، مديرية البناء والتعمير ومديرية الإدارة المحلية.

وبناء على ما ذكر ومراعاة لانشغالات ساكنة حي أولاد عبيد الله بمدينة الجلفة، نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

–ما هي الإجراءات المتخذة للتدخل وايجاد حل لتحويل الضغط العالي حفاظا على الأرواح والممتلكات؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير – المحترم بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 أفريل 2024

عبد الرحمان قنشوبة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بتحويل الخطوط الكهربائية ذات الجهد العالي بحي أولاد عبيد الله بولاية الجلفة، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

إن برامج قطاع الطاقة والمناجم في ولاية الجلفة مخصصة، حصريا، لربط مناطق الولاية بالكهرباء والغاز خاصة المساكن بكل أنواعها، ولا تتكفل بعمليات تحويل المنشآت الكهربائية والغازية.

وفي هذا الشأن، يجدر التذكير، بأن عمليات تحويل المنشآت الطاقوية بكل أنواعها تخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 10–95 المؤرخ في 17 مارس 2010 والذي يحدد القواعد الاقتصادية لحقوق الربط بالشبكات والنشاطات الأخرى الضرورية لتلبية طلبات تموين الزبائن بالكهرباء والغاز، والتي تنص على أن التكاليف الملازمة لتحويل هذه المنشآت تقع على عاتق طالب التحويل.

غير أنه وفي حالة ما إذا كان تحويل منشأة يدخل في إطار تنفيذ عملية أطلقتها الدولة أو الجماعات المحلية، فإن شروط تنفيذ والمساهمة في تكاليف التحويل تكون موضوع اتفاقية خاصة توقع حسب الحالات، بين الدولة والموزع أو بين الجماعات المحلية والموزع.

أما فيما يتعلق بالخط الكهربائي، موضوع سؤالكم الكتابي، فقد تم إنجازه قبل عام 1980، وقد قام سكان الحي المذكور ببناء مباني بالقرب من هذا الخط، دون مراعاة معايير الخدمة وسلامة هذه الخطوط ذات الجهد العالي.

وفي هذا السياق، أود أن أعلمكم بأن إشكالية تحويل المنشآت الطاقوية عبر كامل التراب الوطني، تخضع حاليا للدراسة مع المصالح المعنية بوزارة المالية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، من أجل تسويتها.

تقبلوا، السيد العضو، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 6 جوان 2024

محمد عرقاب
وزير الطاقة والمناجم

5 – السيد إلياس عاشور
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشباب والرياضة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69

إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

إن التحضيرات لـ «أولمبياد باريس» في مرحلة جد متقدمة، ماهي الوسائل الموضوعة من طرف الوزارة لهذه التحضيرات؟

تقبلوا ـ معالي الوزير ـ فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 فيفري 2024

إلياس عاشور
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم – السيد إلياس عاشور المحترم، عضو مجلس الأمة – بطرح سؤال حول التحضيرات لأولمبياد باريس 2024 والوسائل المسخرة من طرف قطاعنا الوزاري لهذا الحدث الرياضي العالمي.

للرد على هذا السؤال لابد أن نعرج على الألعاب الأولمبية 2020 بطوكيو التي مثلت نقطة محورية في الرياضة الجزائرية، قد أبانت التجربة و الخبرة المكتسبة من خلالها وعملية التقييم التي باشرتها مصالحنا المتخصصة في هذا الشأن، عن النقاط الضرورية التي ينبغي الاهتمام بها والعمل على تحسينها والتركيز عليها لضمان الارتقاء إلى المستوى المطلوب وتحسين النتائج خلال الألعاب الأولمبية التي ستنظم بباريس لسنة 2024 حيث وعلى غرار اهتمام السلطات وعنايتها الخاصة ببرامج تطوير وترقية الرياضة، عمل قطاع الشباب والرياضة على تقديم الدعم المادي المنشآتي واللوجيستي، لاسيما من خلال توفير بنى تحتية منشآتية وهياكل رياضية ذات معايير أمنية وتقنية دولية لتدريب ومتابعة الرياضيين وضمان المرافقة المتواصلة والمستمرة لرياضيي النخبة بالإشراف والتنسيق مع مختلف الهيئات الرياضية الوطنية والدولية.

هذا، وقد تم إعداد برامج تحضيرات متوسطة وطويلة المدى، لا تقل عن أربع (4) سنوات تتوافق مع الأهداف المنشودة، وذلك بالتنسيق مع الاتحاديات الرياضية وبالتعاون مع اللجنة الأولمبية الوطنية الرياضية الجزائرية التي ترافق المتأهلين الرياضيين المتواجدين في المراتب العشر الأولى في اختصاصاتهم الرياضية من خلال التكفل بهم وتقديم منح أولمبية تفوق 1000 دولار شهريا.

في السياق ذاته، تم تخصيص غلاف مالي لدعم ومرافقة رياضيي النخبة والمستوى العالي تماشيا وتوجهات السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي جعلها من بين أولوياته وأدرجها ضمن تعهداته (54) وقد تجسد هذا الاهتمام في عدة مواقف ومحطات أبرزها اهتمامه الكبير بفئة ذوي الهمم وتثمين النتائج المحققة من قبلهم من خلال إقرار التعويضات المالية نفسها المقررة لباقي فئات رياضيي النخبة والمستوى العالي دون أي تمييز.

كما تم استحداث ميزانية التحضير الأولمبي التي تمنح للاتحاديات الرياضية المعنية بالأولمبياد لمرافقة الرياضيين خلال هذا الحدث الرياضي العالمي، هذا، ونعتبر أن كل ما تم توفيره من إمكانيات لضمان تأهل ومشاركة رياضيينا في الألعاب الأولمبية باريس 2024، هو جانب من الاستثمار في التمثيل الدبلوماسي الرياضي الذي ينتهجه قطاعنا.

وقد خصص غلاف مالي يفوق 4.5 مليار دج تم رصده لتمويل مختلف برامج تطوير وترقية الرياضة، ومن خلاله تم تخصيص مبلغ 2.8 مليار دج لتحضير النخب الرياضية المعنية بأولمبياد باريس لسنة 2024، لفائدة 19 اتحادية رياضية للمشاركة في هاته الألعاب، حيث يمول هذا البرنامج قرابة 268 رياضي نخبة من بينهم 103 إناث و165 ذكور إضافة إلى 95 مؤطر، ويغطي هذا البرنامج 24 شهرا و8 أيام من التحضير.

جدول بياني:

رقم	الفترة والسنة	المبلغ الإجمالي المخصص (دينار جزائري)
01	من 01 سبتمبر إلى 31 ديسمبر 2022 (4أشهر)	500.000.000 (ألعاب البحر الأبيض المتوسط)
02	من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023 (12 شهر)	1.300.000.000
03	من 01 جانفي إلى 08 سبتمبر 2024 (8 أشهر و8 أيام)	1.000.000.000
المبلغ الإجمالي لتغطية 24 شهراً و8 أيام من التحضير		2.800.000,000

زيادة على ذلك:

تم تسخير كل المنشآت الرياضية ومراكز تحضير المنتخبات الوطنية من أجل التربصات المحلية والتحضير البدني الجيد لهذه الاستحقاقات.

-بلغت التربصات المنظمة من طرف الاتحاديات الرياضية من 30 سبتمبر 2023 إلى غاية تاريخ 31 مارس 2024، ما يقارب 115 تربصا لفائدة 160 رياضيا موزعين عبر 82 بلدا بغلاف مالي قدره 223.037746 دج، ولا تزال لحد الساعة التربصات تجرى على جميع المستويات والأصعدة بشكل مستمر ومنتظم إلى غاية بداية المنافسات الرسمية.

-تغطية جميع النفقات المترتبة عن هذه الاستعدادات كتدريبات ومعسكرات تحضيرية سواء داخل أو خارج الجزائر وذلك في أحسن المراكز العالمية، حيث شهدت هذه الفترة حركية مميزة بانتشار رياضيينا عبر كل أنحاء العالم، ونذكر على سبيل المثال:

1 – الرياضية إيمان خليف: أين أجرت تدريبات في كل من كوبا، ميامي الأمريكية، إيطاليا، فرنسا.

2 – الرياضية رميساء بوعلام خضعت لمتابعة طبية (INSEP)بفرنسا.

3 – الرياضي إدريس مسعود: التحق بنادي باريس سان جارمان

4 – ضمان مشاركة رياضيينا في مختلف البطولات الدولية المؤهلة للألعاب.

وكمرحلة أخيرة، تم التكفل بضمان المرافقة النفسية والسيكولوجية لرياضيينا قصد تطوير وتحسين قدراتهم العصبية والنفسية والمعنوية من خلال تشكيل طواقم فنية متكاملة بحضور محضر سيكولوجي لبعض الرياضيين)، وعليه يمكننا الجزم أن التحضيرات تمت وفق معايير دولية، تواكب كل التطورات الحاصلة في مجال التحضير والتدريب الرياضي.

وبالتزامن مع ما سبق ذكره من تحضيرات ومعسكرات ومرافقة للرياضين على مختلف المستويات، سعت مصالحنا لنيل شرف تنظيم العديد من التظاهرات الرياضية الكبرى، حيث كسبت الجزائر خبرة لا يستهان بها في مجال تنظيم كبرى التظاهرات الرياضية بعد إحصاء أكثر من 35 تظاهرة رياضية بين سنتي 2022 و2023 أبرزها الطبعة التاسعة عشرة لألعاب البحر الأبيض المتوسط بوهران سنة 2022، ودورة الألعاب العربية الخامسة عشرة سنة 2023 اللتان تعتبران محطة تحفيزية وتقييمية للرياضيين الجزائريين، سمحت لنا باكتشاف العديد من المواهب الرياضية الشابة وبروز أبطال في مختلف الاختصاصات الرياضية، ناهيك عن استقطاب جمهور رياضي بامتياز.

وكحصيلة للعمل الدؤوب الذي عكفت مصالحنا على تجسيده ومتابعته بدأت نتائج هذه الجهود تجسد على أرض الواقع، من خلال تأهل رياضيينا، حيث ولحد تحرير هذا الرد ضمن 38 رياضيا التأهل رسميا إلى الألعاب الأولمبية في 14 اختصاصا رياضيا (من بينهم 8 في المصارعة، 5 في الملاكمة والمبارزة، 4 في ألعاب القوى)...

هذا ولا تزال حظوظ الجزائر للتأهل إلى «الألعاب الأولمبية باريس 2024» مستمرة بحكم أن الدورات التأهيلية الألعاب والمنافسات لاتزال مستمرة إلى غاية تاريخ 30 جوان 2024 ، كما أن بعض الرياضيين الجزائريين متواجدون حاليا في أحسن منصب للتأهل؛ ومن المنتظر أن تحرز النخبة الرياضية ميداليات وتشرف الراية الوطنية في بعض الاختصاصات الرياضية كالملاكمة من قبل الرياضية إيمان خليف بالنظر إلى النتائج الجيدة التي تحققها، بالإضافة إلى البطلة كيليا نمور في رياضة الجمباز، الشيء نفسه بالنسبة للرياضي جمال سجاتي في اختصاص ألعاب القوى سباق 800 م، وكل من الرياضيين سليمان مولى وتريكي ياسر محمد الطاهر ، يعول عليهم.

ولم تغفل مصالحنا عن رياضيينا من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، أين تم العمل بالوتيرة نفسها على توفير نفس الظروف والتدابير نفسها لضمان تأهل ومشاركة هذه الفئة في الألعاب البارالمبية 2024، وقد ضمنت اتحادية ذوي الاحتياجات الخاصة تأهل 21 رياضيا، موزعين على أربعة اختصاصات رياضية، هذا ولايزال العمل متواصلا لتأهل وتمكين أكبر عدد ممكن من الرياضيين.

في سياق آخر وبخصوص تحديد الاستراتيجية الناجمة للتحضيرات الخاصة بالمنافسات الرياضية الكبرى، عكف قطاعنا الوزاري على تبني استراتيجية ذات البعد المتوسط وطويل المدى للنهوض بالرياضة الجزائرية وفق مقاربة قائمة على أساس الكفاءة وبلوغ النتائج المسطرة، تلك «المقاربة بالكفاءات ثم بالنتائج التي تهدف إلى تحقيق وبلوغ الأهداف المسطرة ووفق منهج علمي مدروس يجعل من

قطاع الرياضة في الجزائر قطاعا فعالا ومنتجا، ويمكن ذكر أهم المرتكزات التي من خلالها يتم تحقيق الإستراتيجية المذكورة والمعتمدة من طرف قطاعنا:

1 –تدعيم البنية التحتية الرياضية ومتابعة عملية التأهيل للمنشآت والهياكل الرياضية.

2 – تنظيم واحتضان التظاهرات الرياضية الوطنية والدولية.

3 – دعم المواهب الشابة والاعتناء برياضيي النخبة وتطوير برامج الرياضة.

4 – الاستمرار في دعم الرياضة المدرسية والجامعية، وانتقاء المواهب في السن المبكرة وتعزيز الورشات المكلفة بإعادة بعث الرياضة وترقيتها في الأوساط الشبانية.

5 – التكفل الأنجع بالجانب الاجتماعي والصحي والمهني برياضيي النخبة.

6 – تطبيق تقنيات الديبلوماسية الرياضية باعتبارها مسارا للقوة الناعمة تعتمد عليها الدول في جذب المكاسب المادية والمعنوية بما يجعلها مؤثرة في المحافل الرياضية الكبرى ويسمح لها بالمشاركة الأوسع في القرار الرياضي العالمي.

في الأخير، لا يسعني إلا أن أشير إلى أن التحضيرات «لأولمبياد باريس 2024» وباقي المواعيد الرياضية الكبرى، يمثل محطة تقييم وتخطيط من أجل الارتقاء بالمنظومة الرياضية الجزائرية التي يجب أن تواكب جميع الإصلاحات التي تبذلها الدولة في شتى المجالات والميادين المختلفة، خاصة وأن الجزائر تسجل بنجاح تحولا ونقلة نوعية في مجال الشباب والرياضة، وتتمتع بالمؤهلات اللازمة لتحقيق المراتب الريادية بين الدول المتطورة في هذا المجال، كما لا يسعنا إلا الإشادة ودعم النخب الوطنية الشابة، ومواصلة العمل لتعبيد الطريق نحو أولمبياد باريس 2024 وصناعة بطل أولمبي لأولمبياد لوس أنجلس 2028، والتأكيد على أن تأهل رياضيينا لهاته الألعاب لم يكن وليد الصدفة وإنما هو نتاج عمل دؤوب ومتواصل، عملت عليه السلطات العليا في البلاد، وسنرى ثمار هذه المجهودات برفع الراية الوطنية عاليا ودوي النشيد الوطني في سماء باريس.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 9 جوان 2024

عبد الرحمان حماد
وزير الشباب والرياضة

6 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الري

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23–06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يرتبط قطاعكم الحساس بحياة المواطن ومعيشته بصفة مباشرة، ولذلك يكتسي كثيرا من الأهمية تحتم علىٍ مصالحكم العمل على مدار الأيام والساعات خدمة للمواطن وتلبيةً لحاجياته من المياه، وبهذا الخصوص وأثناء البعثة الاستعلامية التي قادتنا إلى ولاية ميلة اشتكى إلينا المواطنون بالجهة الشمالية للولاية من حرمانهم من المياه الشروب، وتفاجأنا بأن هذا انشغال يؤرق 16 بلدية، فكيف يعقل لبلديات مجاورة لسد من أكبر السدود في إفريقيا ويمون أكثر من 6 ولايات مجاورة أن تحرم من هذه المادة الحيوية، الأمر الذي يجعل على عاتقكم الوقوف على هذا الموضوع بجدية ومباشرة الحل، خاصة وأننا مقبلون على فصل الصيف الذي أصبح يشكل موسم خوف لسكان تلك البلديات.

السؤال: ماهي الحلول التي ستباشرها مصالحكم بخصوص هذا الانشغال؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 ماي 2024

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

في البداية، أود أن أقدم لكم عبارات الامتنان والتقدير على سؤالكم الكتابي الذي تفضلتم بطرحه علينا، والدال على مدى اهتمامكم بقطاع الري، والخدمة التي يوفرها، لاسيما ما تعلق بالتزويد بالماء الشروب وهي محور انشغالكم.

وكنتم قد تطرقتم في سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، إلى انشغالات تزويد 16 بلدية بولاية ميلة بالماء الشروب، حيث تساءلتم عن الحلول التي سيباشرها القطاع من أجل تموين ساكنة هذه البلديات انطلاقا من سد بني هارون.

وفي هذا السياق أود أن أشير لكم، بأن 16 بلدية من أصل 32 تتزود حاليا من سد بني هارون، وتزويد المواطنين يتميز بالاستقرار والانتظام، أما 16 بلدية المتبقية، وهي محل الانشغال، فتمون أساسا من الآبار، المناقب والينابيع.

وقصد تزويد هذه البلديات محل انشغالكم، أعلمكم بأن قطاع الري أطلق عملية تخص تدعيم هذه الأخيرة بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من سد بني هارون وهي حاليا قيد الإنجاز وتشرف عليها الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات ومقسمة إلى مشروعين كالتالي:

المشروع الأول لتزويد البلديات المتواجدة في الجهة الشمالية من محطة المعالجة المتواجدة بواد العثمانية مقسم إلى سبع حصص.

-أما المشروع الثاني فيخص البلديات الواقعة في الجهة الجنوبية، والتي سوف تدعم بمياه الشرب من نظام جديد ينجز في إطار هذه العملية مقسم إلى ثلاث حصص.

نسبة التقدم على مستوى كل الحصص متفاوتة، منها ما انتهى ومنها ما يعرف نسبة تقدم ملحوظة ومنها ما عرف تأخرا سواء بسبب الاعتراضات أو بعض الصعوبات التي أدت إلى فسخ الصفقات بسبب تقاعس وتأخر المؤسسات المكلفة بالإنجاز، وقد أعيد الإعلان عن المناقصات واختيرت مؤسسات إنجاز جديدة وهي في مرحلة المنح المؤقت والأشغال سوف تنطلق في الأيام القليلة المقبلة.

لتدارك هذا التأخر الذي عرفته هذه العملية الهامة واستلام المشروعين في آجالهما المحددة أو قبل ذلك، لقد أعطينا تعليمات صارمة للإسراع في الإنجاز وأكدنا على الشركات المكلفة بالإنجاز بالعمل بنمط 3 x 8 ساعات.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع أطلق كذلك مشروعا آخر، تشرف عليه مؤسسة الجزائرية للمياه وهو كذلك قيد الإنجاز حاليا لتزويد ست بلديات بولاية ميلة محاذية لولاية جيجل، انطلاقا من سد تابلوط، ولعلمكم، السيد العضو المحترم، أن هذا المشروع مقسم إلى أربع حصص والأشغال انطلقت في حصتين، ويجري التحضير لانطلاق الحصتين المتبقيتين للإعلان عن المناقصة بعد إعادة التقييم للعملية.

وعلى صعيد آخر، وبغية التكفل بالتذبذبات المسجلة في انتظار دخول هذه المشاريع حيز الخدمة، أعلمكم بأن مصالحنا اتخذت إجراءات إضافية من شأنها تحسين الخدمة العمومية للماء الشروب بذات البلديات، وهي كالتالي:

- إنجاز وتجهيز منقب تيزمان ببلدية تسدان حدادة.
- إنجاز وتجهيز منقب عين الحمراء ببلدية اعميرة الراس.
- إنجاز وتجهيز منقب AM9 ببلدية اعميرة اراس.
- إنجاز وتجهيز منقب دار الحمراء ببلدية ترعى باينان.

كل هذه المناقب ستمكننا من توفير كمية مياه إضافية، ما سيساهم في تحسين الخدمة العمومية للماء الشروب، لاسيما تحسين فترات التوزيع، ومع الانتهاء من المشاريع المهيكلة الكبيرة الذي ذكرناها أعلاه، سيتم القضاء نهائيا على كل التذبذبات المسجلة بالبلديات محل انشغالكم.

تلكم هي أبرز الشروحات التي ارتأيت أن أفيدكم بها كرد على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ولكم مني فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12جوان 2024

طه دربال
وزير الري

7 – السيد عبد القادر علي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التجارة وترقية الصادرات

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المعدل والمتمم الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

في سنة 2014 صدرت الاتفاقية التي ألزمت المتعاملين الاقتصاديين المستفيدين من تعويض أعباء النقل وتم تعديلها سنة 2017 بتحديد الولاية التي تمون الولايات الجنوبية والكمية التي تمون بها ومنع التنازل بين الوحدات لنفس المتعامل الاقتصادي.

سيدي الوزير،

بعد دراستنا للاتفاقية ومراجعة الأسانيد القانونية اتضح لنا أن هذه الأسانيد خاصة بمواضيع أخرى وأن الاتفاقية مخالفة للقانون التجاري وتترتب عنها سلبيات كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

–خلق ضرائب جديدة نتيجة منع التنازل بين الوحدات.

–توجيه المتعاملين الاقتصاديين نحو بعض الولايات وهذا مخالف للقانون التجاري.

–عدم مراجعة طبيعة المنطقة الصحراوية وتوزعها السكاني.

– غلاء الأسعار نتيجة امتناع كثير من المتعاملين الاقتصاديين عن المعاينة.

عدم عمل كثير من محلات التجزئة الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين للجملة.

سيدي الوزير،

لا يختلف اثنان أن مادة الدقيق والسميد يتم تهريبها وأن الكمية التي تمون بها الولاية كبيرة وأن بعض المتعاملين الاقتصاديين يتلاعبون، لكن تجد أن متعاملا أو اثنين يجب أن يراقبوا لا أن تعاقب ولاية بأكملها.

سيدي الوزير،

كثير من المتعاملين يمولون الولاية ويرفضون المعاينة مما تسبب في ارتفاع الأسعار وحرمان الولاية من تعويض أعباء النقل.

سؤالي هو: لماذا لم يتم دراسة سبب عدم إقبال المتعاملين على تعويض أعباء النقل في جميع المواد واستمرار تمويل الولاية دون المعاينة، وماهي الآليات المتبعة لمعالجة مشاكلهم؟

لماذا يتم تحديد الكمية التي تمون بها ولاية أدرار من تغذية الأنعام، رغم أن الرئيس ألغى الرسم على النشاط المهني الذي سيشجع على التربية والتسمين وهذا ما سيسمح بتموين الولايات الشمالية باللحوم؟

تقبلوا، سيدي الرئيس، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 29 أفريل 2024

عبد القادر علي

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

في البدء أشكر لكم اهتمامكم بقطاع التجارة وترقية الصادات، وانشغالاتكم الهامة التي تطرقتم من خلالها إلى عدة نقاط تهم المتعاملين الاقتصاديين، المستفيدين من تعويض أعباء النقل وذلك في إطار الاتفاقية الصادرة في سنة 2014.

وبهذا الخصوص، يشرفني، السيّد عضو مجلس الأمة المحترم، إحاطتكم بعناصر الإجابة التالية: نظير التماس العديد من النقائص التي شهدها تسيير الصندوق تم تعديل الاتفاقية المؤطرة لنظام التعويض قصد القضاء على أهم هذه الأخيرة والتي نذكر منها:

–معاينة كميات كبيرة من المنتوجات يصعب متابعتها بسبب حيازة عدد كبير من التجار لسجلات ثانوية لتجارة التجزئة؛

–جلب كميات كبيرة من السلع من ولايات بعيدة عمدا قصد الاستفادة بتعويضات كبيرة، باعتبار أن تعويض النقل البري يحسب على أساس الطن الكيلومتري، بالرغم من وجود مصانع ووحدات قريبة من الولايات الجنوبية؛

–جلب السلع بكميات كبيرة أكثر من احتياجات الولايات لاسيما على مستوى الولايات الحدودية، وقصد وضع حد لهذه التجاوزات، تم في سنوات 2017، 2018 و2020 مراجعة الاتفاقية وذلك لضبط احتياجات الولايات والتي تحدد حسب التنظيم الساري المفعول وفق طلبات السيدات والسادة الولاة وتحدد في محتواها واجبات وحقوق المنخرطين في نظام التعويض آخذين بعين الاعتبار كل النقائص التى تم حصرها من خلال التقييم الذي قام به قطاع التجارة لنظام التعويض، حيث تم في هذا الإطار صدور مرسوم جديد رقم 21–236 المؤرخ في 12 فبراير 2021، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302–041 الذي عنوانه صندوق تعويض تكاليف النقل، المعدل والمتمم.

وبالنسبة لولاية أدرار، فقد استفادت من غلاف مالي يقدر بـ 132.701.280 دج خلال سنة 2023 و150.289.730 دج سنة 2022 و360.363.125.92 دج خلال 2021 منها 252.845.292.31 دج ما بين الولايات و107.517.833.61 دج داخل الولاية و395.588.330.77 دج سنة 2020 منها

578.542.337.19 دج ما بين الولايات و117.045.993.58 دج داخل الولاية.

كما أن عدد المنخرطين في نظام التعويض لتموين الولاية والاستفادة من التعويض، سجل 69 متعاملا اقتصاديا سنة 2024 و69 خلال سنة 2023 و79 متعاملا ما بين الولايات سنة 2022 و224 (125 داخل الولاية 99 ما بين الولايات) سنة 2021.

وفي إطار المتابعة الدورية لهذا النظام يتضح أن الولاية لا تشهد أي اختلالات بخصوص التموين بمختلف المواد الأساسية أو بالمواد الأخرى، المذكورة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 3 ديسمبر 2007 المحدد لقائمة المواد القابلة لتعويض تكاليف النقل المعدل والمتمم.

أما بخصوص رفض التجار للمعاينة، فإن النظام، الحالي يفرض إعداد قائمة من المتعاملين الاقتصاديين وفق منهجية معتمدة في التعليمة الوزارية رقم 1119 المؤرخة في 17 نوفمبر 2020 والتي بموجبها يمنح للسيدات والسادة الولاة صلاحية اختيار قائمة المتعاملين الاقتصاديين وتحديد الحصص المخصصة لهم من مختلف المنتوجات.

كما يتم تعويض تكاليف نقل المواد على أساس البرنامج السنوي لنقل المواد الذي يعده المدير الولائي للتجارة ويصادق عليه الوالي المختص إقليميا، كما هو مرهون بعدة شروط، وحتى يتمكن المتعامل الاقتصادي من الاستفادة من تعويض تكاليف النقل للمواد المنقولة في هذا الإطار، لابد عليه من تقديم فواتير المواد المنقولة ومحضر معاينة استلام السلع، بالإضافة إلى استمارات طلبات التعويض وفقا للتنظيم الساري المفعول.

كما أن انخراط المتعاملين يتم وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، حيث يتم نشر إعلان لفائدة المتعاملين الاقتصاديين الراغبين فى الانخراط في هذا النظام لتموين الولايات بالمواد المحددة في القائمة، عن طريق إيداع طلبات لدى مديرية التجارة المعنية وعرضها على اللجنة الأمنية للولاية الخاضعة لسلطة السيد والي الولاية للفصل النهائي في ضبطها بعد الدراسة وتحديد احتياجات الساكنة السنوية من المنتجات على أساس الكثافة السكانية لكل بلدية، ليتم الفصل في قائمة المتعاملين مع مراعاة منح الأولوية للدواوين والمؤسسات العمومية لتقليص المسافة التي تؤثر على تقليص فاتورة التعويض، حيث تم في هذا الشأن اعتماد الدواوين في تموين هذه المناطق عن طريق فتح نقاط بيع تابعة لها على مستوى العديد من الولايات.

أما بخصوص تغذية الأنعام فإن دائرتنا الوزارية بصدد دراسة كل الآليات التي تمكن من ضمان تموين منتظم وكاف للولاية بهذه المنتوجات، التشجيع على تربية الأنعام وفى حدود الغلاف المالي المخصص لنظام التعويض.

وعلى ضوء ما تم ذكره، فإن المجهودات الكبيرة التي بذلتها وزارة التجارة وترقية الصادرات مكنت من الحفاظ على المال العمومي ومن ضمان التموين المنتظم للولايات بكل المنتوجات.

حيث تم العمل على تجاوز مختلف النقائص التي شهدها نظام التعويض في حين يتم حاليا مراجعة قائمة المواد المعنية بالتعويض وكذا سلم التعويض قصد إعطاء دفع جديد لهذا النظام والحرص على تفعيله وتحيينه كلّما اقتضى الأمر.

وفي الأخير، فإن مجهودات الوزارة في هذا الشأن كللت بإعداد منظومة رقمية سيتم بموجبها تأطير عقلاني لعمليات تموين الولايات 19 المعنية بنظام التعويض وذلك تنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية الخاصة برقمنة القطاع.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم؛

أرجو أن تكون عناصر الإجابة على سؤالكم كافية، مع قناعتي أن نجاح مساعي الوزارة في تحقيق الأهداف المنشودة، مرهونة بتعاونكم وزملائكم في المؤسسة التشريعية.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 جوان 2024

الطيب زيتوني
وزير التجارة وترقية الصادرات

8 – السيد عبد الرحمان قنشوبة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23 – 06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وكذا

العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يتعلق هذا السؤال الكتابي بالسكن الاجتماعي وما يتصل به من شروط ومعايير للحصول عليه، وتحديدا شرط عدم تجاوز راتب طالب السكن مبلغ 24.000.00 دج، وقد تعرضت كثير من العائلات الجزائرية للإقصاء من الاستفادة من سكن اجتماعي لهذا السبب.

وفي علمكم، السيد الوزير، أنه مع الزيادات المعلن عنها في الأجور مؤخرا من طرف السيد رئيس الجمهورية، والذي تحسب له وتندرج ضمن مساعيه الأبوية والهادفة إلى تحقيق الاستقرار والرخاء للجزائريين، في ظل السياسة الرشيدة للجزائر الجديدة؛ فإن أجور الطبقة المتوسطة بالجزائر ارتفعت، وهي الطبقة التي كانت من أصحاب الأولوية في الظفر بسكن اجتماعي، وبذلك فأقل أجر سيساوي أو يفوق 35 ألف دج، وهو ما يجعل أصحابها مقصيين آليا من الاستفادة من سكن اجتماعي؛ والأمر جعل المواطنين يطالبون بتعديل أو تحيين القوانين، ورفع شرط الاستفادة إلى مستوى المرتبات الجديدة.

السيد الوزير المحترم، مع ما تعرفه الجزائر الجديدة من تحولات إيجابية عميقة تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتغافل عن هذه الوضعية، خاصة في موضوع حسّاس مثل السكن وهو حق وأساس الاستقرار والأمن للفرد والأسرة.

وبناء على ما ذكر ومراعاة لانشغالات المواطنين،

نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

ما هي الإجراءات المتخذة لتسوية هذه الوضعية ورفع شرط الاستفادة إلى مستوى المرتبات الجديدة؟

في انتظار ردكم تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 13 ماي 2024

عبد الرحمان قنشوبة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح انشغالكم المتعلق بمراجعة شرط عدم تجاوز الدخل العائلي الشهري مبلغ 24.000 دج للاستفادة من السكن العمومي الإيجاري.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما بأن دائرتي الوزارية تسعى جاهدة لإنجاز سكنات بمختلف الصيغ تتماشى مع الظروف الاجتماعية والمادية لكل شريحة من شرائح المجتمع، حيث يمكن القول إن السكن العمومي الإيجاري، كصيغة سكنية ممولة بشكل كامل من ميزانية الدولة، موجه للأشخاص الذين تم تصنيفهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة التي لا تملك سكنا أو تسكن في سكنات غير لائقة، وأن تحديد الدخل الأقصى للراتب بـ 24.000 دج للحصول على السكن العمومي الإيجاري يندرج في إطار السياسة المنتهجة من طرف الدولة، ولتحقيق هذا المسعى، فقد تم في ذلك مراعاة الحالة الاجتماعية لطالبي السكن ذوي الدخل الضعيف وذلك وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08–142 المؤرخ في 11 ماي 2008 الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري.

أما الفئات الأخرى، فيمكنها بطبيعة الحال، التوجه لمختلف الصيغ السكنية الأخرى المبرمجة والمخصصة حسب مستويات الرواتب المحددة، حيث تم إتاحة العديد من الصيغ لتمكين الفئات الأخرى من الحصول سواء على السكن الترقوي المدعم السكن بصيغة البيع بالإيجار، أو السكن الريفي أو البناء الذاتي في إطار التجزئات الاجتماعية، مع الحصول على إعانة مالية من طرف الدولة.

أما فيما يتعلق باقتراح رفع الحد الأقصى للدخل العائلي المحدد بـ 24.000 دينار جزائري، فإن هذا غير وارد في الوقت الحالي، إلا أنه يمكن دراسة هذا المقترح مستقبلا وفقا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 13 جوان 2024

محمد طارق بلعريبي
وزير السكن والعمران والمدينة

9– السيد عبد الرحمان بلهيبة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التجارة وترقية الصادرات

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى

73 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

لقد وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2005، وكان الهدف من ذلك تطوير وتعزيز التبادلات التجارية والاقتصادية وغيرها بين الطرفين، وقد رأى كثير من المختصين الاقتصاديين وحتى السياسيين آنذاك بأن هذا الاتفاق لن يعود بالفائدة على الجزائر نظراً لفارق الحجم الاقتصادي بينهما.

وبالنظر في البنود المتضمنة في الاتفاق خصوصا ما تعلق بإمكانية طلب أحد الطرفين مراجعة بنود الاتفاق، سؤالي هو:

–ماذا حققت الجزائر وماذا ربحت من الاتفاق من الناحية الاقتصادية والتجارية؟

–هل تقدمت الجزائر بطلب لمراجعة هذا الاتفاق بما يخدم مصلحتها إذا لم يحقق النتائج المرجوة والمنتظرة منه؟

الجزائر، في 21 ماي 2024

عبد الرحمان بلهيبة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

في البدء أشكر لكم اهتمامكم بقطاع التجارة وترقية الصادرات، وانشغالكم الهام المتعلق باتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

وبهذا الخصوص، يشرفني، السيّد عضو مجلس الأمة المحترم، إحاطتكم بعناصر الإجابة التالية: تم توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، في 22 أفريل 2002 في فالنسيا (إسبانيا) ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، يتضمن هذا الاتفاق 110 مواد تغطي التسع (9) محاور الآتية:

الحوار السياسي، حرية تنقل البضائع وتجارة الخدمات، المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى، التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون العالي، التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، الأحكام المؤسساتية العامة والختامية.

ولقد نص هذا الاتفاق في جانبه التجاري على إنشاء منطقة تجارة حرة للمنتجات الصناعية والتحرير التدريجي للتجارة بالنسبة للمنتجات الزراعية الغذائية والصيد البحري، كما ينص على تحرير مجال حقوق التأسيس والخدمات.

وفي السياق ذاته، شهدت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبى تطورا مستمرا منذ سنة 2005، كما عرفت الصادرات الجزائرية تذبذبا ملحوظا، بينما عرف الميزان التجاري قيمة موجبة منذ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ لفائدة الجزائر.

إضافة إلى ذلك، وجب الإشارة إلى أن مبادلاتنا التجارية مع الاتحاد الأوروبي قائمة على عنصرين أساسيين هما:

هيكل الواردات للمنتجات ذات المنشإ الأوروبي يتكون من 3/2 من المعدات والمنتجات شبه المصنعة المدخلات والمكونات؛

- وأن 80 ٪ من صادراتنا خارج المحروقات موجهة لسوق الاتحاد الأوروبي.

أما بخصوص الاستثمارات المباشرة الأجنبية، فحسب وكالة تنمية الاستثمار تم تسجيل خلال الفترة من سنة 2002 إلى سنة 2019، 816 مشروعا استثماريا أجنبيا بقيمة إجمالية بلغت 2597564 مليون دينار جزائري، مما أتاح توفير ما يقارب 132055 منصب شغل مباشر.

وفي سياق إجابتنا عن انشغالكم المتعلق بطلب مراجعة هذا الاتفاق، فاسمحوا لي أن أوضح لكم بأنه تم إجراء مراجعة مشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لهذا الأخير خلال سنتي 2010 و2016، أسفر هذا التقييم بأن اتفاق الشراكة، لم يكن له الأثر المتوقع لتعزيز الصادرات خارج المحروقات وإحياء الاستثمار الأجنبي المباشر، اللذين يشكلان للجزائر الهدف المحفز من إبرام أي اتفاق للتجارة الحرة.

وعلى هذا الأساس، عملت الحكومة على تحرير خطة عمل متكاملة، للتعاون الثنائي والتي شملت جميع المجالات قصد تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بندا بندا، فقد تم تشكيل لجنة قطاعية تحت

رئاسة وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، والتي باشرت أشغال مراجعة هذا الاتفاق نهاية 2022، حيث تم التطرق إلى مراجعة الشق التجاري للاتفاق من خلال دراسة ومراجعة الملاحق والمعلومات الإحصائية حول المبادلات التجارية منذ دخوله حيز التنفيذ بالنسبة للمنتجات الزراعية الغذائية، والصيد البحري وكذا المنتجات الصناعية، وبالرغم من حجم هذا الاتفاق وتشعب بنوده ستتوج هذه الدراسة بإعداد تقرير يحمل طيه جملة من التوصيات وفق نظرة سيادية ومقاربة رابح – رابح.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم؛ أرجو أن تكون عناصر الإجابة على سؤالكم كافية، مع قناعتي أن نجاح مساعي الوزارة في تحقيق الأهداف المنشودة، مرهونة بتعاونكم وزملائكم فى المؤسسة التشريعية.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 جوان 2024

الطيب زيتوني
وزير التجارة وترقية الصادرات

10 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23–06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

ونحن إذ نقدر مجهوداتكم التي تبذلونها وأنتم على رأس دائرتكم الوزارية، يطيب لنا أن ننقل إليكم انشغالا مهما يخص قطاعكم المحترم، إذ شهد خلال هذه السنة عملية توظيف كبيرة بصيغة الاستخلاف في كل الأطوار، والتعاقد في الطور الابتدائي في مادتي التربية البدنية والإنجليزية، وهي خطوة إيجابية مكنت من معالجة كل النقائص في عملية التأطير.

غير أن الأساتذة المستخلفين والمتعاقدين في قطاعكم يناشدونكم ويتطلعون إلى صدور قرار إدماجهم وتثبيتهم في مناصب عملهم، الأمر الذي سيحل نهائيا مشكلة التأطير في مختلف المراحل، ويحفزهم على العطاء أكثر.

فهل تدرس دائرتكم الوزارية مسألة إدماج المستخلفين والمتعاقدين؟

في انتظار ردكم تفضلوا، سيدي الوزير المحترم، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 30 ديسمبر 2023

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بموجب سؤالكم الكتابي، تفضلتم بطرح انشغال يتعلق بالأساتذة المتعاقدين في قطاع التربية الوطنية؛ بهذا الصدد، وإذ أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، على اهتمامكم بشؤون قطاع التربية، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

يتم التوظيف في قطاع التربية الوطنية وفقا لأحكام قانونية محددة، لاسيما ما نصت عليه المواد 43 – 45 – 56 – 71 من المرسوم التنفيذي رقم 08 – 315 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، المعدل والمتمم.

كما أن سدّ الاحتياج وشغل المناصب المالية الخاصة برتب التدريس في قطاع التربية، يتم بصفة عامة وفقا لضوابط وآليات تتمثل أساسا في التوظيف حسب الاحتياج البيداغوجي المشخص بالمادة والمرحلة التعليمية وموقع الاحتياج، وفق الترتيبات والآليات المنصوص عليها في الأمر 06–03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، لاسيما المادة 80 منه، والمتمثلة أساسا في التوظيف المباشر من بين المترشحين الذين تابعوا تكوينا متخصصا منصوصا عليه في القوانين الأساسية لدى مؤسسات التكوين المؤهلة، كما هو الحال بالنسبة لخريجي المدارس العليا للأساتذة، الذين يحظون بالأولوية في التوظيف طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08–315 سالف الذكر، تأسيسا على بنود عقد الالتزام

المبرم معهم قبل التخرج.

وفي حالة عدم تغطية المناصب المالية الشاغرة، وبصفة استثنائية، يتم التوظيف عن طريق المسابقة على أساس الشهادة أو على أساس الاختبارات وفق أطر قانونية محددة بهدف ضمان الحق في التعليم المكفول دستوريا، وحسب شروط المؤهلات والشهادات المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 08–315 وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 مارس سنة 2016 المحدد لقائمة المؤهلات والشهادات المطلوبة للتوظيف والترقية في بعض الرتب الخاصة بالتربية الوطنية، ساري المفعول.

كما يتم اللجوء للغرض ذاته وفي بعض الحالات الاستثنائية والوضعيات، التي ينتج عنها شغور مؤقت أو غير متوقع في مناصب الأساتذة، إلى إبرام عقود توظيف مؤقتة محدودة المدة ومحددة الشروط، وفقا لأحكام التعليمة المؤرخة في 27 أكتوبر 2021 التي تحدد كيفيات توظيف الأساتذة بصفة متعاقدين، وتم إصدار هذه التعليمة ضمن تطبيقات نظام الوظيفة العمومية المفتوح الذي تبناه المشرع الجزائري بموجب الأمر 06–03، السالف الذكر، إلى جانب الأنظمة القانونية الأساسية، بهدف إضفاء المرونة اللازمة على عمل الإدارة، وتحديد الحالات التي تلجأ فيها المؤسسات والإدارات العمومية إلى نظام التعاقد وفقا لحاجاتها.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 15 جوان 2024

عبد الحكيم بلعابد
وزير التربية الوطنية

11 – السيد لزرق بطاهر
عضو مجلس الامة
إلى السيد وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

نظرا للتضحيات الكبيرة والجمة التي يقوم بها عمال البريد، وتحت ظروف صعبة وتلقيهم متاعب مهنية كبيرة سواء داخل مقرات عملهم أو خارجها، ونظرا لكثرة ساعات العمل الذي هو مخالف أساسا لقانون العمل، إلا أن حرمانهم من كل الحقوق ومن بينها الزيادة في الأجور التي وعد بها السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية كل العمال الجزائريين، والتي سوف تصل إلى 47 ٪ من الأجر القاعدي لسنة 2024، والغريب في الأمر أن هذه الزيادات مست عمال اتصالات الجزائر واستُثني منها عمال بريد الجزائر وهم من يساهمون في التحصيل لصالح الخزينة بنسبة أكبر، ضف إلى حرمانهم من الترقية الأفقية التي تمس كل القطاعات ماعدا عمال البريد وبالأخص مراجعة ساعات العمل التي نرى أنها تفوق ما هو مقرر قانونا.

وعليه: لماذا حرم عمال البريد من التمثيل النقابي رغم أنه يعتبر حقا من الحقوق المتكفل بها دستوريا، والذي كان مؤكدًا عليه في التعديل الأخير لقانون العمل هو من الالتزامات (54) للسيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية حرية التعبير وممارسة الحق النقابي؟

تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 24 جانفي 2024

لزرق بطاهر
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بتوجيه سؤال كتابي يخص بعض الجوانب المهنية لعمال بريد الجزائر، وكردّ عليه، يشرفني أن ألفت عنايتكم، بشكل عام، إلى أنّ التسيير الأمثل للحياة المهنية لعمال القطاع يحظى باهتمام بالغ أيا كانت المؤسسة التي ينتمون إليها، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة «بريد الجزائر» التي تعكف على التكفل بالانشغالات التي يطرحها عمالها في ظل احترام القوانين والتنظيمات سارية المفعول، مع الأخذ بعين الاعتبار الحرص على ضمان السير الحسن للخدمات البريدية واستمراريتها وكذا ديمومة المؤسسة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 19 جوان 2024

كريم بيبي تريكي
وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 17 ذو الحجة 1445
الموافق 23 جوان 2024

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — **ISSN** 1112- 2587